عدد 175 — 22 جمادى الأولى 1446 (25 نوفمبر 2024)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2024–2025 : دورة أكتوبر 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2024

صفحة

• محضر الجلسة رقم 189 ليوم الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1446هـ (5 نوفمبر 2024م) 14872

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 190 ليوم الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1446هـ (5 نوفمبر 2024م) 14909

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

• محضر الجلسة رقم 191 ليوم الثلاثاء 9 جمادى الأولى 1446هـ (12 نوفمبر 2024م) 14928

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 189

التاريخ: الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1446هـ (5 نوفمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وواحد وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية، وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة ما بين 30 أكتوبر 2024 إلى تاريخه بـ:

- الأسئلة الشفهية: 69 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 11 جوابا.

ونحيط المجلس الموقر علما، بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

أولا، نرحب بالسيد وزير العدل، ونرحب كذلك بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه "نتائج وخلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع العدل".

الكلمة للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي، لتقديم السؤال.

السيدة لبنى، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن مآل تسوية وضعية مهندسات ومهندسي القطاع وفق الصيغة المتوافق حولها مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع؟

وعن كيفية تنزيل المقتضيات الجديدة المنصوص عليها في النظام الأساسي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

وهنيئا لكم على الثقة التي حزتم عليها من السادة المستشار لنيابة رئاسة هذا المجلس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

إيلا اسمحتي، قضية المهندسين خليها شوية، لأن فيها مفاوضات، إيلا خرجنا هنا أشنو درنا، درنا، غادي ينوض لينا مشكل.

الله يجازيك بخير، بكل وضوح، خلي هاذ الموضوع راه واخذ الطريق ديالو، واحنا الآن راه فتداول مع وزارة المالية باش نلقاو ليهم حل، وتأكدي بأن كنواعدك بأن غنوصلو للحل، غاديين بأنه خصنا ننصفو هاذ.. خصنا نصفوهم، وثانيا المهندسين اللي عندنا كيمشيو لينا للقطاع الخاص وكيخليو لنا الوزارات، فكنحاولو نرضيوهم باش يبقاو معنا.

بالنسبة للقضايا الأخرى، درنا واحد المجموعة ديال المفاوضات اللي كانت بيننا وبين وزارة المالية وبيننا وبين النقابات، واستطعنا باش نوصلو لحلول، فالحقيقة وصلنا لهاذ الحلول بدعم من النقابات وبأريحية من السيد رئيس الحكومة والسيد الوزير المنتدب في المالية وفي الميزانية، والسيدة وزيرة المالية.

على كل، تنشرات هاذ المراسيم في الجريدة الرسمية، وهذا فيما يخص تعزيز الكفاءات، بكتابة الضبط، إلى غير ذلك، أن رفعنا ذاك السلم 5، حيدنا ذاك الشي ومشينا للسلم 7، ومتعلقة بتعويضات الساعات الإضافية، لأن كتاب الضبط تيبقاو فالجلسات، فغرفة الجنايات ولا فالتحقيق ولا في.. تيبقاو ساعات بالليل سنعطيهم التعويض.

درنا واحد المدونة ديال السلوك ديال السادة الموظفين، كذلك درنا واحد احتساب الحصيص القانوني المتعلق بالكفاءة المهنية، ودرنا مجموعة ديال الحقوق، ما بغيتش ندخل لها كلها، مجموعة ديال الحقوق اللي تمت بتوافق بيننا وبين النقابات اللي كنشكرها من هذا الموقع، وعندها حس بمصلحة الموظفين كبير جدا، مما خلاتنا أننا نوصلو بشكل مشترك وباتفاق مع وزارة المالية للحلول اللي وصلنا لها.

اللي حققنا مزيان، ولكن بغينا أكثر، غادي نشوفو فالمستقبل ثاني أشنو غادي نديرو؟ أشنو غيمكن لنا نديرو باش نحققوها للموظفين؟ وأنا نتمنى وخاصة موظفي وزارة العدل عندهم واحد الثقل كبير فالعمل ديالهم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

وفي البداية لابد أن ننوه بتجاوبكم السيد الوزير المحترم مع مطالب موظفات وموظفي هيئة كتابة الضبط من خلال اعتماد عدد من التعديلات في النظام الأساسي الذي صدر نهاية الشهر الماضي في الجريدة الرسمية.

وفي هذا السياق، نتمنى السيد الوزير منكم أن تساهموا في نزع فتيل التوتر مع هيئة المحامين الذين يقاطعون الجلسات، وهو ما يؤثر على حسن سير مرفق العدالة.

فلا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، الدور الكبير الذي تضطلع به هذه الفئة، فلا عدالة بدون دفاع.

السيد الوزير المحترم،

لابد أن نشير إلى أمرين مهمين، الأول هو وجود تباطؤ في تنفيذ ما اتفق عليه بشأن تسوية وضعية مهندسات ومهندسي القطاع، حيث لازالت هذه الفئة تنتظر تنفيذ مقتضيات الاتفاق مع النقابات، وضمنها الجامعة الوطنية لقطاع العدل.

ونشير إلى أن التأخر في تنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه خلق نوعا من التخوف لدى المعنيين.

وعلى كل حال، السيد الوزير، نحن نعتقد أنكم لن تخلفوا وعدكم، وستكونون عند حسن ظن هذه الفئة التي تلعب دورا هاما على مستوى تحديث منظومة العدالة، وأيضا على مستوى توفير البنيات التحتية لمرافق العدالة، لهذا نتمنى أن نرى مطلب المهندسين يتحقق قريبا.

أما الأمر الثاني، السيد الوزير، فيتعلق بتنزيل المقتضيات الجديدة في النظام الأساسي، لا سيما فيما يتعلق بالانتداب أو التعويض عن الساعات الإضافية وغيرهما، حيث هناك تخوفات من أن توظف بشكل يمس بالاستقرار النفسي والمهني لموظفي كتابة الضبط، وأحيانا أخرى بشكل يمس بالحريات النقابية، ونحن نعلم أنكم ما فتئتم تؤكدون حرصكم على حماية هذه الحريات وتدعيمها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

التخوفات نسايهم، أنا أومن بالعمل النقابي وأحترم العمل النقابي، وقلتها بصراحة، قلت أنا سأتعامل مع النقابات وحتى مع التنسيقيات، نساي هذاك الموضوع.

أنا أريد أن تبقى النقابات لأنها تؤطر العمل داخل.. وما عنديش إشكال نفتحو حوار..

التخوف اللي خصك تحيدي مرة أخرى أنني ما التزمتش بهاذ الشي اللي درت، غادي نلتزم به ومرارا اتفقو معايا النقابات والتزمت، كيبقى موضوع شخصي ديالي..

ثالثا، أنه كاينة أشياء اللي غادين كنطبقو الآن، وكاينة أشياء خصها حتى لـ 2025 باش تخرج لهم ميزانية، ما عندي ميزانية منين نجيبها، إذا بغيت نصرف شي حاجة خصها تصرف بالقانون، بناء عليه المرسوم كيتكلم على 2025 غادي نمشيو لـ 2025، لهذا غير ارتاحي ما غادي يكون حتى شي تخوف كلشي غادي يكون بخير إن شاء الله.

تحياتي السيدة المستشارة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه "التدابير المتخذة للحد من ارتفاع ظاهرة الطلاق ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير المتخذة للحد من ارتفاع ظاهرة الطلاق ببلادنا، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

أنا لحد الآن، واسمحوا لي نقولها وربما غتثيرزوبعة مرة أخرى، أنا ما عندي موقف من الطلاق، كما أن الزواج مسموح به فالطلاق مسموح به، إييه هو فعل مشين تيعتبرو المجتمع فعل مشين، ولكن لا يمس في إنسانية المرأة ولا في إنسانية الرجل، واحد النهار اتفقو وواحد النهار اختلفو فيه، اختلفو، الله يجيب اللي فيها الخير، تصالحو تقادو الله يجيب اللي فيها الخير، غير خصنا نعطيو للإنسان الحرية باش يختار واحد المسار فحياتو، باغي يختار مسار يبقى مزوج، الله يعاونو، بغى يدير مسار يبقى يطلق الله يعاونو.

كان قبل تيديرو الصلح ومجلس العائلة وكذا، درنا واحد الدراسة لقينا مجلس العائلة تيزيد فالمشاكل، تدير مجلس العائلة تتجيب أمها وخالتها وعمتها تيبداويدابزو، أنا ما كاينشاي، دابا تنفكرو كيفاش غادي نديرو هاذ الوساطة، واش نعطيوها للقطاع الخاص، واش نخلقو لها شي أمور أخرى، أو نعطيوها للمجالس العلمية.

كذلك، درنا واحد التغيير ففضاءات الأسرة باش نفضيو هاذ الملف، ما تبقاش هاذ الإجراءات كلها فمحكمة الأسرة، ما تبقاش فقاعة الجلسات، غادي تولي فمكاتب مغلقة عند الرئيس، غادي تولي الجلسات مغلقة فمكتب الرئيس، ما غاديش تكون جالسين عباد الله وتيشوفو العجب، كل واحد تيحكي العجب على مراتو ولا هي تتحكي العجب.

الطلاق الرجعي، غادي تشوفو حالة الطلاق الرجعي، أي اللي كتكون فالمحكمة الدعوة، ياالاه عندنا 341، راه لتقاو الناس راه بداو، ولكن الطلاق الاتفاقي 24.000، ولاو الناس تيتافقو فيما بينهم، ما تخلعكمش 24.000، راه الزواج يتم بـ 240.089، فقط الطلاق 24.000، ولكن الزواج تنحسبوه في حالته واحد تيتزوج اليوم تيدير العقد اليوم انتهى، الطلاق، لا، تيكون عامين، 3 سنين، فتتجمع الملفات، ماشي 24.000 عندنا 21، 22، 23 عاد تيحكمو، وهاذ القضية ديال 3 سنين عاد تيتحكم الطلاق، والعائلات ممزقة والولاد مشتتين خصنا نلقاولها حل.

لهذا، كان الطلاق الاتفاقي عندو 24.000 حالة، لأن كيتفق الزوج والزوجة، كما اتفقو في الزواج، اتفقو فالطلاق.

وهذا يعبر على مستوى الرقي اللي كاين عند المرأة والرجل في حل مشاكلهم الثنائية، ذيك الساعة اللي بغى يقول شي حاجة يقولها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الوزير المحترم،

بداية نشكركم على ما تفضلتم به من توضيحات ومعطيات على قدر كبير من الأهمية تعكس توتركم ووعيكم بالانعكاسات الاجتماعية

والنفسية والاقتصادية لهذه الظاهرة على الأسرة والمجتمع على حد سواء.

من خلال جوابكم نستشف أننا أمام ظاهرة اجتماعية، رغم أنكم قللتم من حجمها، مقلقة لاسيما مع تنامي حالات الطلاق، وهو ما يستدعي الاهتمام والتفاعل معها عبر مقاربة سوسيولوجية وقانونية وحقوقية.

لقد باتت مؤشرات الطلاق تكشف عن واقع معقد بالنسبة للعلاقة الزوجية في بلادنا، لاسيما أمام التحولات الاجتماعية والثقافية، مؤشرات تعرف ارتفاعا سنة بعد سنة، وتحمل تهديدا ومساسا لتماسك الأسر ولأسس ولمفهوم الأسرة والمجتمع.

السيد الوزير المحترم،

تشير أحدث الإحصائيات حول ظاهرة الطلاق عن واقع مقلق في ظل الزيادة الملحوظة في نسب الطلاق ببلادنا خلال السنوات الأخيرة، إذ تشير الإحصائيات أن حالات الطلاق بلغت سنة 2022 حوالي 60.592 حالة حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط.

إننا، ومن منطلق مسؤوليتنا في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعو إلى معالجة هذه الظاهرة لوقف حجم النزيف في المجتمع وتسليط الضوء على الأسباب الحقيقية وراء تنامي معدل الطلاق.

إن فهم أبعاد هذه الظاهرة المجتمعية وتحليل واقع الطلاق في المغرب بشكل مستفيض، يستدعي في نظرنا إشراك مختلف الفاعلين، مؤسسات رسمية وجمعيات مدنية وحقوقية، لخلق وعي المجتمع حول أهمية بناء علاقة أسرية قوية ومستدامة.

ولا نغفل في هذا الباب، أهمية الارشاد والاستشارات الزوجية للحفاظ على استقرار الأسرة أو الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام، لاسيما العمومية والتربية في تعزيز القيم والمفاهيم الصحيحة حول الحياة الزوجية.

السيد الوزير المحترم،

فنحن أمام تحدي اجتماعي لتطويق الارتفاع والتنامي المتزايد لمعدل الطلاق، وخلق بيئة أسرية أقوى تماسكا وأكثر استقرارا، ونحن واعون بالدور والانشغال الكبيرين الذي تبذلونه في وزارة العدل لهذا الموضوع، وبالموازاة مع ذلك، نتطلع بتفاؤل كبير لما ستحمله مدونة الأسرة من إيجابيات كالعادة لفائدة المرأة المغربية والطفل والأسرة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

هاذ المشكل ديال المعلومات ديال الطلاق راه ما كنعرفش كيفاش نتعامل معها، أنا تنقول لك 24.000 وأنت تتقول ليا 60.000، أنا اللي عندي الأرقام، وزارة العدل اللي عندها الأرقام، أش كيوقع في 2021 كيقدم الطلب ديال الطلاق، في 2022، 2023 كان عندنا كوفيد، في 24 عاد صدر الحكم، لأن هذا فيه 24.000، بينما الزواج 249.000، راه تنقول لك حوالي 30% اللي عندنا ديال الطلاق.

مشينا لواحد الدولة كتشكى بهم، قلت لهم احنا عندنا 30% بقاو كيضحكو قالك احنا عندنا 95%، راه خصك تعرفو هاذ القضية هاذي، ما تبقاوش تضخمو فالأرقام، بحال سمعت شي خبر ديال 1000 واحد في النهار، وهي راه 250، سمعت واحد السيدة كانت وزيرة الله يجيبها على خير قالت لك ماعرفت 800.000، كل واحد تيقول الأرقام اللي بغا، عفاكم راه (l'ordinateur) هو اللي تيعطيك المعلومات.

ثانيا، حيث تدير طلب الطلاق اليوم تبت فيه المحكمة بعد سنتين، وكتجيو السنة مثلا 2021 وتتجمع مع 2022 و2023، علاش؟ لأن الملف ديال 2021 اللي تيتحكم في 2023 راه يمكن يتحكم معه الملف ديال 2022، ويمكن يتحكم معه الملف ديال 2023، وكتبان لنا الأرقام كبيرة.

يجب التعامل مع الأرقام بواحد الشكل، راه ما عندناش فضيحة فالمغرب، ما عندناش تصاعد الطلاق، اللي عندنا هو تصاعد الزواج، اللي عندنا، بقدر ما كيرتقي الوضع الاقتصادي ديال المواطن بقدر ما كيتزوج.

ولهذا، ما تبقاوش مخلوعين من هاذ القضية ديال الطلاق، راه يستهدف منها المس بمشروع المدونة اللي يمكن يجي، هذا هو اللي طاري، بغيتو غير نفضحوها، ها احنا فضحناها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث موضوعه "سير العدالة في ظل إضراب المحامين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي الدحماني، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

سؤالنا لكم، السيد الوزير المحترم، منطوقه عن التدابير المتخذة لسير العدالة في ظل المقاطعة الشاملة وتوقف أحد جناحيها، وحيثياته اقتباس لكلام أحد عقلاء هذا البلد.

فمع تفهمنا لغضب المحامين، فإننا ندعوكم، السيد الوزير، إلى فتح باب الحوار مع المؤسسات المهنية للمحامين التي ينبغي أن تتحلى بالمرونة اللازمة للتعاون على حل الأزمة القائمة، وذلك بالتوافق على الحلول الملائمة في استحضار لدور المؤسسة التشريعية طبعا.

فالرجوع إلى الحوار البناء المثمر ضرورة ملحة وفضيلة مطلوبة، تفاديا لضياع حقوق ومصالح مرتفقي العدالة الذين سيكونون هم الخاسر الأكبر في هذه الأزمة، التي لا مبرر لها، والتي من الممكن جدا تجاوزها بما يجب من تبصر وحكمة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

سهامك بلغت قلبي، ماشي لأن تضاربت المصالح من موقعك، ولكن أنا نقول لك، أنا يدي على كتفك، أنا الباب ديال المكتب ديالي مفتوح، أجي معهم غدا ونجتمع معهم، ونفتح النقاش.

وجاو عندي أعضاء من لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين وكان عندي السيد رئيس اللجنة، وتذاكرنا في الموضوع، وجا عندي السيد رئيس لجنة العدل والتشريع في مجلس النواب، وتذاكرنا فالموضوع.

أنا مستعد أن أفتح الحوار معهم، يقولو ليا غير آش بغاو، غير آش بغاو، ويعرفو حدودهم الدستورية ونعرف حدودي الدستورية، ويعرفو حدودهم القانونية ونعرف حدودي القانونية، الجمعية في إطار ظهير 58 تمثل المحامين، على راسي وعينيا، ممثلي الأمة يعينهم الدستور ويعطيهم اختصاصات، وما هي حدودي أنا في المفاوضات؟

أنا لست فقط وزيرا، أنا جزء من حكومة تتكون من 30 وزيرا، كل واحد عندو رأي وخصني نرضي الجميع، وخاصني ندير التوازن، ولكن يحددو ليا آش بغاو.

السيد المستشار،

أنا المكتب ديالي مفتوح لك شحال هاذي، وكيبقى مفتوح يجي ونجلسو بحضور لجنتكم بمقر البرلمان ونجي للبرلمان ونتفاوض معهم قدامكم، إيوا الغالب الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين، السي بن فقيه تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن اليوم في لحظة فاصلة وحاسمة ولن أكون مصادرا عن المطلوب، إذا قلت بأنها لحظة مؤلمة.

مؤلمة، السيد الوزير، في غياب المحامي عن ردهات المحكمة، مؤلمة لأسرة العدالة بكل مكوناتها، للقاضي، للمحامي، للمتقاضي، مؤلمة للمحاكمة العادلة وللأمن القضائي، مؤلمة للحق في الدفاع، حق المواطن في الولوج الميسر للعدالة.

نثمن عاليا، السيد الوزير، الإيجابيات التي جاء بها قانون المسطرة المدنية، فهذا أمر لا يمكن أن نختلف عليه، والإيجابيات كثيرة وكثيرة جدا، ولكن نسجل بعض المقتضيات التي جاء بها المشروع والتي تمس بحق الدفاع، هي مقتضيات تحتاج إلى تصويب وإعادة النظر، وأعتقد أنه الهدف الأول والأخير والأسمى هو حماية الوطن والمواطن.

السيد الوزير،

أنتم أكدتم اليوم بأنكم على استعداد تام للحوار وهذا لا نشك فيه، لذلك اسمحوا لي السيد الوزير أن أدعوكم وكل الفرقاء ومن خلال هذه المؤسسة الدستورية التي نحن اليوم في رحابها، ومن خلال لجنة العدل والتشريع، باعتبار أن القانون اليوم معروض على هذه اللجنة، لنجلس جميعا ولنتحاور جميعا مستحضرين الحكمة والتعقل الذي جُبلنا عليه في هذا الوطن، لأننا دائما مررنا بكثير من الشداد وبكثير من الصعاب، ولكن كنا دائما متسامحين وهذا ما يعرف به المغرب، وما يعرف على المغاربة في جميع المسارات.

لذلك أقول لكم، السيد الوزير، ونحن تحت القيادة الرشيدة نريد أن ننتصر جميعا للحكمة وللتعقل، وللخروج من هاذ الإشكال الذي نعيشه اليوم، والذي لا نريده أن يستمر حماية لحق المواطن في قضاء عادل، مستقر، آمن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بن فقيه، السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

تأكد للسيد المستشار كلنا كنتألمو، حتى أنا كنتألم، كلنا كنتألمو وما

بغيناش هاذ الوضع نوصلوليه، ولكن خصنا نكونو موضوعيين.

أنا كنقول ليك أنا فاتح الأبواب ديالي ومستعد للحوار حتى داخل هاذ المجلس معكم إيلا بغاو يجيو يتذاكرو معكم، ونشوفو الصيغة القانونية، كنظن أن اللجنة لجنة مقدسة ومستقلة بذاتها، وتتخذ القرارات التي تراها مناسبة، أنا ما عندي إشكال نناقش معكم القوانين ونناقش معكم كلشي ونعرف أشنو هو الموضوع ونعرف فاش اختلفنا.

السيد رئيس الجمعية خرج وقال، أنا لن أتفاوض، خرج السيد رئيس الجمعية وقال أنا أتفاوض بشروط، واش كاينشي مواطن ولا شي جمعية تشترط على الدولة؟ تشترط على الحكومة؟ اسمحوا لي.

أنا مستعد، اعطيوني الطلبات ديالكم، ما بغينا هاذ الفصل، وما بغينا هاذ الفصل، وما بغينا هاذ الفصل، مزيان، حددو لي هاذوك الفصول، ولكن واش القرار ديال نخلي هاذ الفصل فيدي؟ راه عندي مجلس النواب وعندي مجلس المستشارين، إيلا جلست معهم واتفقت معهم لاش غنجي للجنة نناقش معاكم؟ آشنو هو الدور ديالكم؟ وأنتوما الوحيدين اللي عندكم الحق تردو واحد النص، وتلغيو واحد النص وتجيبو واحد النص.

ورغم ذلك، رغم كل شيء، أنا مستعد للحوار معهم من خلالكم، ومستعد للوصول إلى الحل، ولكن بصفتكم مشرعين، شوفو أش غتقررو ذيك الوقت؟ غتحطو فصل قانوني تختلفو عليه، أنتوما بحكم موقعكم في الدولة ومن موقعكم كمؤسسة دستورية ديرو القرار اللي بغيتو، أنا راه ما عندي موقف اتجاه المحامين.

ولكن أدافع عن النص القانوني أعتقد أنه شرعي، وهذا حقي وأنتم مسؤولون في الدولة عن التشريع، ديرو شغلكم، وهما عندهم مبدأ المواطنة، تحملو مسؤوليتكم اتجاه المواطنة وفي حقوق الناس وانتهى الموضوع.

إيلا كنا كلنا كمسؤولين احنا مستعدين، وأنت السيد الرئيس، عارفين السادة المستشارين اللي طرحتو هاذ السؤال، أنا قلتها ليكم اليوم من هنا أسبوعين إيلا ما اجتمعتش معكم، عندي سفر للخليج، ذيك الساعة غادي تجي هنا ودير نقطة نظام وتقول ليا وهبي راه ما احترمتيش الالتزام اللي درتي أمام هذا الملأ كله، وأنا لا أتلاعب بالتزاماتي تجاه مؤسسة تشريعية نحترمها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "أوضاع موظفي هيئة كتابة الضبط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

عن أوضاع موظفي كتابة الضبط نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

..السؤال الأول، نفسو، غير فقط احنا أولينا الاهتمام بموظفي كتابة الضبط وعندي اهتمام خاص بهم، والآن إيلا شفتو فالجرائد الوطنية أنه تم، ماشي حيدت المديرين، لما صدر قانون اللي كينظم المديريات الفرعية والمديريات الجهوية كان خصني نعين مديرين فرعيين ومديرين جهويين، قلنا نعيدو النظر فكلشي المؤسسة، لأن فيها رؤساء الأقسام وفيها رؤساء المصالح، فبغينا نعيدو النظر فكلشي باش نشوفو الوضعية، باش يولي المدير الجهوي عندو شخصية قوية مقابل السيد رئيس المحكمة والسيد وكيل الملك، يتذاكر معهم فالحقوق ديالهم، يتذاكر معهم فيما يخص الموظفين، يتذاكر معهم فيما يخص باش يلعب هاذ الدور.

المسألة الثانية الأخرى، درنا لا تستفيد هذه الفئة من إمكانية الترقي، حذفنا درجة كاتب الضبط من الدرجة الرابعة السلم 5 وإدماج الموظفين المرتبين فيها، إلى درجة كاتب الضبط من الدرجة الثالثة السلم 6. رفعنا.. حيدنا كاع هاذوك السلم التحتاني.

درنا حالة الترقي، فتحنا إمكانية الكفاءة المهنية كل 6 سنوات إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة، اعطينا كذلك إمكانية انتظام الموظفين لمدة 3 أشهر قابلة للتجديد مرة واحد لسد خصاص طارئ مقابل تعويض 2000 درهم، ما كاين .. كنا كنعينو وصافي، دبا درنا لهم 2000 فالشهر وإذا كان داخل الدائرة القضائية 1000 درهم.

كذلك، درنا قرار بكفاءة المردودية بالتعويض عن الساعات الإضافية وإدماج الأطر، اخذينا قرار الأسبوع اللي فات وفتحنا مجال التكوين بالنسبة للموظفين باش يديرو الماستر، في كل مدينة فيها كلية الحقوق اتفقنا مع الجامعة، وهاذ السنة هاذي غادي يديرو الماستر 300 موظف، معناه واحد 11 مليون درهم غنخلصها للجامعات باش يقربو، لأن احنا غادي نتحملو المصاريف ديال هاذ المؤسسة، علاش؟ باش نرفعو التكوين ديال هاذ الموظفين ديال كتاب الضبط، على أفق أنه إيلا شدو الدكتوراه يمكن يدخلو للمحاماة، واحنا كنتناقشو مع السلطة القضائية كذلك إلى آخره، لأن بغينا نفتحو لهم واحد المجال باش يزيدو يطورو فوضعيتهم، ماشي يبقاو فقط فكتابة الضبط إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكنحاولو إلى حد ما ناخذو بعين الاعتبار

الظروف.

ثم كاين الوضعية الاجتماعية ديالهم اللي المؤسسة كتدير المستحيل باش ترفع من المستوى ديالهم، درنا واحد المجموعة نتاع القروض، درنا واحد المجموعة نتاع الأداءات، درنا العيد الكبير، إلى آخره، راه احنا مازلنا مستمرين في هذا الموضوع.

واخا تدير كلشي لن أوفي حق هاذ الناس هاذو، كاتب الضبط راه ما توفيه حقه، لأن عايش النهار كله فالملفات وتحت مسؤولية تضيع ليه شي ورقة، يتجلى له شي ملف مشى فيها مسكين، راه كنحاولو نوقفو هاذ المشاكل هاذي من خلال استعمال الوسائل العلمية الحديثة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد محمد حرمة للتعقيب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الوزير.

نجدد التنويه بعملكم المتواصل على رأس وزارة العدل وبالدينامية التي تعرفها على عهدكم، وأيضا بالمجهودات المبذولة في مسار الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة عبر الأوراش الإصلاحية التي باشرتموها ولازلتم تباشرونها، وبكل شجاعة من أجل تطوير هذه المنظومة وجعلها تساير مختلف التحولات التي يعرفها المجتمع.

إن ما نود التأكيد عليه اليوم، السيد الوزير، هو أن إصلاح منظومة العدالة يجب أن ينظر إليه بشكل شمولي ولا نقتصر فيه على جانب من الجوانب، فلا أحد ينازع اليوم أو يشك في الدور الحيوي الذي تضطلع به كتابة الضبط داخل المنظومة ككل، حيث أصبح الاعتراف بهذه الحقيقة واقع يفرض نفسه.

وندعو في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إلى إعطاء موظفي هذه الهيئة المكانة التي تستحقها باعتبارها القلب النابض للمحاكم بمختلف درجاتها، وأساس تتركز عليه الإدارة القضائية، وذلك عبر الاهتمام بأوضاعهم المادية والمعنوية والاستجابة إلى مطالبهم المشروعة والواضحة، وتمكينهم من فتح آفاق أرحب، عبر تفعيل مقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، من أجل السماح لموظفي كتابة الضبط المستوفين الشروط الواردة في هذه المادة، الولوج إلى سلك القضاء، وذلك في إطار عملكم داخل الهيأة المشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والوزارة المكلفة بالعدل، والسماح لهم بتغيير مساراتهم المهنية لممارسة بعض المهن القضائية، خاصة ونحن على أبواب تعديل بعض القوانين المتعلقة ببعض المهن القضائية مثلا: خطة العدالة، قانون المحاماة، القانون المنظم لمهنة المفوضين القضائيين.

وختاما، لابد أن نحيي بهذه المناسبة، موظفي كتابة الضبط بمختلف محاكم المملكة على اختلاف درجاتهم، باعتبارهم المحرك الأساسي لجميع الإجراءات والأعمال التي يتطلبها سير الدعوة، ابتداء بفتح الملف وإلى غاية صدور الحكم وتنفيذه، على مجهوداتهم الجبارة في سبيل الحفاظ على السير العادي للمرفق القضائي لتلبية حاجيات المواطنين.

وشكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير،

نمر إلى السؤال الخامس، موضوعه "تشجيع الاستثمار في تحسين البنية التحتية القضائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تحسين مناخ الأعمال وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار وتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات الحكومية والمؤسسات المالية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة.

السيد وزير العدل:

.. مستويات، باش ما نبقاوش، عندنا ثلاثة ديال المستويات:

المستوى الأول، هو المستوى ديال القانون، المستوى الأول هو البنيات؛

المستوى الثاني، هو الخدمات التي تقدم، درنا قانون التحكيم والوساطة، درنا القانون نتاع الضمانات المنقولة، درنا القانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، درنا والآن كنعيدو النظر (في الشيك) الشيك المشكل نتاع، مجموعة نتاع المستشارين

والنواب وقع لهم مشكل في الشيك، لأن ملي كيصدر الحكم في الشيك، كيفقد الصفة ديالو، فالآن الشيك، درنا واحد القانون ها هو غادي يجيكم، أنه إذا تم أداء الشيك، تسقط المتابعة نهائيا، ملي كتخلص لي الشيك يمشي يعطيني التيساع، ما نتابعو ما يتابعني، ما عندي ما ندير به، يخلص لي الغرامة نتاع 3% يمشي بحالتو، فدرنا واحد القانون وحيدنا الشيك بين الأزواج.

كذلك أعدنا النظر في السجل التجاري غادي يكون إلكترونيا، وراه خدامين كنديرو فيه إلكترونيا، وكذلك درنا واحد.. ديال المحكمة التجارية الاستئنافية فأكادير، ودرنا المحكمة الإدارية الاستنافية فأكادير، ودرنا المحكمة التجارية فطنجة، ومحكمة الاستئناف التجارية فطنجة، محكمة الاستئناف الإدارية والمحكمة الإدارية فطنجة، والآن باقي لنا بني ملال، ودرنا محكمة الاستئناف الإدارية ففاس، هاذو كلهم درنا هاذ السنتين الأخيرتين فتحناهم باش نسهلو على الناس ما يبقاوش يجيو حتى للرباط.

وقلنا بأنه هذا سهل العملية ديال الاستثمار، ويسهل أي نزاع أو أي خلاف يكون فنفس المدينة، كان فعام 2009، كنا فالمرتبة 130 فمناخ الأعمال، لأن دوزنا جوج ديال المراسيم، الأسبوع الفارط فموضوع ممارسة الأعمال، واحنا الآن فالرتبة 53، 130 كنا فـ 2009، و2020 طلعنا 53، واحنا الآن باقيين مازالين كنتقدمو فأقرب ترتيب غادي يجي غادي نكونو آنذاك قد ساهمنا في.. لا يمكن أن يكون استثمارا إلا إذا كان القضاء نزيها، وكان القضاء قريبا، وكان المحامين عندهم تكوين لتتبع هاذ القضية ديال التطور ديال العمل الاستثماري في المغرب، وعندهم قدرة على التعامل مع الشركات الدولية، إلى غير ذلك من المعطيات اللي تتفرض نفسها.

يجب إعادة النظر في العدالة باش تسهل الاستثمار، أما إيلا جاء الاستثمار والعدالة بقات على حالتها راه غادي تولي معرقل للاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي سعيد شاكر تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يهنئكم على الثقة المولوية المتجددة، داعيا الله لكم التوفيق في مهمتكم وينوه بمجهوداتكم ومجهودات الحكومة، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، الرامية إلى تشجيع الاستثمار في تحسين البنية التحتية القضائية مثل تطوير وإنشاء شبكة من المحاكم الجديدة، تأهيل البنية التحتية المعلوماتية للمحاكم المغربية، فالكل يعترف بالجهود المبذولة من الحكومة في مجال التحول الرقمي.

السيد الوزير،

في المقابل أنتم على علم برهانات الحاضر والمستقبل بمشيئة الله، رهانات متعلقة بالنجاعة، تقليص مدة التقاضي، تقريب الخدمة القضائية، لذا نلتمس منكم 4 اقتراحات:

- أولا، المزيد من الاستثمار في الرأسمال اللامادي للموارد البشرية والتكوين الفعال يستجيبان للرهانات المستقبلية؛

- ثانيا، الاستثمار في الحلول للتحديات التي تواجه القضاء في أوقات الإضرابات؛

- ثالثا، إحداث محاكم اجتماعية متخصصة في نزاعات الشغل على غرار محاكم الأسرة والمحاكم التجارية؛

- رابعا، إنشاء محكمة رقمية تتسم بمجموعة من الخصائص الأساسية، من بينها محكمة بلا أوراق، محكمة بلا مكان، محكمة بتنظيمات ذكية، لأن المحكمة الرقمية إيلا تكلمنا على بلا أوراق تعتمد على الحساب الآلي بشكل أساسي، المحكمة بلا مكان تعتمد على الأنترنيت، فالمسؤول يستطيع أن يتخذ القرار من أي مكان في العالم وليس مرهون بالمرفق المادي للإدارة، المحكمة بلا زمان الإدارة ما غتبقاش مرتبطة بـ 8 سوايع غادي تبقى تشتغل 365 يوما في السنة، 7 أيام في الأسبوع، 24 ساعة في اليوم، محكمة بتنظيمات ذكية سوف تتسم بالمرونة وقابلة لأن تواكب جميع التغيرات الطارئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

الاستثمار في البشر، أنا متفق معك، خصنا نستثمرو في البشر وندير له التكوين والتكوين المستمر، ندير برنامج وندير هاذ الشي كامل، احنا غادين فيه، الله يوصلنا على خير.

أنا ما تنفهمش علاش هاذ قضية الإضرابات تثير الفزع؟ مادام اعطينا دستوريا الحق في تكوين النقابات غير باش يديرو الإضراب، أشنو؟ قلنا لهم النقابات يبقاو جالسين في المكاتب ديالهم؟ لابد ما يخلقو مشكل ويديرو مطالب ويعبرو.

المهم أن النقابات تمارس عملها في إطار دستوري وفي إطار المشروع وجهة من جهات الحوار الاجتماعي، وأنا قابلها، أنا قابل النقابات

يتذاكرو معايا، قابلهم يحتجو عليا، قابل نفتح معهم الحوار، قابل نوصل معهم لحل، إيلا ما استمعت للنقابات لمن نستمع؟ الفايسبوك؟ راه عندي النقابة اللي تنستمع لها، والنقابة اللي تتعرف مشاكل الموظفين ديالها والنقابة اللي تتجيب ليا..

لهذا مادام قبلنا النقابة في الدستور راه قبلنا باش.. كما قبلنا باش يكونو الأحزاب في الدستور، هاذ الأحزاب اللي قبلناهم في الدستور جابو وهبي وزير العدل، سالينا، فضينا هاذ الشغل.

شكرا على التهنئة ديال الثقة المولوية، باقي؟ فات الوقت؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي نمرو للسؤال الآخر ويمكن يكون فرصة باش تجاوب السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "دور القضاء في جلب الاستثمارات وحمايتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسيدات المستشارون المحترمون،

بداية، أود أن أهنئكم، السيد الوزير، لتجديد الثقة المولوية في شخصكم لمواصلة تولي مسؤولية القطاع الحكومي المكلف بالعدل.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لجعل القضاء المغربي يلعب دوره في حماية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عموري.

السيد الوزير المحترم للإجابة.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

السيد الرئيس،

القضاء ما تيجيبش الاستثمارات، القضاء يحمي الاستثمارات، وحينما يحمي الاستثمار، وفقا للعدالة، تيجيو الاستثمارات.

ما تيطرحليكش السؤال تيقول لك واش القضاء غادي يبني معنا معمل؟ تيقول لك واش إيلا وقع غدا مشكل يمكن القضاء نمشي ليه ونجيب الحق ديالي، خصنا نوفرو هاذ الامكانية، نوفروها بالتحكيم، نوفروها بالوساطة، نوفروها بواحد المجموعة نتاع الوسائل، والمحامون ديالنا يتكونو في هاذ مجال التحكيم، يتكونو في هاذ مجال الوساطة ويديروها، حتى هاذي وسيلة من وسائل العمل ديالهم ويمشيو فيها.

كذلك، بغيت نقول لك احنا كنا فكرنا في واحد الوقت، صعيب الوقت ضيق، سنتين ما تعطيكش، إيلا بغيتو تخليوني خمس السنين الجاية نصاوبها لكم، وهي ما يسمى... - ما عجباتك هاذي السيد الوزير - نديرو موضوع آخر.. وهي خصنا واش نديرو محاكم المقاولات، فيها قضاة متخصصين، ويكون عندنا فيها نزاعات صعوبة المقاولة، يكونو فيها العمال، يكونو فيها الجرائم ديال الشيك، الجرائم.. واش يمكن لنا نديرو هاذ الفكرة هاذي، لأنه حتى تكون عندك قاضي المقاولات.

ثانيا، أنا كان عندي هاذ النقاش مع السلطة القضائية، النيابة العامة، القضاة ديالهم ما خصناش تجيبهم من كلية الحقوق، عندنا واحد الطرف تيجي من كلية الحقوق، نجيبو مهندسين في البناء، نجيبو (les architectes) وندوزو لهم الامتحان وتكون عندهم الدرجة الاستثنائية، على الأقل ملي تيجيه ملف يعرف علاش تهدر، يعرف علاش تيتكلم، مثلا في المحاسبة باش دوك الجرائم ديال المال العام يعرفو فين كاين الخلل وفين ما كاينش الخلل، ويفرقو بين الاختلالات التدبيرية والاختلالات الجنائية، كاينة واحد الهفوة، هاذ النقاش عندي مع السلطة القضائية تنقول لهم راه خصنا نفكرو نجيبو قضاة، نجيبو موظفين متخصصين في مجال من المجالات ويدخلو للجهاز القضائي، غيكونو القضاة اللي معهم جاو من كلية الحقوق، وهوما غادي يكون عندهم إلمام بالملف اللي قدامهم، دابا الخبير كانت عندو السلطة كبيرة في التأثير على القضاء، لأنه هو اللي تيدير الخبرة.

بقات الوقت ولا مازال؟

موضوع رقمية المحاكم، عرفت هاذ رقمية المحاكم بقيت تنرون فيها تنرون فيها، راه القضية قضية فلوس، ها خويا اعطيونا الفلوس، عييت ما نجري، حيث تنمشي تنمس شي حاجة تيقولو ليا 200 مليون درهم تنتخلع، 200 مليون درهم ما عنديش، عندنا مهندسين أكفاء في وزارة العدل تيديرو واحد المجموعة دالبرامج، واعتمدنا على الوسائل ديالنا، ولكن انتوما ها هو القانون المالي غادي يجي عندكم، غيجي عندكم القانون المالي غادي يجي عندكم الميزانية ديال وزارة العدل، واحنا بيناتنا نديرو شي حاجة واعطيونا شوية ديال الفلوس باش نديرو الرقمية، وأنا مستعد ما عنديش مشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السي عموري تفضل.

المستشار السيد محمد عموري:

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان، السيد الوزير، على أن القضاء يلعب دورا هاما في تنمية وتطوير المقاولة وتشجيع الاستثمار، حيث أن المستثمر، سواء كان وطنيا أو أجنبيا، ومهما كانت المبادرات التشجيعية المنصوص عليها في التشريعات والأنظمة، فإنه لن يبادر إلى الاستثمار في أي بلد إلا إذا كان هناك واحد القضاء مستقل وفعال، وهو ما يحقق العدل والأمن القضائي اللازم لتوفير واحد المناخ محفز للاستثمار.

كما يساهم القضاء بشكل فعال في تشجيع المستثمرين الأجانب على تحقيق استثماراتهم في المغرب، وذلك من خلال سرعة البت في النزاعات المعروضة أمامها والتكوين المستمر للقضاة في قانون الأعمال.

السيد الوزير،

لابد من العمل على إصلاح المحاكم التجارية ببلادنا والرفع من عددها، ومن أجل تحقيق النجاعة القضائية، كما ندعو إلى تسريع الإجراءات القضائية وتبسيطها وتقليل فترات الانتظار في المحاكم، وأخص بالذكر مواعيد السجل التجاري التي تصل في العديد من الأحيان إلى شهرين أو أكثر، لذا فقد أصبح من الضروري حل هذا المشكل بما يضمن رقمنة هذه العملية وتسريعها.

السيد الوزير،

انتوما راكم اشرتو لها وهدرتو عليها، هاذ النقطة اللي غادي نشير، وهي إشكالية نظر بعض المحاكم العادية في النزاعات التجارية المثارة بين المقاولات، رغم طابعها التجاري المحض، حيث نجد العديد من المقاولات والمسيرين متابعين وفق قواعد نظام القانون العام، عوض القانون رقم 17.95، وبالتالي فتح الباب أمام القضاء التجاري المختص بالنظر في هذه الدعاوى.

كذلك ندعوكم، السيد الوزير، إلى مراجعة الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بالمساطر، صعوبة المقاولة، بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال في بلدنا، حيث أن غالبية المقاولات التي تعاني من صعوبات يتم تصفيتها أو تنفيذ مسطرة التسوية القضائية في حقها، وبالتالي معاقبتها عوض إنقاذها وضمان استمراريتها، إذ على الرغم من الفلسفة التشريعية الجيدة لهذه المسطرة، فإن الآليات التقنية لا تسعف في تحقيق نتائج جيدة.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد لعام لمقاولات المغرب نعبر لكم عن استعدادنا للتعاون معكم، السيد الوزير، بما يسهم في تحقيق الأمن القضائي اللازم لجذب الاستثمارات وحمايتها.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، مازال عندكم بعض الثواني.

السيد وزير العدل:

ملاحظة بسيطة، بالنسبة للمحاكم التجارية خصنا نزيدو فيها، دابا عندنا الداخلة والعيون احنا غنبنيوهم دابا، خصنا نديرو بني ملال والحسيمة ونزيدو نعددو هاذ المحاكم التجارية.

كذلك، بغيت نقول لك بالنسبة للقضاء فراه المشكل ديال القضاء هو أنه عندو واحد القطيعة مع المجال ديال الأعمال، ما تيعرفوش أش كيديرو، رجال الأعمال ما تيعرفوش أش كيديرو، كيفاش غادي نديرو باش يكون هناك واحد الفهم للعمل ديال التجار.

يمكن لنا نجيبو بعض رجال الأعمال ندخلوهم، كنبدلو بعض القوانين، ولكن خص يكون حوار في هاذ الموضوع هذا، الملف غير كيدخل للمحكمة.

درنا واحد القانون لأنه دابا تتكون صعوبة المقاولة ولا تتكون (liquidation judiciaire) كايعينو واحد الموظف في المحكمة وتيردوه ساندیك، الشركة تدوز 20، 30 مليار درهم وتيجيو عند موظف وكيقول لهم اسمحوا لي.

أخيرا غير بغيت نقول واحد الجملة أخيرة، لهذا درنا واحد القانون ديال الساندیك، باش يولي عندنا واحد (le corps) ديال الساندیك، يكون عندو تكوين عالي، عارف كيفاش يسيرو الشركات، وغير باش يتكلم مع المدير العام، لأن الموظف موظف، لهذا ونديرو احنا هاذ.. احنا مازال نخرجو الموظفين منها، احنا درنا هاذ القانون ديال الساندیك، دابا غادي نعلنو عليه ونمشيو فيه، وكنتمنى هاذي تعطي فرصة باش نقدو الشركات، أما راه الشركات اللي دخلت في صعوبة المقاولة أنا تنقول لهم هذا حكم الإعدام هذاك، غير تتجي صعوبات المقاولة صافي راه أعدمت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "مآل المنصة المتعلق بعقود الزواج".

الكلمة للسي أبو بكر اعبيد، تفضل من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل إحداث منصة خاصة بعقود الزواج وتتبعها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

أنا متأسف أن أبلغ الذين كانوا يتزوجون وراء علم زوجاتهم أنه انتهى، زمن انتهى.

الآن غير اللي بغا يتزوج غادي تعرف مراتو واش تزوج ولا لا، سالينا هاذ الموضوع.

هاذ القاعدة احنا صاوبناها كملناها، الآن تشتغل في الرباط، اخترنا بعض العدول، اخترنا بعض السادة القضاة وعلمناهم كيفاش يتعاملو معها، احنا متأخرين شوية لسبب بسيط كنتسناو المدونة تجي باش نعرفو أشنو هو التصور ديالها لهاذ الموضوع ديال الزواج والطلاق، باش يمكن لنا نشوفو واش غادي نخليو نفس المنصة ولا غادي نغيرو فيها، هذا هو فقط لا غير.

ثانيا، كاين واحد الفصل غريب، تيقول لك جميع الوثائق نتبادلها إلكترونيا إلا الوثائق نتاع العلاقات ديال الزواج وديال القانون ديال الأسرة، خصنا نبدلو هاذ الفصل هذا، في الحقيقة احنا خدامين عليه.

ولكن المنصة غتمكن المواطن من إيداع الوثائق وطلبات توثيق العقود العدلية، على الأقل الرجل ولا المرأة بغاو العقد يمشيو يخرجوه، ولكن العقد ديالهم، لأنه البطاقة الوطنية ديالو تتمشي للأمن الوطني غير إلكترونيا وتتجي الجواب بالموافقة، تمكين المواطنين من استخراج نسخ العقود، تمكين العدول من تحرير الوثائق في المنصة وتوقيعها إلكترونيا، العدل كيمشي كيكتب العقد وكيمشي يديه عند القاضي وكيتسنى القاضي حتى يسني له دابا ما بقاتش، يمكن يصيفطو في هاذ المنصة القاضي يوقعه إلكترونيا ويرجع له، تمكين العدول من تسليم العقود الرسمية لأصحابها معناه حتى العدل ملي توصلو يمكن له يحولها إلكترونيا للناس دياولها، تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق إلكترونيا.

بغينا نسهلو هاذ المسطرة هاذي، حيث توصل للقضايا الإنسانية بحال الزواج والطلاق والأبناء، راه هاذ الشي خصنا نسهلو فيه، احنا هنا فين كنعقدوها، ما عرفت علاش؟

دابا الآن هاذ النظام هذا غادي يسهل لنا واحد المجموعة نتاع الأمور وغادي يسهل لنا.. لأن في أوروبا ما تنساوش راه واحد تيبغي يطلق راه تيجي من فرنسا، يتزوج يمكن يتزوج تم، بغا يطلق خصو يجي لهنا، وكذلك، وما كاينش ذاك الشي ديال الوكالة في هاذ الموضوع، بغينا نسهلو الحياة ديال الناس، فبركة الله يجعل البركة، نشوفو المدونة أش غادي تعطي وبناء عليها نطبقو على هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

إلا أن طرحنا لهذا السؤال مرتبط بتعهد سبق وأشرتم إليه داخل هذه القبة الموقرة، وهو ما جعلنا نعيد طرحه قصد تتبع مسار إنجاز بوابة عقود الزواج، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى التحقق من الحالة الاجتماعية للمواطنين ومعرفة ما إذا كان الشخص متزوجا أم لا، وبالتالي ستصبح الحالة العائلية لكافة المواطنين والمواطنات واضحة أمام القانون، بشكل لا يمكن التحايل عليه.

ومن وجهة نظرنا، فهذه الخدمة تعد اليوم من الخدمات المهمة والضرورية التي تحتاجها مختلف الجهات الرسمية والقضائية للتحقق من صحة المعلومات المقدمة من طرف المواطنين في هذا الصدد.

ونظرا للأهمية البالغة لهذه المنصة في منع حالات التحايل وتقديم معلومات غير صحيحة عن الحالة العائلية، فإننا نطالب منكم، السيد الوزير المحترم، التسريع بإنجاز هذا المشروع الهام وتفعيله في أقرب وقت ممكن للتصدي لظاهرة التحايل على القانون وحماية حقوق الأطفال والنساء وتعزيز الشفافية في المجتمع، وتسهيل عمل الجهات المختصة في التحقق من المعلومات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للمواطنين.

كما نأمل أن يتم تعبئة كل المتدخلين لإنجاح هذه الطفرة النوعية في منظومة العدالة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

تأكد، السيد الرئيس، بأنه هاذ الموضوع ديال الخدمات اللي غتقدم

رقمية تمر بمنصة الأمن الوطني، ما يمكنش واحد يجبيب شي بطاقة ويدوز على شي واحد شي معلومات ماشي صحيحة، واحنا درنا اتفاق مع إدارة الأمن الوطني، اللي تنشكرها من موقعي هذا، أن إدارة الأمن الوطني قدمت لنا خدمات جليلة في وزارة العدل، واحد الخدمات كثيرة هي الآن تناقشو معها باش نديرو رقم التليفون في البطاقة الوطنية في هاذيك المعلومات السرية، باش غدا في المحكمة نصيفطو (sms[1]) لشي واحد ولا نبلغوه ولا شي من هذا القبيل، لأننا يمكن لنا ندخلو لهاذ الخدمات تتقدمنا غادي تسهل لنا العملية القضائية، غادي تسهل لنا هاذ العمليات الإنسانية وغادي تعطينا الحقائق ديال الأشياء في إطار هذاك التعاون اللي غادي يكون بينا وبينهم، خاصة في هذا الشي د الزواج، خصنا نعرفو شكون اللي مزوج وشكون، نعرفو هذاك اللي كان في الشمال وتزوج وخلى لمرا ومشى تجوز واحد لمرا أخرى في أكادير، ما عرفناه واش مزوج ولا.. راه ما عندناش هاذ المعلومات.

دابا غتكون عندنا المعلومة، غنرتبطو كذلك بالحالة المدنية باش نعرفو المعلومات على الحالة المدنية، بزاف ديال العناصر اللي غادي تعطينا.

الآن منصة شادة الطريق ديالها، تنتمنى أنه تكون الأمور غادية باش تعطي الخدمة للمواطن بالأساس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن والأخير موضوعه "مشروع تقريب القضاء من المتقاضين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي عثمان الطرمونية، تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أين وصل مشروع تقريب القضاء من المتقاضين؟ وما هي مختلف الإجراءات المتخذة لتفعيله؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

قلتي الأخير فرحان، السؤال الأخير وفرحان..

هو تقريب القضاء من المواطنين هو بناء المحاكم، ما عندكش شي حل آخر، تبني المحاكم، درنا محكمة الاستئناف الإدارية في فاس، درنا الإدارية في طنجة، درنا الابتدائية التجارية والإدارية، الآن مطروحة في بني ملال، لأن خصنا نبنيو في بني ملال المحاكم، محكمة الاستئناف التجارية والإدارية بأكادير، غادي ندشنهم نهار الخميس، غادي نمشي لأكادير باش ندخل المحكمة الاستئنافية الإدارية والمحكمة الاستئنافية التجارية.

كذلك، درنا المحكمة الاستئناف الإدارية في فاس، ودرنا ترقية 4 مراكز قضائية للمحاكم الابتدائية أرفود والريش وشيشاوة ودمنات، ودرنا إحداث مركز قاضي مقيم غادي نديروه في "إغرم" وتابع للنفوذ المحكمة الإدارية في تارودانت، كذلك درنا المحكمة الابتدائية في اولاد تايمة، وحولنا جرسيف لتازة، ما بقاتش تابعة لوجدة حولناها لتازة.

وكذلك، مجموعة نتاع المحاكم أخرى اللي بغينا باش تطلب ميزانية تبني بها المحاكم راه ملايير الدراهم، صعيب.

دابا دخلنا في واحد الاتفاق مع (CDG[2]) هما يبنيو المحكمة واحنا نكريوها من عندهم، ما عندكم فلوس المتقاعدين سيرو بنيو لنا واحنا فعلا كاين واحد مجموعة نتاع المحاكم بني ملال ومراكش، راه احنا تنذاكرو مع الجهات باش يعطيونا الأرض، وبناء عليه غادي تبنيها (CDG) وغادي تكريها لنا، هاذ الشي غادي نسهلو وغادي يسرع واحد المجموعة ديال المحاكم اللي مشينا فيها.

كنتمنى التوفيق وانا عاود تنقولها لكم راه إيلا اعطيتونا الميزانية انتوما في لجنة العدل والتشريع راه غادي نبني المحاكم، ما اعطيتونا راه ما اعطيتونا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ودائما كنرحبو بك تكون معنا السيد الوزير.

إذن الكلمة للسي عثمان الطرمونية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

[1] **S**hort **M**essage **S**ystem.

[2] **C**aisse de **D**épôt et de **G**estion.

إننا في الفريق الاستقلالي نود في البداية أن نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في إطار إصلاح منظومة العدالة، عملا بالتعليمات السامية والتوجيهات الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، من أجل تقريب القضاء من المتقاضين.

إجمالا، هذه البرامج الإصلاحية التي تنهجها الحكومة تعكس التزاماتها بتحسين البنية التحتية للقضاء وتوسيع نطاق التغطية القضائية في المملكة، وذلك في إطار إحداث المزيد من المحاكم المتخصصة في القضاء التجاري والإداري بمعظم جهات المملكة، مراعاة لحجم القضايا والخدمات الإدارية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية ومن أجل تعزيز فعالية العدالة والإسهام في تقديم خدمات قضائية أفضل للمواطنين.

كما تروم فتح أبواب جديدة للاستثمار لرفع منسوب ثقة المستثمرين في القضاء التجاري، كما أن إحداث المحاكم المتخصصة في القضاء الإداري يعزز من فعالية إجراءات التصدي للتجاوزات الإدارية وتقديم حلول سريعة وفعالة للنزاعات ذات الطابع الإداري، غير أن الإشكالية التي تواجه هذه التحيينات للخريطة القضائية هي الصعوبة في التوفيق بين عدة إكراهات، منها المتمثلة في عامل القرب وتفعيل العدالة المجالية، لكي تتناسب مع التقطيع الإداري وتواكب التحول نحو الجهوية، على اعتبار أنها اختيار دستوري لا رجعة فيه، مع التأكيد على ضرورة مراعاة معايير الجودة واحترام المرتفقين.

إن تغيير الاختصاص المكاني لبعض المحاكم الابتدائية، حيث يتم تغيير تبعيتها من دائرة محكمة الاستئناف إلى دائرة أخرى، بحكم القرب الجغرافي والإداري للتبعية الجديدة، وفق ما جاء به في هذه المستجدات، سينتج عنه آثارا تهم وضعية المهن القانونية ويؤثر على سير اشتغالها، مما يفرض في نظرنا إيلاء هذا الجانب مزيدا من الاهتمام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن إحداث محاكم جديدة لا يعد أمرا سهلا من الناحية المادية، لأن كل محكمة تتطلب بناية دقيقة وبها مواصفات معنية، وأن المراكز التي تم الارتقاء بها لتكون محكمة ابتدائية مستقلة تلزم إعادة بنائها وهيكلتها.

كما يتطلب هذا الأمر أيضا مواصلة تأهيل الأطر القانونية المختصة، مع العمل على وضع استراتيجية شاملة لتوعية المواطنين بالخدمات القضائية المتخصصة وطرق الوصول إليها.

تبقى هذه المبادرات التي تم القيام بها مهمة جدا، لأن تفعيلها على أرض الواقع من شأنه أن يقرب الخدمة القضائية بشكل أكثر فعالية لفائدة المتقاضين ببلادنا، كما تشكل لبنة من ورش إصلاح منظومة العدالة.

وفي هذا الإطار، نثمن مرة أخرى هذه التوجهات التي تروم تعزيز هذا الورش الإصلاحي بمشاريع أخرى موازية وتوطيد دولة القانون وضمان مؤسسات قضائية مستقلة وعادلة، من أجل ضمان مناخ أعمال إيجابي قادر على جذب مزيد من الاستمارات الجديدة وتعزيز وجهة المملكة كمنطقة أكثر استقرارا في ميدان الأمن القانوني والقضائي.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

لا، العنصر البشري فارض نفسو، لأن ماعندناش العنصر البشري داخل المحاكم، اليوم غادي تخرج النتائج ديال 160 منصبا اللي عندها امتحانات الأسبوع اللي فات، وغادي نعلن فنفس النهار 116 منصبا آخر بالنسبة للموظفين ديال المحاكم فهاذ.. ندوزو امتحانات إذن هنا أسبوعين أو ثلاثة.

طرح مشكل، وذاك الشي كلشي اللي قولتي متفق معاك فيه، كنشكرك عليه، محتاجين للوقت والإمكانيات، ويكون خير إن شاء الله.

بغيت غير باش ما تدوزنيش الفرصة، السيد الرئيس، باش نشكر الجميع على التهنئة ديالو على الثقة المولوية، كنتمناو نكونو فمستوى الثقة التي حبانا بها جلالة الملك، الحمل ثقيل، ولكن بتعاونكم معانا وكذا..

فيما يخص المحامين، أنا منفتح، أنا البيبان ديالي مفتوحين، العيب والعار علينا إيلا قلت لك لا، داخل المستشارين، فين ما بغاو، داخل المستشارين، أنا ماعندي إشكال، ديروها فالنقابة ديال الاتحاد المغربي للشغل ما عندي مشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد الوزير المنتدب والسيد كاتب الدولة.

السؤالان المواليان موجهان للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، حول الاستثمار، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا، سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية،

وموضوعه "استراتيجية الاستثمار ببلادنا".

تفضلوا السي المختار صواب، تفضلوا.

المستشار السيد المختار صواب:

الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الاستراتيجية التي تعتزمون تنزيلها لضمان جلب استثمارات نوعية تحقق التكامل مع الأولويات الوطنية، وتعزز من قدرة الاقتصاد الوطني، استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة في إطار ميثاق الاستثمار الجديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "حصيلة تنفيذ ميثاق الاستثمار".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

حصيلة ميثاق الاستثمار، الجميع يترقب ما هي التسهيلات وما هي الامتيازات حتى نحفز المستثمرين حسب التوجهات الملكية السامة.

وهي مناسبة، السيد الوزير، لأهنئكم على الثقة المولوية الشريفة، متمنيا لكم النجاح، لأن في نجاحكم طبعا نجاح لنا جميعا ونجاحا للتوجهات الملكية السامية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب للإجابة على السؤالين المتعلقين بالاستثمار.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بشكري الوفير على استقبالي في هذا المكان المهم بالنسبة للمسائل التشريعية، .. (كلام غير واضح) بالحضور إلى مجلسكم الموقر للإجابة على تساؤلاتكم البناءة والجوهرية.

وبهذه المناسبة، أود ان أعبر عن امتناني واعتزازي بالثقة المولوية التي وضعها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، في شخصي بتكليفي بهذه المهمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الأهداف المنتظرة من تنزيل قانون الإطار 03.22 هي بمثابة ميثاق الاستثمار، وممثلة في تعزيز إحداث مناصب شغل قارة وتقليص الفوارق بين الأقاليم وعمالات المملكة في جلب الاستثمارات وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل، وجعل المملكة قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات، بالإضافة لتحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار.

هذا، بالإضافة إلى بلوغ الأهداف الواضحة التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والمتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500.000 منصب شغل، خلال الفترة بين 2022 و2026.

وفي هذا الصدد، عملت الوزارة بشراكة مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي، بما فيهم المجالس الجهوية، على خلق توافق حول أهداف مشتركة حسب البعدين الجهوي والقطاعي.

وفي إطار تنزيل مقتضيات الميثاق الجديد، تم:

- ✓ تفعيل نظام الدعم الأساسي الذي استفاد منه 110 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تقدر بـ 130 مليار درهم، ستمكن من إحداث 68 ألف منصب شغل، وتفعيل نظام دعم خاص موجه لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي والذي استفادت منهم 5 مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تقدر بـ 46 مليار درهم، ستمكن من إحداث 28.000 منصب شغل؛
- ✓ تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال لفترة 23-26 والتي عرفت إطلاق 74% من مبادراتها، حيث أن 31% من

هاذ المبادرات تم إنجازه، و32 منها في طور الإنجاز؛

✓ تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار لتكريس مكانة المملكة كوجهة استثمارية على المستويين الإقليمي والدولي؛

✓ وضع حكامة موحدة ولامركزية للاستثمار من خلال:

- تعزيز دور اللجنة الوطنية للاستثمارات؛

- التنصيص على اللاتمركز بالنسبة للمشاريع الاستثمارية أقل من 250 مليون درهم؛

- وضع المراكز الجهوية تحت الوصاية المباشرة للسيد رئيس الحكومة وتقوية دورها في بناء منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي.

وبالموازاة مع كل المجهودات المبذولة على مستوى تحفيز الاستثمار، ومن أجل مواكبة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتوطين المشاريع الاستثمارية في المجالات الترابية، عملت الحكومة على الرفع من مستويات الاستثمار العمومي، وعيا منها بدور الرافعة التي تلعبه لصالح الاستثمار الخاص.

ومن خلال التقديرات التي اشتغلت عليها الوزارة، يتبين أن الاستثمارات الخاصة التي تمت تعبئتها تقارب 200 مليار درهم خلال سنتي 2022 و2023، وهاذ يعني أننا في انسجام مع الأهداف المحددة للاستثمار.

ومن خلال قراءة دينامية الاستثمار، نراهن على ارتفاع هذا المستوى في السنوات المقبلة، بفضل مواصلة تنزيل الميثاق الجديد حيث أن اللجنة الوطنية للاستثمار صادقت خلال 5 اجتماعات على مشاريع بقيمة 173 مليار درهم، تتخلق حوالي 96.000 منصب شغل، وهاذ المشاريع تشمل 12 جهة أي 40 إقليم وعمالة، مع العلم أن 90% من المشاريع التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات باشرت أشغال تهيئ وحداتها الإنتاجية، و73 من مجموع الاستثمارات هي استثمارات وطنية وهاذي مهمة أن الاستثمارات الوطنية تبلغ هاذ العدد الكبير من إجمالي الاستثمارات اللي تنقوموبها.

ومن المؤشرات الإيجابية أيضا، نجد وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عرفت تحسنا ملحوظا خلال سنة 2024، حيث بلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أزيد من 16.34 مليار درهم نهاية شهر شتنبر أي بارتفاع نسبة 50.7% مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

هذا، وتؤكد الوزارة انخراطها وتعبئتها من أجل العمل على استكمال وتنزيل النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد، خاصة نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة، ونظام الدعم الخاص الرامي إلى تشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي وتفعيل آليات الحكامة المرتبطة بالميثاق الجديد، حيث ستتم المصادقة على اتفاقيات الاستثمار المتعلقة بالنظام الأساسي لدعم المشاريع التي يقل مبلغها على 250 مليون درهم.

وكذلك التوقيع عليها على الصعيد الجهوي، وذلك بهدف تسريع الإجراءات للمستثمرين، بالإضافة لمواصلة تنظيم جولات على الصعيدين الوطني والدولي لاستقطاب وتنويع المستثمرين.

وأخيرا، سيتم تنزيل خارطة الطريق لتفعيل التصور الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز العمل الميداني لتحقيق أهداف الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية للتعقيب.

السي السالك، تفضلوا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم.

السيد الوزير،

يأتي هذا الموضوع في سياق دولي ووطني حساس يدعو إلى ضرورة تسريع تفعيل استراتيجية الاستثمار الوطنية وتعزيز القدرة الاستثمارية الطويلة المدى، فالموضوع الاقتصادي العالمي الراهن وما يشهده من تحديات وتغيرات متسارعة يستدعي تحركا سريعا وفعالا، لتعزيز مكانتنا الاستثمارية وضمان استدامة النمو الاقتصادي، وبالتالي فالتأخير بتفعيل هذه الاستراتيجية قد يؤدي إلى فقدان فرص استثمارية واعدة وتراجع قدرتنا التنافسية في السوق الدولي، كما أن غياب العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات يعمق الفوارق بين جهات المملكة، ويؤثر سلبا على التنمية في بعدها الوطني.

السيد الوزير،

إن تحفيز الاستثمارات الطويلة المدى يتطلب خطوات جريئة وحاسمة، تشمل تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر الإدارية، كما أنه من الضروري إيلاء اهتماما خاصا للمناطق الأقل حظا في التنمية، من خلال تقديم تحفيزات استثمارية خاصة وتطوير البنية التحتية فيها، مما يضمن توزيعا عادلا للموارد والفرص الاستثمارية بين مختلف جهات المملكة، فالعدالة المجالية ليست مجرد شعار، بل هي ركيزة أساسية لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

وعليه، السيد الوزير المحترم، فإننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نؤكد على أهمية اتخاذ خطوات عملية وسريعة لتفعيل

استراتيجية الاستثمار، مع التركيز على تحقيق التوازن في التنمية بين مختلف الجهات بالمملكة، بالإضافة إلى وضع خارطة استثمار واضحة، تراعي خصوصيات كل منطقة وتعود عليها بالنفع.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا إلى جوابكم، واطمأننا للسير الاستثماري في بلدنا، فأنتم محظوظين، نظرا للأوراش الكبيرة والمتعددة في شتى ربوع المملكة، حتى نكاد أن نقول أن المغرب ورش مفتوح للاستثمار، لا ينقصه إلا الجدية والعمل لمواكبة التوجهات الملكية السامية من جهة، ولإغناء هذا البلد الآمن المطمئن، وآثرت أن أتلفظ بالآمن لأن الاستقرار والأمان مفتاح المستثمرين، والمغرب اليوم في عدالة مجالية، كيفما جاء على لسانكم، السيد الوزير، هذا يطمئن، فأينما اتجهت في بلدنا الحبيب نجد أوراشا، مما يطمئننا على أنه هناك تشغيل، هناك استثمار، هناك أمل مفتوح، إن شاء لله، والخير أمام، سيما ونحن مقبلين على تظاهرتين في المستوى العالي قاريا وعالميا.

نحن اليوم، نطمئن على هذا البلد ويجب على المغاربة أن يستبشروا خيرا بحول الله، حتى نكون في مستوى التطلعات العالمية، التي تسير فيها مختلف الدول التي شقت طريقها بنجاح.

السيد الوزير،

احنا اليوم ندعم كأغلبية وكمعارضة، لأن الأنشطة والاستثمار وعدالة مجالية في مختلف ربوع المملكة تجعلنا نكون مطمئنين، والحمد لله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ما بقاش ليكم الوقت للتعقيب على السؤالين.

نمر إلى السؤال الثالث، موضوعه "تعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والعاصرة لتقديم السؤال.

السي الخمار المرابط، تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول تعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

اشتغال الحكومة لمواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز دورها في النهوض بالاستثمار على المستوى الجهوي يأتي تنفيذا للتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أكد من خلالها، على أن المراكز الجهوية للاستثمار مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار من البداية إلى النهاية، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي هذا الصدد، تشتغل الحكومة على تنزيل تصور جديد ومتكامل ومتعدد الأبعاد، لجعل هذه المراكز مرجعا للاستثمار على المستوى الجهوي وفاعلا أساسيا في الترويج للمؤهلات المجالية ومحركا لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، كذلك مراكز للحلول تضمن تنزيل المشاريع في كل مراحلها.

وكخطوة أولى في إطار توحيد حكامة الاستثمار، تم وضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، الذي فوض بعض صلاحياتها لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، بهدف تعزيز التفاعل والعمل المشترك بين المستوى المركزي والمجالات الترابية وتحسين فعالية ونجاعة مسار المستثمر.

وبالإضافة إلى تسريع معالجة الصعوبات التي تواجه المستثمر بصفة عامة، وكذا تنزيل الأوراش الإصلاحية المتعلقة بتحسين مناخ

الأعمال، حيث قامت الوزارة بإنجاز تشخيص استراتيجي مفصل للمراكز الجهوية للاستثمار، يشمل جوانب تقنية وأخرى تنظيمية، بهدف تحديد تموقعها الجديد وجعلها فاعلا محوريا في مجال الاستثمار على المستوى الجهوي، وبلورة خارطة الطريق، عملية تمكن من تنزيل وتفعيل الإصلاحات المقبلة، حيث تم تحديد 12 ورشا تقنيا موزعة على عدة أقطاب تشمل: الذكاء الاقتصادي، الإقلاع الاقتصادي ومسار المستثمر ومسار المقاول، بالإضافة لأوراش تنظيمية تهم هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار واختصاصات مكوناتها والموارد البشرية والرقمنة والوسائل التقنية والمالية وآلية التتبع والحكامة.

كما اشتغلت الحكومة على تجويد الإطار القانوني لهذه المراكز، للاستجابة للتحديات الراهنة وتعزيز دور وفعالية المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

بالإضافة لتنزيل حكامة موحدة ولامركزية للاستثمار، تمكن المستوى الجهوي من المصادقة على اتفاقيات الاستثمار التي تقل قيمتها عن 250 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، أتقدم بالشكر الجزيل للمؤسسة التشريعية على انخراطها القوي في هذا الورش الاستراتيجي للنهوض بالاستثمار والاستثمار بصفة عامة في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي المرابط الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، نهنئكم، السيد الوزير المحترم، على الثقة المولوية التي حظيتم بها لتولي هذه الوزارة المهمة، ونشكركم كذلك، على جوابكم الواضح وعلى تصوركم الذي أنتم بصدده.

لقد حددت وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، كأهداف أولى لها الكثير من الإجراءات والتدابير التي لمسنا التغيير فيها، وإن كان غير كاف لتوطين الاستثمار بصورة عامة وعدالة بين الجهات.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير المحترم، يظل طموحنا هو تقليص الفوارق المجالية في مجال الاستثمار قدر الإمكان، حيث سيسمح هذا المجهود لكافة مناطق المملكة، بما فيها العالم القروي في مجال الاستثمار، كقدر الإمكان، يعني للحصول على حصة أكبر من الاستثمار الخاص والعام خلال الفترة 2022-2026.

وهنا، السيد الوزير المحترم، تلعب المراكز الجهوية كما تعلمون أدوارا مهمة في تنزيل أهداف الحكومة في مجال الاستثمار، حيث تم ترسيخ دور هذه المراكز باعتبارها فاعلا رائدا في دعم الاستثمار واستقطابه، وفي كذلك الترويج للمؤهلات الاقتصادية ولفرص الاستثمار بجهات المملكة وفي تعزيز جاذبية يعني المجال الترابي.

لكن، السيد الوزير المحترم، ورغم المجهودات المبذولة والتي حققت نتائج مهمة، رغم قصر وقت المصادقة على قانون المراكز الجهوية للاستثمار، فإن مجموعة من الإشكاليات مازالت تطفو على السطح، نتيجة تعقيد بعض المساطر ونتيجة عدم استحضار خصوصية كل جهة في اختيار المشاريع، رغم مواصلة لاتمركز اتفاقيات الاستثمار من خلال توسيع مهام اللجان الجهوية للاستثمار، عبر منحها صلاحيات المصادقة على الاتفاقيات والمشاريع التي لا يقل مبلغها الإجمالي عن 250 مليون درهم كما ذكرتم، وكذلك عبر تزويدها بآليات الحكامة والتتبع الذي سيوفر للمستثمرين مسارات شفافة للمناخ القانوني والمسطري المؤطر لعقود الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

نرجو أن يحدث التحول الشمولي لحكامة الاستثمارات الجهوية بيئة مجالية مواتية، تسمح بضمان إلتقائية المشاريع الاستثمارية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي مع باقي الاستثمارات الوطنية، خاصة منها الصغرى والمتوسطة.

لذلك، نجدد الدعوة إلى المواكبة والتتبع لهذا الورش الإصلاحي الكبير، الذي تعول عليه بلادنا لخلق فرص الشغل، ولن يتأتى ذلك إلا بمراقبة حكامة هذه المراكز والسهر على تنزيل أدوارها بالكامل والحيلولة دون تحول هذه المراكز إلى بيروقراطيات بنيوية في وجه المستثمرين.

السيد الوزير المحترم،

لنا القناعة التامة بتجربتكم الصلبة المعترف بها دوليا، وأنكم كما تعلمون.. لا جهودكم، يعني سنعمل كذلك لإنجاح هذا الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، استهلكتم كل الوقت المخصص لكم.

ونمر إلى السؤالين المواليين: حول عراقيل الاستثمار، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "سبل تجاوز العراقيل الإدارية التي تعاني منها المقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لمولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي، تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الوزير المحترم،

ما هي السبل الكفيلة التي ترونها مناسبة لتجاوز العراقيل الإدارية التي تعاني منها المقاولة الصغرى والمتوسطة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

والسؤال الثاني موضوعه "تعقيد المساطر الإدارية للاستثمار في وجه أفراد الجالية المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي بودس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

هل من أجرأة بسيطة للمساطر الإدارية تشجع أفراد الجالية المغربية على الاستثمار في وطنهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المنتدب للإجابة على السؤالين المتعلقين بعراقيل الاستثمار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار الإجابة على التساؤلات المتعلقة بتعقيد المساطر الإدارية، التي تواجه سواء المقاولات أو المستثمرين بما فيهم المستثمرين من أفراد الجالية المغربية بصفة خاصة.

بداية، اسمحوا لي أن أشير أن اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية برئاسة السيد رئيس الحكومة قامت بتبسيط ورقمنة 22 قرار إداري، تتم دراسته على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، ما مكن من تقليص الوثائق المطلوبة للمستثمرين بمعدل 45%.

وفي نفس السياق، أطلقت الوزارة ورشا مهما حول تحسين وتبسيط مسارات المستثمرين في كل مراحلها، من أولها لآخرها، بالاعتماد على تجربة المستثمر الحقيقية، وهذا هو اللي بغينا نقومو به في المستقبل، زيارات ميدانية باش نعرفو مسارات المستثمر والإشكاليات والمشاكل اللي تيعيشوها باش نحاولو ندخلوها حتى هي في تحسين وتجويد الخدمات للمؤسسات المعنية.

وتهدف هذه المبادرة لتحديد الإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها بشراكة مع كل الفاعلين والمتدخلين في منظومة الاستثمار لمواكبة ومساعدة كل المقاولات بما فيها الصغرى والمتوسطة، على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية بسهولة من خلال تكريس المرونة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمر، حيث تم تحديد بعض المسارات الاستثمارية ذات الأولوية، بالتشاور مع القطاعات المعنية، اعتمادا على معايير تهم خصوصا الأثر الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على خلق فرص العمل.

وتشتغل الحكومة على هذا الورش بشراكة مع القطاع الخاص، لاسيما الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل تحديد العقبات التي تواجه المستثمرين من خلال تنظيم ورشات موضوعاتية واستطلاع وطني واسع النطاق، عرف تجاوبا كبيرا للمقاولات من فئات مختلفة.

وسيمكن تبسيط مسار المستثمر أساسا من توضيح المراحل والآجال النهائية لمختلف الإجراءات والمساطر الإدارية التي تطلبها المقاولات طوال دورة حياة المشروع الاستثماري، وكذلك ضمان الحصول على معلومات موثوقة وكاملة وتعزيز مواكبة المقاولات في استثماراتها، انطلاقا من مرحلة تصميم المشروع لتجنب العوائق في المراحل النهائية له.

ويتم حاليا بالتشاور، مع القطاعات المعنية، تحديد إجراءات التبسيط من أجل اقتراح إعادة هندسة المساطر لهاته المسارات، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات المقاولات التي تم التواصل معها، وهذا هو المهم، أننا ناخذو المعلومات من الخارج.

أما بالنسبة للتساؤل المتعلق بدعم الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وأنا طرف كنت عايش فبلاد المهجر أكثر من 35 سنة، والتي لها دور كبير ومساهمة وازنة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا في جميع مناطق البلد.

اسمحوا لي أن أشير أنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي دعا من خلالها جلالته لإحداث آلية خاصة مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج، ودعم مبادراتها ومشاريعها، فقامت الحكومة بإحداث اللجنة الموضوعاتية لتشجيع استثمار مغاربة العالم، تحت إشراف وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية والتي تضم الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لأبناك المغرب.

وعملت هذه اللجنة على وضع خارطة طريق لتشجيع استثمارات مغاربة العالم من خلال تعزيز المواكبة الموجهة لهم في كل جهات أو

أقاليم المملكة لتمكينهم من الاستفادة من التحفيزات التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، والرفع من حجم وحصة استثماراتهم المنتجة.

كما أن الوزارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات على تواصل مع مئات المستثمرين من الجالية المغربية في كل أنحاء العالم، ناشطين في مجالات عوائدة كالطاقات البديلة والتنقل الكهربائي وصناعة السيارات والصناعة الغذائية والسياحة والمناجم، إلى آخر ذلك.

وفي إطار تنزيل ميثاق الاستثمار، تم إحداث خلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم ومواكبتهم بكل الآليات المتاحة التي تلائم احتياجاتهم وتطلعاتهم على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (Desk MDM[3]).

كما أن الوكالة تعمل على إعداد بنك للفرص الاستمرارية والمعطيات المرتبطة بالعرض الترابي في كل الجهات، ونلتزم خلال كل جولات الترويج للعرض المغربي في مجال الاستثمار بإعطاء عناية خاصة للمغاربة المقيمين في الخارج، في البلد الذي نتواجد فيه، في جميع بلدان العالم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

بداية، لابد أن أجدد التهنئة لكم بثقة جلالة الملك على هذا التعيين التاريخي، باعتباركم أولا أحد أبناء مغاربة العالم، كأول وزير يمثل هذه الفئة منذ الاستقلال، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاهتمام الثابت والراسخ الذي يوليه جلالته، حفظه الله، لجاليتنا بالخارج، والذي صبغ عطفه عليها بهذا التعيين الذي نعتبره في التجمع الوطني للأحرار مفخرة لنا ولرئيسنا السيد عزيز أخنوش، الذي تحقق هذا الحلم في عهد حكومته الثانية.

السيد الوزير المحترم،

تعد العراقيل التي تعترض المقاولات الصغرى والمتوسطة هي نفسها التي تعترض المستثمر الوطني، سواء كان في الداخل أو في الخارج، ولا تختلف في جوهرها، معتبرينه إرثا ثقيلا يجب الاشتغال على إصلاحه، يتلخص في أدوار المراكز الجهوية للاستثمار التي أصبحت مؤسسات وبدون أدوار.

كنا نعتقد أنها آلية أحدثها المشرع لتسهيل عملية إخراج المشاريع، أصبحت اليوم آلية لقبر المشاريع، يتجسد ذلك في:

- بطء المساطر؛

- عدم إيلاء الأهمية للوقت؛

- غياب النجاعة؛

- صعوبة الولوج إلى الصفقات العمومية؛

- توضيح آجال وأسباب الرفض والتنصيص عليه، ونتمنى أن تشتغلوا عليها في النص التنظيمي الذي انتظرناه طويلا ولازلنا ننتظره؛

- عدم مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة في إنجاز المشاريع، والتي تشكل 90% من النسيج المقاولاتي الوطني.

السيد الوزير المحترم،

نريد منكم إعطاء دفعة قوية للمراكز الجهوية للاستثمار وضخ ديناميات جديدة من أجل إخراج المشاريع ومواكبة المقاولات بما يخدم استراتيجية الحكومة في التشغيل والاستثمار، لتحقيق التنمية المنشودة.

لذا نرى أن توظيف تجربتك في دول الإقامة أمر ضروري لإعادة الروح لهذه المؤسسات العمومية المرتبطة بالاستثمار من أجل تشجيعه ووضعه على سكته الصحيحة، علما أن قانون الاستثمار بالنسبة لنا محفز، ونثمن من خلاله المجهودات الحكومية على كل ما تم تقديمه في هذا الإطار.

صادقنا البارحة في لجنة المالية على القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وسنصادق عليه اليوم بعد انتهاء أشغال هذه الجلسة في جلسة عمومية، على أمل أن يكون هذا القانون بنصوصه التنظيمية المسطرة قاطرة للاستثمار في بلادنا، ويعطي دفعة جديدة من الإصلاحات لفائدة مقاولتنا الصغرى والمتوسطة، التي تنتظر بدورها إخراج هذا القانون المنصف لمقاولاتنا الوطنية.

لكن مسؤوليتكم اليوم هو ضخ دماء جديدة في هذه المؤسسات لتكون قادرة على مواكبة فلسفة وروح هذا المشروع من جهة، وتنزيل البرنامج الحكومي في هذا المجال من جهة ثانية، الذي يروم تجاوز مختلف العراقيل التي تعترض الاستثمار الداخلي في بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار مولاي المصطفى.

السي محمد بودس من فريق التجمع الوطني للأحرار مرة أخرى.

[3] **M**arocains **D**u **M**onde.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أهنئكم على هذا التكليف المولوي السامي، وعلى تعيينكم على رأس هذا القطاع الحكومي الواعد، تشريف ملكي كبير يعكس اهتمام ورعاية جلالة الملك لأبناء الجالية المغربية، حيث دعا جلالته في أكثر من مناسبة إلى إشراك جاليتنا المغربية في الاستثمار، باعتباره رافعة لإنعاش الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

تعرفون جيدا أن جاليتنا تلعب أدوارا طلائعية في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال التحويلات المالية التي تنعش خزينة الدولة، بل إن العديد من أبناء الجالية، الجيل الثاني والثالث، قرروا الاستثمار في بلدهم الأصلي، إلا أنه، للأسف الشديد، العديد منهم يجدون في طريقهم مطبات وعراقيل كثيرة تعرقل مشاريعهم الاستثمارية، نتيجة تعقد المساطر الإدارية في وجههم.

وإذ نستبشر خيرا فيكم، السيد الوزير، على أساس أن كونكم تمثلون هذه الفئة المجتمعية التي ضحت، ولازال تضحي من أجل بلادها، ندعو السيد الوزير إلى سن برامج بنفس جديد وبرؤية واضحة لفائدة مغاربة العالم تكون قادرة على حل الملفات العالقة التي تعالج كل الإشكاليات التي تعترض استثمارات أبناء الجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

لي وعي عميق بهذه لإشكالية هاذي.

وأنا عارف الإمكانيات ديال مغاربة العالم، إمكانيات هائلة، كفاءات عالية وغيرة لا مثيل لها.

وبدون مزايدة، مغاربة العالم تيحبو بلادهم بواحد الطريقة نفتخر بها جميعا، وتنظن هاذ الإمكانيات، هاذ التحويلات المالية اللي تيقوم بها مغاربة العالم هي تحويلات استهلاكية، تقريبا أكثر من 100 مليار درهم السنة الماضية هي تحويلات مادية مهمة للخزينة المغربية، ولكن هي تحويلات استهلاكية واحنا عندنا إمكانيات أخرى مضاعفة عشرات المرات للاستثمار في البلد.

هاذ الناس هاذو غنمشيو عندهم للبلدان ديالهم نهضرو باللغة اللي كيتكلمو بها تمايا، نبسطو المساطر، نفسرو لهم كيفاش المغرب كبلد للاستثمار، والخاصية ديال المستثمر المغربي بالخارج بصفة خاصة ويستثمر في المنطقة ديالو، من الأصل ديالو، وبالتالي غادي تكون تنمية مستدامة فجميع المناطق المغربية، وهذا هو اللي تيخلق واحد الاستثناء، ما كاينش البديل تما إيلا بقات واحد المنطقة هي اللي تتوفر على 80 و لا 70% من الاستثمار والمناطق الأخرى كتبقى مهمشة، وتتجعل أن كاين واحد الهجرة للمدن والخلفيات الاجتماعية ديالها والمشاكل الاجتماعية ديالها.

لذلك، أنا واعي بهاذ المسؤولية هاذي وغادي نعمل إن شاء الله مع الطاقم ديالنا في تحسين هاذ المسألة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موضوعه "ضعف مردودية الاستثمارات ببلادنا على النمو والتشغيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا ننكر المجهودات الاستثمارية المبذولة التي نسجلها بكل فخر واعتزاز، لكن بالرجوع للتقارير الدولية والوطنية الملاحظ هو تراجع الاستثمارات المباشرة والتعويل بالأساس على الطلب الخارجي، وبالتالي فالمجهود المطلوب اليوم هو دعم الطلب الداخلي من خلال قطاعات اقتصادية قوية توفر مناصب الشغل وتوفر الدخل وتحقق معدلات نمو مرتفعة.

بالنسبة للقطاع الفلاحي المشغل الأكبر لليد العاملة في تراجع، حيث فقدنا 285.000 منصب شغل، أغلبهم يشتغلون بالقطاع الفلاحي، مما يستدعي إعادة هيكلته وجعله مواكبا للتحولات المناخية للحفاظ على مناصب الشغل بهذا القطاع.

بالنسبة للقطاع الصناعي، صحيح المغرب حقق أرقاما تاريخية في صادراته الصناعية فاقت صادراته من الفوسفاط في مجال صناعة السيارات والدينامية الجديدة في مجال صناعة الطائرات، لكنها صناعة، للأسف، لم تخلق مناصب شغل مهمة، ولم تحقق معدلات

نمو مرتفعة، فلماذا نوفر وعاء عقاري وتحفيزات ضريبية لشركات متعددة الجنسيات ونشجعها على الإنتاج والتصدير، في حين توفر فقط عدد قليل جدا من مناصب الشغل؟

وبالتالي لا توفر لنا استثمارا في الكفاءات وامتصاصا للبطالة وإنقاذا للشباب الذي أصبح يفضل المغامرة بحياته عبر الهجرة غير الشرعية، كما وقع مؤخرا بالفنيدق، حيث ناهزت نسبة البطالة وطنيا 14%، خاصة في صفوف الشباب والنساء.

ثم لا يمكن التركيز على بعض القطاعات دون غيرها من القطاعات المشغلة لليد العاملة وفي طريقة توزيعها جغرافيا على المستوى الوطني لتحقيق العدالة المجالية، ألم يحن الوقت لتقييم ما نستفيده من الاستثمارات على مستوى الموارد البشرية وظروف عملها من حيث الأجور، ساعات العمل، التصريح الكامل في (la CNSS[4]) وغيرها من الحقوق الشغلية.

ألم يحن الوقت لتقييم حقيقي لبرامج التشغيل ك "فرصة" و"أوراش" وغيرها؟

هل إنجاح المقاولات الصغرى والصغرى جدا في إيجاد تمويلها أم في مواكبتها وإنقاذها من الإفلاس؟

وما نصيب الاستثمار العمومي رغم نسبته المرتفعة من نسبة التشغيل؟

أين نحن من التزام الحكومة في برنامجها الحكومي لرفع نسبة ولوج المرأة إلى عالم الشغل إلى 30%.

هي مجموعة من الأسئلة، السيد الوزير، نطرحها عليكم اليوم في الاتحاد المغربي للشغل لم نجد لها إجابات بصراحة على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى السيد رئيس الحكومة، مكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

الحكومة الحالية ومنذ تنصيبها واعية بأن ضعف مردودية الاستثمارات عائق أساسي، هاذي احنا ما مختلفينش فيها.

والتشخيص هو أهم حاجة باش نلقاو الحلول، هاذ الضعف عائق أساسي يحد من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من شأنه أن يعود بالنفع على المواطنات والمواطنين بصفة عامة، من خلال تحسين مستوى معيشتهم.

كما أن تقرير مجلس المنافسة لسنة 2021، أشار إلى أن مردودية الاستثمارات في المغرب تبقى ضعيفة مقارنة بالدول الصاعدة، حيث بلغ معامل رأس المال المتراكم من إنتاج (ICOR[5]) حوالي 7.9 نقطة في المغرب، في حين بلغ هذا المعامل لدى تركيا وكوريا الجنوبية 5.2 و2.9.

وفي هذا السياق، اشتغلت الحكومة على تعزيز دور القطاع الخاص من خلال إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار، تماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتوصيات النموذج التنموي الجديد من خلال ميثاق جديد للاستثمار، يشكل إطارا محفزا للاستثمار الخاص، يهدف إلى عكس التوزيع الحالي بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، إذ يشكل الاستثمار الخاص ثلثي الاستثمار الإجمالي بحلول سنة 2035، وذات التحول اللي خصنا نوصلو له.

وكذا توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة ذات المؤهلات العالية للنمو وطنيا وعالميا، بالإضافة لتنزيل الأهداف الوطنية للاستثمار الخاص المتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم، وخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة ما بين 2022-2026 جهويا وقطاعيا، وخلق التقائية بين الفاعلين لتحقيقها.

ولمواكبة الدينامية التي يعرفها الاستثمار الخاص ببلادنا، تواصل الحكومة تنزيل خارطة طريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال لفترات 2023-2026، وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء والفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع البنكي، وأيضا الفاعلين المحليين.

هذا، موازاة مع تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، مهمة بزاف هاذي، بهدف جعلها فاعلا متميزا في إنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي والمواكبة الشاملة للمشاريع، وكذلك مباشرة العمل على إحداث المرصد الوطني للاستثمار، يعطينا جميع المعلومات حول الاستثمار بالمغرب بصفة عامة، ليشكل آلية فعالية لتعزيز معرفة تطور منظومة الاستثمار ومناخ الأعمال، وتوفير مؤشرات أساسية موضوعية لتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

وتجدر الإشارة أن الميثاق الجديد للاستثمار، خلق دينامية إيجابية رفعت من مستوى الاستثمارات موضوع اتفاقية مع الحكومة، من حيث الحجم وأيضا من حيث القدرة على خلق فرص الشغل، حيث صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال خمس اجتماعات على 115 مشروع استثماري بقيمة استثمارية تقدر بـ 176 مليار درهم، سيمكن من خلق حوالي 96.000 منصب شغل.

[4] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

[5] The **I**ncremental **C**apital **O**utput **R**atio.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

للأسف السيد الوزير، جوابكم لم يكن كافيا.

ونؤكد على ضرورة تقييم حقيقي للاستثمارات السابقة من أجل العناية والاعتناء بالعنصر البشري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، لم يتبق لكم أي وقت للرد على التعقيب.

ونمر إلى السؤال السابع موضوعه "تحسين مناخ الأعمال والاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي المداني، تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تحسين مناخ الأعمال وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار وتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات الحكومية والمؤسسات المالية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عرف المغرب خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إصلاحات هيكلية كبرى، من أجل تحرير كل الطاقات والإمكانيات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وأيضا جعل المملكة المغربية تتميز قاريا وعالميا، كأرض مفضلة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وفي 15 مارس 2023، أعلنت الحكومة خلال المناظرة الوطنية حول مناخ الأعمال المنعقدة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة عن إطلاق خارطة طريق جديدة لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026، تضم جيلا جديدا من الإصلاحات، وتأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بإضفاء الدينامية على الاستثمار الخاص وتيسير ريادة الأعمال، توصيات النموذج التنموي الجديد، البرنامج الحكومي، القانون إطار بمثابة ميثاق الاستثمار.

مقترحات من الكتاب الأبيض للاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM[6])، ومقترحات فاعلين آخرين من القطاع الخاص ومن المؤسسات، الإجراءات التحسينية المقدمة من طرف فاعلين في القطاعين العام والخاص على مستوى المجالات الترابية.

وتشمل هذه الخارطة، مجالات أساسية تهم تحسين الظروف الهيكلية لعمليات الاستثمار وريادة الأعمال ودعم التنافسية الوطنية، من خلال التمويل والولوج إلى العقار والطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار، وأيضا تكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد.

ومن بين أهم الإصلاحات الهيكلية والإجراءات التي تم إنجازها أذكر:

- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار والذي يتولى دعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص؛

- اعتماد القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، والذي يهدف إلى توفير الضمانات القانونية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق الثقة في النظام القضائي وتوفير الأمن الكامل للمستثمرين؛

- تسريع تنزيل ورش تبسيط المساطر الإدارية؛

- تنزيل إصلاح النظام الجبائي؛

- تأطير آجال الأداء؛

- اعتماد الإطار القانوني المتعلق بالتمويل التعاوني رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني المعروف دوليا باسم (Crowdfunding)، باعتباره وسيلة لتمويل المشاريع من قبل العموم؛

- اعتماد القانون رقم 40.21 والقانون 41.21 بهدف تجويد الإطار القانوني المتعلق بالمنافسة؛

[6] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

- إخراج القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية من أجل تقييم أفضل لمخاطر ائتمان المقترضين المحتملين وتعزيز الولوج المسؤول إلى التمويل؛

- اعتماد مرسوم جديد يتعلق بالصفقات العمومية لتعزيز الولوج للطلبيات العمومية؛

- اعتماد القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية من أجل تطوير البنية التحتية الصناعية العقارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، شكرا جزيلا.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

بداية، لابد أن نهنئكم على ثقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، متمنيا لكم التوفيق والسداد لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز، نهنئكم أيضا بأنكم نلتم شرف تمثيل مغاربة العالم في هذه الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

ننتظر منكم تنزيل تجربتكم في التعاطي مع موضوع الاستثمار، خصوصا وأنكم جئتكم من مدرسة تعي جيدا هذا الموضوع وآثاره المباشرة على الاقتصاد الوطني.

بلادنا رغم كل الجهود التي بذلت، لازالت هناك مشاكل حقيقية تعوق تطور الاستثمار، بحيث لازال يسير بوتيرة بطيئة جدا وهذه أكبر معضلة نعيشها.

الحكومة قامت بمجهود كبير في هذا القطاع من خلال:

- توطيد دينامية الاستثمار عبر مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار؛

- إعداد نصوص تنظيمية مؤطرة لعملية الاستثمار من خلال إحداث المرصد الوطني للاستثمار؛

- وأيضا عبر مواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار الذي يهدف إلى الرفع من نجاعتها وتمكينها من الإشراف على كافة العمليات الاستثمارية، والذي نصوت على القانون المؤطر له عند نهاية الجلسة في انتظار صدور المراسيم التطبيقية والذي بالمناسبة نطالبكم بالإسراع في إخراجها.

السيد الوزير المحترم،

نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار مواصلة تنزيل الإجراءات المدرجة في خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 لتطوير مناخ الأعمال والذي يهدف إلى:

- تجويد نظام إبرام الصفقات العمومية؛

- تقليص آجال الأداء؛

- إحداث إلكتروني للمقاولات؛

- تفعيل الإصلاح الجبائي؛

- مواصلة تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والحكومة من أجل تطوير استراتيجية لجذب الاستثمار؛

- دعم الصناعات الواعدة والعمل على استراتيجية شاملة تستهدف تحسين بيئة العمل للشراكات؛

- وأخيرا، مواصلة توطيد الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثامن موضوعه "اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي مستقيم تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن حصيلة عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، اسمحوا لي أذكر أن الهدف من إحداث اللجنة الوطنية لمناخ

الأعمال سنة 2010 برئاسة السيد رئيس الحكومة يتمثل في مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص في مجال مناخ الأعمال، والعمل على بلورة رؤية مشتركة للإصلاحات الأولية التي يجب القيام بها للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تقدم اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال قيمة مضافة في مجال تدخلها ولشركائها، باعتبارها هيئة لتيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص، تقوم بدور محفز للمشاريع، وتسوق للإصلاحات الموجهة لإرساء الممارسات الفضلى في مجال الاستثمار.

وفي هذا الإطار، حققت هذه اللجنة إنجازات مهمة، أذكر منها:

- ✓ المساهمة في تحديث الإطار القانون والتنظيمي للأعمال؛
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها؛
- ✓ إنجاز تقرير حول المعيقات الرئيسية لنمو القطاع الخاص؛
- ✓ رصد وتحسين صورة المغرب في التقارير الدولة؛
- ✓ ناهيك عن تنظيم مجموعات عمل وورشات تجمع القطاعين الخاص والعام لتحديد معيقات مجال الأعمال؛
- ✓ ووضع منصة رقمية مبتكرة لإعداد وتنزيل وتتبع مشاريع الإصلاح؛
- ✓ والمشاركة في عدة لقاءات وطنية وعالمية حول مناخ الأعمال.

وخلال هاته الولاية الحكومية، عرفت طريقة تدخل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال في مجال حكامة الإصلاحات تغييرا نوعيا من خلال الاعتماد على مقاربة جديدة قائمة على رؤية متوسطة الأمد وخطط عمل متعددة لسنوات ومبادرات في إطار تشاركي ودامج.

وتتولى اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال بتنسيق وثيق مع الوزارة تنزيل مبادرات خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026، من خلال حكامة استراتيجية معززة، حيث تم إحداث مجموعة عمل تنكب على ضمان تفعيل أفضل وتتبع دقيق لتفعيل مختلف الأوراش والإصلاحات المتضمنة في خارطة الطريق.

ومنذ انطلاق خارطة الطريق في مارس 2023، تم إطلاق 74% من مبادراتها، حيث أن 31% من مجموع المبادرات تم إنجازه و32 منها في طور الإنجاز.

وجدير بالذكر، أنه تم إنجاز عدة إصلاحات من شأنها التأثير بشكل مباشر وكبير على مناخ الأعمال وعلى تعزيز الثقة بين المستثمر والإدارة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نهنئكم، السيدين الوزيرين، على الثقة المولوية التي حظيتم بها، متمنين لكم كامل التوفيق.

إننا نتابع عن كثب، المجهودات الاستثنائية التي تقوم بها اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال منذ إحداثها، لاسيما الدور الكبير الذي تضطلع به في دعم الأوراش والإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال وعلى حجم سلسلة الإجراءات المعتمدة من طرفها، خاصة على مستوى تحسين ظروف إحداث وتنمية المقاولات ببلادنا، وأيضا ما تقوم به على مستوى تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، تطبيقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله.

ونؤكد على أهمية التدابير والإجراءات التي تم القيام بها لتنزيل القانون الإطار 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الذي يعتبر انتقالا نوعيا في أنظمة الاستثمار وهيكلتها وضمان إعمال مضامينه، كان آخرها تعديل القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، لتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار.

وعلى الرغم من هذه النتائج الجيدة، التي يتم تحقيقها والتي توضح حجم المجهودات المبذولة من أجل ضمان مناخ ملائم لجلب الاستثمارات وتحسين جاذبية المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين، فإن ما يجب التأكيد عليه وبكل وضوح على أن عملا كبيرا يتعين القيام به في هذا المجال، خصوصا على مستوى تخليق الحياة العامة وتسريع الإجراءات الإدارية خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاستثمارية.

فعلى الرغم من وجود قوانين جد مهمة، ومباشرة العديد من الإصلاحات لتسهيل الفعل المقاولاتي وتحسين مناخ الأعمال، إلا أن الإدارة في بعض الأحيان، تشكل عائقا أمام المشاريع الاستثمارية.

كما أن تحسين ترتيب بلادنا في مؤشر إدراك الرشوة عبر مكافحة إشكال الفساد الذي يحتل المرتبة الثامنة (8) بين انشغالات المقاولات، والمرتبة الثانية كعائق أمام الاستثمار بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج، وأنتم أدرى بذلك، حسب دراسة أعدتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أوردتها في تقريرها لسنة 2023، يعد مدخلا لا غنى عنه في هذا الإطار.

إنما نود التنبيه إليه اليوم، في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هو ضرورة الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في أقرب الآجال، رغم أن الأجل المحدد في المادة 40 من ميثاق الاستثمار، قد تم تجاوزه باعتبار أن هذا النوع من المقاولات يشكل جزءا كبيرا من

النسيج الاقتصادي لبلادنا، باعتباره أيضا خزانا كبيرا لليد العاملة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، في بعض الثواني المتبقية.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

نحن ننوه بالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها جميع المؤسسات المعنية.

وهذا تيوصلنا أن الترتيب ديال المغرب فمستوى عالمي في تحسن.

واش احنا راضيين على المستوى الإجمالي؟

لا، ماخصناش نكونو راضيين، لأن خصنا ديما نشوفو ونبيغو الأحسن.

واش احنا نوقفو الخدمة ديالنا، لا، خصنا نزيدو للقدام، خصنا نشوفو هاذ المشاكل اللي تنعيشوها وتيعيشها المستثمر بصفة عامة، خصنا نستقطبوها، نحاولو نحلوها ونخرجو بوصايات وتوجهات وحلول اللي غادي تزيد بينا إن شاء الله، المغرب من حسن إلى الأحسن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال التاسع موضوعه "مقاربة ميثاق الاستثمار الجديد في تحقيق العدالة المجالية".

الكلمة للسي عبد الرحمان الدريسي من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا تنهي السيدين الوزيرين على الثقة المولوية، وشكرا الإخوان الحضور.

السؤال ديالي، السيد الوزير، هو نسائلكم عن تدابير الحكومة المتخذة لتنزيل رهان العدالة المجالية في أهداف ميثاق الاستثمار؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

التوزيع المنصف للاستثمار وجعل كل المجالات الترابية محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أولوية بالنسبة للحكومة ولي شخصيا، بحكم أنني حتى أنا تنمثل واحد الجهة من هاذ المجالات الترابية.

الميثاق الجديد للاستثمار من أهم الآليات التي تم اعتمادها لتحقيق هذه التنمية، والسعي نحو عدالة مجالية من حيث توجد استثمارات وتوطين المشاريع الاستثمارية، وعمليا سيمكن هذا الميثاق العمالات والأقاليم من الاستفادة من الفرص الاستثمارية، من خلال:

أولا، المنحة الترابية، التي يضعها نظام الدعم الأساسي للحد من الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة من حيث جلب الاستثمارات، وبهدف خلق امتيازات ترابية، تم تحديد فئتين "أ" و"ب" من العمالات والأقاليم المؤهلة للدعم، باقتراح من وزارة الداخلية وبتأشير من السيد رئيس الحكومة، اعتمادا على معايير موضوعية.

وستستفيد مشاريع الاستثمار في أقاليم وعمالات الفئة "أ" من 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار المقابل للدعم، وفي أقاليم وعمالات الفئة "ب" من 15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار مقابل للدعم.

وتشمل هذه المنحة الترابية 60 من أصل 75 عمالة وإقليم على المستوى الوطني، أي 80% من مجموع عمالات وأقاليم المملكة، وخلال الدورات الخمس التي عقدتها اللجنة الوطنية للاستثمارات تم التوقيع على مشاريع في 40 إقليم وعمالة، موزعة في كل جهات المملكة، وحوالي 40% من هذه المشاريع استفاد من المنحة الترابية؛

ثانيا، إمكانية الجمع بين تحفيزات نظام الدعم الأساسي، هاذي مهمة ماشي كل واحدة بوحدتها، كل واحدة يا هاذي يا هاذي، يمكن الجمع بين تحفيزات نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات، مع العلم بأن المجالس الجهوية فاعلين وشركاء رئيسيين لتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي؛

ثالثا، حكامة موحدة ولا مركزية، تمكن لأول مرة من الإعداد والموافقة والتوقيع على اتفاقيات مشاريع الاستثمار تصل إلى 250 مليون درهم من المبلغ الإجمالي للاستثمار على المستوى الجهوي، مع العلم أن هذه المشاريع تمثل الجزء الأكبر من المشاريع الاستثمارية في بلادنا، مما يؤكد انخراط الحكومة في إنجاح ورش الجهوية المتقدمة وتعزيز دور الفاعلين الترابيين في مجال الاستثمار.

كل هذا ينضاف إلى المجهود الذي تقوم به الحكومة للزيادة في الاستثمار العمومي، من أجل توفير البنيات التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص المنتج وخلق مناصب الشغل وتحسين عيش

المواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم مولاي عبد الرحمان الدريسي عن الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا فرحنا أن وزير شاب أو جاي من الجالية المغربية وعندو واحد التصور مهم جدا لهاذ المسألة ديال الاستثمار.

أنا غادي نعطيك واحد المثال، السيد الوزير، ربما غادي نتقاسموه أنا وإياك، اللي هو تنعيشوه كمغاربة، وكنتمنى أنكم تمشيو فيه باش تنجحو فهاذ المهمة ديالكم، هي القضية ديال المدرب ديالنا دالمنتخب المغربي، واحد من أبناء الجالية، عارف كيفاش تعامل مع اللاعبين أبناء الجالية ونجح في المهمة ديالو.

كنتمنى كذلك أخ وابن من المغاربة أنه غادي يمكن لك تعرف اللغة باش تهضرو الإخوان المستثمرين ديال الإخوان الجالية المغربية اللي كاينة المقيمة في الخارج، وبالتالي هضرتو على واحد 100 مليار اللي هي تتمشي للاستهلاك، تنتمنى أنها تمشي للمشاريع، هذا مسألة مهمة.

مسألة ثانية ما يمكنلناش نفرشولك الورد السيد الوزير ونقول لك كلشي مزيان، فعلا كاين واحد العمل كبير جدا، ولكن كاين عمل خصو يدار أكثر، لأن الظروف الاقتصادية اللي وقعت، القضية دالجفاف، القضية ديال هاذ الشي ديال الحروب، أثر فعلا على هاذ المسار ديال الاستثمار.

وبالتالي المجهود اللي غادي تديرو مجهود كبير جدا كنتمناو لكم التوفيق فيه، وكنتمنى أنها تكون عدالة مجالية، لأنه تنشوفو التوجيه ديال الاستثمارات من بعض الجهات، وتيقول لك فالتالي هاذو هما اللي تيدخل الميزانية للدولة، وها انتوما اعطيتهم كلشي، وكيفاش بغيتو هاذ المناطق غادي..

أول حاجة غادي يمشيو يستثمرو فواحد المناطق اللي هي منعزلة، من فكيك حتى لكلميم اللي هي 700 كيلومتر تقريبا ديال الحدود، هي اللي عارفة واحد الهشاشة كبيرة، كيهضرو على 50 مليون ديال الدرهم، السيد الوزير، تهضر دابا حاليا تتقول لنا بأنه جاو تيعطيو تحفيزات، أشمن تحفيزات؟ بالنسبة لنا تحفيزات هذوك معطيين للناس اللي فالمدن، ولكن واحد غادي يمشي يعطي 5 دالمليار باش يدير الاستثمار فواحد المنطقة كتعرف الهشاشة، وعندها إشكاليات حتى للولوج، ما كاينش شي مستثمر، أنت هاذ الشي كتعرفو السيد الوزير، ما كاينش شي مستثمر اللي غادي يمشي يضخ واحد الفلوس فواحد المنطقة اللي ما عندها لا طريق ولا طيارة ولا حتى حاجة.

وبالتالي المجهود الكبير ماشي بوحدكم، هذا مجهود ديال الجميع خصكم تتعاونو فيه، لا قضاء ولا تجهيز ولا كلشي.

كنتمنى، السيد الوزير، بكل صراحة أنه هاذ المناطق ديال الجنوبية وديال الجنوب الشرقي بالضبط، أنه ينال الحظ ديالو من هاذ الوقيتة ديالكم، لأن ثقنا فيك وتنتمناو الثقة ديال سيدنا الله ينصرو، والثقة ديال المواطنين أنها إن شاء الله تنصفنا، لأنه كانت صعوبة فهاذ السنين الماضية أننا نتنصفو داخل الميزانيات، واحنا غادي نهضرو على الميزانيات وغادي نناقشو الميزانيات، ما غاديش نلقاو حتى 5% للجنوب الشرقي فهاذ الميزانيات اللي كاينين، وفالتالي تيقول لك راها هابطة، (bien sûr) غادي تكون هابطة.

شكرا السيد الرئيس اسمح ليا على..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عندكم بعض الثواني معدودة السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة واعية، أنا شخصيا واعي بهاذ المشاكل هاذي، ونقول لك بأن الطريق ما ساهلاش، ما نقولش بأن غدا كاين الحلول، ولكن اللي كاين هو غنخدمو اليوم على الحلول ديال غدا، على الإنجازات ديال غدا، غادي نديرو يد فيد واحنا محتاجكم، محتاجكم كاملين أننا نديرو يد في يد باش ننجحو هاذ السلم الجماعي فجميع مناطق المغرب، يكون واحد النهضة اقتصادية، اجتماعية فجميع المناطق.

الطريق ماشي ساهلة، ماشي معبدة، ولكن لما تكون النية مزيانة وأنا عارف بأن الحكومة على رأسها رئيس الحكومة عندو تصور كبير أن إنجاح هاذ المشروع هذا الكبير، لأن إن شاء الله نلحقو والدعم ديالكم، والتوجيهات ديالكم والمشاركة ديالكم محتاجينها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "ميثاق الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لسي عزيز بوسلخن من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

السؤال العاشر موضوعه "ميثاق الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لسي عزيز بوسلخن من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود أن أهنئكم السيد الوزير المحترم على الثقة المولوية التي حظيتم بها متمنين لكم التوفيق بالنجاح إن شاء الله.

كما نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن استراتيجية وزارتكم لوضع الميثاق الاستثماري الخاص بالمقاولات جد الصغيرة والصغرى والمتوسطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم في إطار الإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد أن المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة تشكل عماد النسيج الاقتصاد الوطني عالميا بصفة عامة، ولكن الوطني بصفة خاصة، وذلك بحكم مساهمتها في توسيع قاعدة الإنتاج الوطني وتعزيز المنافسة على الصعيدين الوطني والجهوي، وفي خلق بيئة اقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين.

هذا بالإضافة لدورها الكبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، أهم حاجة، من خلال تثمين المؤهلات الترابية وتسخيرها لخلق ثروة وأيضا قدرتها على إحداث فرص الشغل.

وتنزيلا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى وضع إطار جديد ومحفز للاستثمار يستجيب لتطلعات المرحلة الجديدة التي يعيشها المغرب والتي تستوجب بناء اقتصاد قوي ومستدام وشامل، تم اعتماد قانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، في دجنبر 2022.

ومن أبرز مكتسبات هذا الميثاق الجديد أنه يضع أنظمة للدعم تهم كل فئة المستثمرين، ويعتبر دعم المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة من أهم هذه الأنظمة كونه سيشمل أكبر فئة من المقاولات المغربية لتباين احتياجاتها واختلاف التحديات التي تواجهها، وهذا مسألة ديالي أنا شخصيا تندافع عليها وغادي نتقاتل عليها.

ولهذا، حرصت الحكومة على تبني مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع البنكي، لبلورة عرض تحفيزي قادر على تشجيع ودعم وتحفيز استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتوجيهها حسب بعد جهوي نحو قطاعات مشغلة وذات قيمة مضافة، وفق حكامة جيدة تضمن التنزيل السليم لهذا النظام.

وإن شاء الله في إطار مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، سيتم تفعيل نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في أقرب الآجال ليعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السي عزيز بوسلخن الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

بهاذ المناسبة أود التنويه بميثاق الاستثمار الذي دخل حيز التنفيذ وتم الشروع في تنزيل مضامينه وصندوق محمد السادس للاستثمار الذي بدوره يطمح إلى استحداث آلية مبتكرة ستمكن من ضخ السيولة في صناديق الاستثمار وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى مواصلة الإجراءات الهامة التي أطلقتها الحكومة للنهوض بالاستثمار الخاص، وذلك من خلال الاهتمام بالمقاولات الصغرى والجد الصغرى والمتوسطة التي تمثل 95% من المقاولات المغربية، والتي تلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية، باعتبارها محركا رئيسيا لخلق فرص الشغل، حيث تشغل نسبة كبيرة من القوى العاملة وتساهم في تخفيض معدل البطالة.

وبهاذ المناسبة، السيد الوزير، فإننا ندعو القطاع البنكي - كما

قلتم - بقوة إلى دعم ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة للتغلب على المشاكل التي تواجهها في تمويل الاستثمار في ظل منافسة القطاع غير المهيكل.

بالإضافة إلى ذلك نقترح العمل على ما يلي:

- ضرورة إصدار ميثاق الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وجد الصغرى، وتضمين آليات تحفيزية تسهل حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر أحد أهم أولوياتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

لذا ندعوكم إلى تسهيل استفادة هذه المقاولات من الميثاق مع الحد الأدنى من الشروط والإجراءات الإدارية المبسطة، دون اللجوء إلى مؤسسات متخصصة (les cabinets de conseil)؛

- دعم ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها الرافعة الرئيسية للتنمية الجهوية وتعزز الإدماج الاقتصادي بفضل وجودها في جميع جهات وأقاليم المملكة، على عكس المقاولات الكبرى والتي تتمركز في محور الدار البيضاء-طنجة.

السيد الوزير المحترم،

إن اعتماد ميثاق الاستثمار لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة أمر ضروري لعدة أسباب:

- ✓ جلب الاستثمار عبر ضمان جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين المحليين والأجانب؛
- ✓ تعزيز التنافسية من خلال توفير الموارد اللازمة لنموها وتطويرها؛
- ✓ المساهمة في تحقيق العدالة المجالية؛
- ✓ تشجيع إعطاء علاوة (prime) لخلق مناصب الشغل للشباب والمرأة.

ونؤكد لكم، السيد الوزير، على استعدادنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتعاون معكم بما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السي عزيز بوسلخن.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد المستشار المحترم،

ندير النية، المدرب اللي هضر يدير النية.

تنظن أن الحكومة تتقوم بعمل دقيق، عمل جبار وخصنا نعترفو بهاذ القضية هاذي.

وتنخدمو وفق مقاربة تشاركية مع الجميع، وفيها داخلين حتى البنوك، بطبيعة الحال، مع كل الفاعلين لوضع نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، خصنا نتجمعو كاملين ما يمكنش جهة واحدة تنجح فهاذ المهمة، خصنا ندير اليد فاليد كاملين، خصنا نتشاركو العمل ومن بعدها النتيجة.

وكل الاقتراحات ستأخذ بعين الاعتبار، وسأكون شكورا لمقترحاتكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الحادي عشر والأخير في هذا المجال، موضوعه "تطبيق العدالة المجالية في توطين الاستثمارات ببلادنا".

الكلمة للسيد الرئيس السي لحسن لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن تطبيق العدالة المجالية في توطين الاستثمار، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

العدالة المجالية في توطين الاستثمارات في صلب اهتمامات الحكومة، وكل الأوراش التي تشتغل عليها القطاعات الوزارية تساهم في توجيه استثمارات عمومية مهمة بكل جهات المملكة، تحفز الاستثمار الخاص المنتج وخلق مناصب الشغل.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة باتخاذ تدابير وإجراءات، من

أبرزها:

- ✓ الرفع من الاستثمار العمومي رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة؛
- ✓ وإطلاق مشاريع للبنية التحتية بمواصفات عالمية في كل جهات المملكة؛
- ✓ ومواصلة الاستثمار في تعزيز قدرات الرأس المال البشري، من خلال عرض تكويني متنوع يستجيب لمتطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ وأيضا مواصلة الاستراتيجيات القطاعية الطموحة، بالإضافة لتحسين مناخ الأعمال لتسهيل عمليات الاستثمار والرفع من جاذبيتها.

وهذا موازاة مع تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار الذي يجعل من تقليص الفوارق المجالية من حيث جذب الاستثمار هدفا رئيسيا ورافعة تنموية مهمة، ومن أهم مقتضيات الميثاق الجديد للاستثمار لتكريس البعد الترابي، أذكر:

- ✓ دعم المشاريع الاستثمارية باعتماد مقاربة تحفز الاستثمار في العمالات والأقاليم الأقل جاذبية، وذلك من خلال منحة ترابية تشمل 80% من عمالات وأقاليم المملكة، وتتراوح بين 10 و15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛
- ✓ وثانيا، إمكانية الجمع بين نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات لإعطاء دفعة قوية للاستثمار؛
- ✓ وثالثا حكامة موحدة ولا مركزية ستمكن لأول مرة من الإعداد والموافقة والتوقيع على اتفاقيات مشاريع استثمار تصل إلى 250 مليون درهم من المبلغ الإجمالي للاستثمارات على المستوى الجهوي.

والوزارة، بتنسيق مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار، تسهر على توجيه المستثمرين نحو كل أقاليم وعمالات المملكة، هاذي مفهومة، ما تنفضلوش منطقة على منطقة، مع العلم على أن المراكز الجهوية للاستثمار معبأة لمواكبة كل فئات المستثمرين والترويج للعرض الترابي وللمؤهلات الاستثمارية لكل أقاليم وعمالات الجهات.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السي نازهي في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن برامج ومخططات التنمية الشاملة نجد أن الواقع الميداني يعكس صورة مغايرة تماما.

التوزيع غير المتكافئ للموارد والاستثمارات العامة أدى إلى اتساع الفجوة التنموية بين المناطق، مما كرس ما يمكن وصفه تمييز سلبي بين الجهات، فهناك مناطق تسجل مؤشرات اقتصادية واجتماعية تفوق المعدل الوطني، وأخرى محصورة ضمن دائرة المغرب غير الضروري.

ورغم تعدد البرامج التي تم تخصيصها لعبور الفجوات المجالية، فإن هذه الفجوات تتزايد مع تفاقم تفاوتات صارخة بين العواصم الجهوية والمدن الصغيرة، فضلا عن الفجوة المتسعة بين المناطق الحضارية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع الاستثمار والمناطق القروية التي تعاني نقصا كبيرا في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

تثير هذه الوضعية تساؤلات شاذة حول فعالية السياسات الحالية، ومدى قدرتها على تحقيق تنمية شاملة وحول الإجراءات الحكومية المقترحة لتقليل هذه الفوارق وضمان توزيع عادل للموارد بين الجهات.

السيد الوزير،

إن تحقيق العدالة في التنمية يتطلب إزالة الاختلالات من خلال توزيع عادل للاستثمارات العامة لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، مع التركيز على دعم المقاولات المحلية في كل الجهات وخلق فرص شغل متوازنة، حيث تشير الأرقام أن جهتي الرباط- سلا القنيطرة والدار البيضاء سطات تستحوذان على 53% من الاستثمارات، مما يعيق الفجوة التي بين هذه الجهات والمناطق المهمشة.

وتؤكد التقارير أن 3 جهات فقط، هي الدار البيضاء سطات، الرباط- سلا- القنيطرة، ومراكش- آسفي، تستحوذ على 61% من الاستثمارات الوطنية، في حين تتقاسم باقي الجهات التسع نسبة لا تتجاوز 39%، هذا التوزيع غير المتوازن يؤثر على العدالة المجالية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تفاوت فرص الشغل والتنمية وتكريس الفوارق الاجتماعية.

السيد الوزير،

إن بحث حديث للمعهد المغربي لتحليل السياسات في يونيو 2024، أظهر أن اختلال التوزيع الجغرافي للاستثمارات، يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في فرص العمل، حيث تضم خمس جهات 72.6% من مجموع السكان النشيطين، بينما تضم خمس جهات أخرى أكثر من 71.4 من العاطلين، مما يؤكد الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متوازنة.

ختاما، السيد الوزير، إن تحقيق العدالة المجالية وخلق فرص الشغل في جميع الجهات أمر ضروري لضمان التنمية المستدامة،

وتستدعي هذه المرحلة تبني استراتيجية وطنية شاملة، ترتكز على توزيع عادل للموارد والاستثمارات بين مختلف المناطق، مع التركيز على تنمية المناطق المهمشة وخلق فرص الشغل محلية للشباب.

لذلك، ندعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات جادة وسريعة لتصحيح الاختلالات الحالية وتوجيه الجهود نحو تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، تلبي احتياجات جميع المواطنين وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا.

صراحة تقديم الحلول، أسهل ما كاين هو تقديم الحلول.

لكن الحلول اللي موضوعاتية اللي تدينا للنتيجة خصها تكون مبنية على دراسات، هاذ الدراسات تدارت ولو العمل الميداني اللي صلب، اللي نبنيو فوق منو ذوك الأسس، هو الأسس ديال البناية الجميلة اللي غادي تعطينا الازدهار اللي تنطمحو ليه كاملين.

وهاذ الميثاق الجديد للاستثمار هو بمثابة ديال دراسة أرضية معمقة اللي تنبنيو عليها التوجيهات الجاية، إن شاء الله.

والحكومة واعية أن المجالات الترابية هي المحرك ديال الاستثمار، هاذ المسألة وأنا ابن مدينة سوق الأربعاء الغرب، يعني عارف هاذ المسائل وهاذ المشاكل اللي يتخبط فيها بعض الجهات في المغرب.

وتنظن أن احنا مستعدين نضاعفو الجهود يد في يد مع المسيرين المحليين، ما يمكنش نعطيو المسؤولية كلها للحكومة، إيلا كاين المسير فالمنطقة ولد الجهة ما تيجلبش الاستثمار، ما تيكونش الحوار مع المؤسسات المعنية.

لهذه بطبيعة الحال يعني مسألة تشاركية والنتيجة نستافدو منها كلنا، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هكذا استنفذنا جميع الأسئلة المبرمجة بالنسبة لقطاع الاستثمار.

نشكركم السيد الوزير على المساهمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة لكتابة الدولة لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حول "وضعية قطاع الصناعة التقليدية"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه "الإجراءات المتخذة لتنزيل القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي مبارك السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

أنا بدوري أهنئكم على الثقة المولوية الشريفة التي حظيتم بها، متمنيا لكم كامل النجاح والتوفيق في مهامكم.

السيد الوزير المحترم،

عن التدابير المتخذة للتنزيل الأمثل لقانون مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "إعادة إدماج قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد المهيكل".

الكلمة السيد المستشار حلمي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم نسائلكم، ما هي التدابير والإجراءات التي تعتمدها الوزارة لدعم الصناعة التقليدية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "استعمال مواد الصناعة التقليدية في المؤسسات والبنايات الحكومية ومشاريع السكن والسياحة" لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي حسن شميس، تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا، نهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها على رأس هاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا كيدل على العناية اللي كيحظى بها هاذ القطاع، وكذلك العناية اللي تتولها الحكومة لهاذ القطاع من أجل تجويد وتحسين والنهوض بأوضاع الصناع التقليديين اليوم.

من هنا نسائلكم، السيد الوزير، حول استعمال مواد الصناعة التقليدية في البنايات والمؤسسات العمومية، وكذلك في المشاريع السكنية والسياحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع موضوعه "آليات تسويق منتجات الصناعة التقليدية"، للتجمع الوطني للأحرار، لتقديم السؤال.

تفضلوا، السي كمال صبري، تفضلوا.

المستشار السيد كمال صبري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

نسائلكم حول آلية تسويق منتجات الصناعة التقليدية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تنمية وتطوير قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم شهيد، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إن الصناعة التقليدية اليوم، تكافح من أجل الصمود في وجه مجموعة من التحديات، المرتبطة أساسا بالركود والكساد الاقتصادي التي سببتها جائحة كورونا، وانصراف الناس عنها إلى ما وفرته التكنولوجيات الحديثة من بدائل، وكذا تخلي أكثر العاملين في هذا القطاع عن مهنهم التقليدية، بحثا عن مصادرلرزق أوفروأيسر.

بالإضافة إلى توفر منتجات مقلدة لأكثر الأدوات خصوصية ووطنية وتراثية الآتية من الخارج، والتي أصبحت تغزو الأسواق المغربية.

السيد الوزير،

كل هذه العوامل ينضاف إليها أن قطاع الصناعة التقليدية ظل سابقا يتناول بصورة معزولة ووفق حكامة مجزأة، رغم أن هذا النوع من الصناعة مرتبط بتراثنا الثقافي، هذه الوضعية التي ارتبطت بضعف الجهود في مجال الجرد والتصنيف وعدم الإشراك في المجالات الترابية والقطاع الخاص.

على مستوى التخطيط وتثمين وتدبير هذه الصناعة، وعليه نسائلكم اليوم، حول الإجراءات والتدابير المتخذة للتنمية وتطوير الصناعة التقليدية ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة، يمكن لكم تفضلوا للمنصة لتقديم الجواب.

السيد لحسن السعدي، كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بسم الله.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

ببالغ السرور والاعتزاز، كيشرفني نكون معكم اليوم للإجابة على هاذ الأسئلة المهمة اللي تنشكركم عليها جزيل الشكر، هي أسئلة تتنصب فالصميم ديال الاشتغال ديالنا اليوم داخل هاذ القطاع، اللي كيفما تكلمتو عليه، واحد القطاع اللي هو مهم ومهم جدا، يوليه جلالة الملك الله ينصرو، أهمية كبرى وماشي غير اليوم منذ زمن.

وكذلك اليوم الحكومة تعبر عن إرادة قوية من أجل رد الاعتبار ومواصلة الإنجازات اللي كتدار في هاذ القطاع، باش أولا، أنتوما تتعرفو جميعا بأنه أزيد من 2.7 دالمليون مغربية ومغربي اللي كيشتغلو فالقطاع ديال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني،

وملي كنشوفو شكون هوما هاذ 2 دالمليون ونص ديال المغاربة تنلقاوهم هاذيك الفئة الهشة الاجتماعية اللي كاينة فالقرى، فالجبال، يعني فالمدن العتيقة ديالنا، المدن العريقة وتيعانيو يعني من جملة من الإكراهات اللي تكلمتو عليها، تكلمتو على هاذ الزحف اليوم اللي كاين ديال الحداثة وديال العولمة، وهاذ الانفتاح على مجموعة من الأسواق، تكلمتو يعني فالمداخلة، فالأسئلة ديالكم اليوم على التحديات ديال ما بعد كورونا، وتكلمتو كذلك على الإطار التشريعي اللي خصو يحمي هاذ الفئة اللي تتشتغل.

أنا، السيدات والسادة المستشارين، وجدت جواب كتابي ولكن مدا بيا اليوم نتكلم معكم بقلب مفتوح، أنا إبن هاذ المجال اللي تيشتغلو فيه هاذ الصناع التقليديين وهاذ النساء وهاذ المشتغلين فهاذ المنظومة ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

اليوم، الثقة ديال جلالة الملك في شخصي، وكذلك هاذ الالتفاتة ديال إحداث كتابة الدولة خصنا نلمسو منها أنه كاينة إرادة حقيقية وإرادة قوية للاهتمام بثاني قطاع مشغل فبلادنا من بعد الفلاحة.

هاذ القطاع خصو اليوم تضافر ديال الجهود ومجموعة من المتدخلين، نعم، اليوم كاينة كتابة الدولة، كاينة الوزارة، كاين الحكومة، ولكن محتاجين الشركاء ديالنا.

من خلالكم اليوم، بغيت نتوجه للسيدات والسادة رؤساء الغرف المهنية، احنا معولين عليكم وغنواكبكم، وغادي نكونو معكم وبجنبكم ماديا وفي الإصلاح ديال الوضعية القانونية، الإطار القانوني اللي تتشتغلو فيه، باش تواكبو معنا واحد الاستراتيجية، واحد خارطة الطريق اللي تم الإعداد ديالها اليوم للنهوض بهذا القطاع ديال الصناعة التقليدية.

اليوم، أمامنا وعندنا واحد القانون اللي تكلمتو عليه ديال 50.17، هذا ثورة فتاريخ بلادنا، قبل سنة 2020 ما يمكن ليناش نتكلمو على تنظيم قانوني لهاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية، هاذ القانون ثورة حقيقية، لأنه هو اللي اليوم تيمكننا نعرفو شكون هو التعريف بعدا ديال الصانع التقليدي، التعريف ديال شكون هي الصناعة التقليدية، الصانع التقليدي المعلم، التعاونية ديال الصناعة التقليدية، المقاولة ديال الصناعة التقليدية، أشنو هوما المؤسسات اللي منوط بها إعداد واعتماد الاستراتيجيات في القطاع ديال الصناعة التقليدية؟

أول مرة تيتم الإحداث ديال المجلس الوطني للصناعة التقليدية، اللي ترأسو السيد رئيس الحكومة في يوليوز الماضي واللي لأول مرة تيتم اعتماد ديال استراتيجية واضحة، واللي اليوم راها كاينة فالمساطر ديال المصادقة عند الجهات المعنية، واللي غتوفر إمكانيات مهمة باش لنهوض حقيقي بهاذ القطاع وبالوضعية الاجتماعية ديال العاملين والعاملات فهاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

اليوم، محتاجين أنه تواكبو معنا الهيكلة، انتوما تتعرفو بأنه واخا نديرو أي استراتيجية كيف ما بغات تكون إيلا ما كانش القطاع، وتكلمتو على أنه قطاع غير مهيكل خصنا ندمجو هاذ المشتغلين فيه، يعني فقطاع مهيكل ونعرفوهم وتكون عندهم امتيازات ديالهم وديال التغطية الصحية، ديال التقاعد، ديال التعويض على فقدان الشغل.

ولكن إيلا ما كانوش مهيكلين هاذ الناس ما غاديش نقدو أننا نحققو نتائج في أقرب وقت ممكن، لأن كنعتقدو اليوم، وعندنا قناعة، بأنه ما بقاش عندنا الوقت ما نضيعو فهاذ الجانب هذا، لأن فيه حس اجتماعي وفيه هذاك الجانب الاقتصادي، وفيه هاذ الفئة تكلمتو فالاستثمار على العدالة المجالية، من العدالة ديال التنمية أننا نهتمو اليوم بهاذ الناس اللي كاينين فهاذ القطاع.

لذلك، الهيكلة ورش مهم، احنا ابتداء من يناير 2025 بإذن الله تعالى، غادي نبداو مع السادة رؤساء الغرف وممثلي الصناع التقليديين في الإحداث ديال الجمعيات الإقليمية اللي تتمثل هاذ الجمعيات الإقليمية مهمة ومهمة جدا، علاش؟ لأنها تتنظم لنا اليوم هاذ الشي راه كاين ولكن كاين يعني بشكل عشوائي، يعني تتشوف فيدرالية وتتشوف جمعية ديال ممثلين ديال بعض المهن، ولكن غير مؤطرة قانونيا.

اليوم عندنا قانون اللي تينص، قانون 50.17، اللي تينص على الإحداث ديال هاذ الهيئات واللي رؤساء ديال هاذ الجمعيات الإقليمية هوما الأمناء دالحرفة، وتنعرفو بأنه عندنا هاذ العرف ديال "أمين الحرفة" اللي تيتدخل فالحال ديال واحد العدد دالإشكاليات وتيمثل هاذ الفئة فواحد الجانب، طبعا مع الحفاظ على الدور ديال الغرف كما هو منصوص عليه فالقانون، وكيفما تنشتغلو أنه نعطيوهم الأهمية الكبرى.

ولكن الهيكلة ديال هاذ الحرف والمهن اللي هي أزيد من 172 حرفة ومهنة مهم جدا لنا، وكذلك خصنا نزيدو من المواكبة، كاين اليوم أوراش مهمة اللي تفتحات، "دار الصانع" تتقوم بواحد العمل مهم أولا في الفتح ديال أسواق ديال التصدير، والحمد لله لأول مرة فتاريخ بلادنا كنوصلو لمليار ديال الدرهم ديال الصادرات ديال الصناعة التقليدية وكنشوفو صناع تقليديين اليوم اللي تيحضرو في معارض دولية فكبريات الدول، ماشي فقط معارض تجارية، ولكن انفتحنا على واحد الشكل آخر ديال المعارض اللي هي مهنية اللي كيكون فيها ذاك (Be to Be) اللي كيكون فيها ذاك اللقاء ديال الصانع التقليدي مع زبناء مفترضين، وتيجيب هاذوك الطلبيات هاذوك (les commandes) واليوم عندنا 3 ديال الأوراش مهمة، 3 ديال البرامج اللي فتحناها.

البرنامج ديال دعم المصدرين مهم جدا، وعاونا في تحقيق هاذ الرقم.

البرنامج ديال التميز، مراكز التميز باش نواكبو الوحدات ديال الإنتاج، سواء للرفع من الكفاءة ديال الصانعين التقليديين عبر التكوين، وكذلك الرفع من جودة المواد الأولية.

وعندنا برنامج ديال المجمعين، لأن تنعرفو اليوم أن كاين بعض الممارسات أحيانا تيتم الاستغلال ديال بعض الصناع التقليديين خارج إطار القانون.

واليوم، بغينا هاذ البرامج ديال التجميع، يعني حتى يكونو مجمعين اللي عندهم إمكانيات وتيشتغلو بشروط تضمن حق هاذوك الصناع التقليديين المجدين والمبتكرين باش يجمعو هاذيك السلعة ويبيعوها بأثمنة مناسبة ويضمنو الحق.

إذن هاذو ثلاثة ديال دالبرامج ديال التجميع ديال دعم المصدرين، وكذلك ديال إحداث مراكز التميز، كنشتغلو من أجل تطوير البنيات التحتية، وهنا كاين دور ديال الجهات وكاين دور ديال العمالات والأقاليم والجماعات الترابية، عندنا اليوم أزيد من 100 دار للصانعة اللي كتوفر واحد الفضاء فيه تجهيزات مشتركة، وفيه واحد البناية اللي تتحفظ الكرامة ديال هاذوك النساء اللي تيشتغلو باش يوفرو منتوجات ديال الصناعة التقليدية.

عندنا أزيد من 150 بنية تحتية من مجمعات، من مراكز للعرض، من (des plate-formes)، منصات للتسويق، عندنا منصات للتسويق الإلكتروني، عندنا أزيد من 50 بنية تحتية اليوم واللي غادي يخرجو من مختلف الجهات، بدينا من "العيون" ونهاية الأسبوع غادي نكونو في "كلميم"، الأسبوع اللي من موراه غنكونو في "تازناخت".

يعني غنبداو واحد الجولة باش هاذ البنيات نلقاولها الحكامة ديال التسيير ديالها ونضمنولها الاستمرارية ديال تسيير الموارد البشرية.

الهدف، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هو ترجع الدينامية لهاذ القطاع، وهاذ الدينامية كونو على يقين أن من جهتنا كاينة إرادة صادقة وتنتظرو من عند الشركاء ديالنا، لأن هاذ القطاع يهم الجميع، يعني واحد القطاع أفقي اللي تتلاقى فيه غير النوايا الحسنة والإرادات الحسنة، لأن الناس اللي تيشتغلو فيه هوما الدراوش، هوما واحد الفئة اللي اجتماعية بسيطة تتحشم وأحيانا ما تتعرفش كيفاش تطلب حقها بشكل كبير.

لذلك، احنا اللي خصنا نجيو اليوم نمدو يدينا ليها بتعاون معكم جميعا وبتعاون ديال هاذ الصناع التقليديين، اللي من خلالكم بغيت اليوم نتوجه ليهم برسالة، أننا تنعرفو الدور اللي تيقومو بيه، أننا غنكونو بجنبهم إن شاء الله لتحقيق هاذ المكتسبات.

بغينا السؤال اللي تطرح من طرف السيدات والسادة المستشارين ديال فريق الأصالة والمعاصرة، المؤسسات العمومية، الجماعات الترابية، المؤسسات المنتخبة، جميع المؤسسات فهاذ البلاد ترجع.

أنتوما كتذكرو جميع ملي كان ذاك "القرميد" تيكون إجباري فبعض الواجهات ديال المؤسسات، اليوم ما بقيناش بغينا، يعني خصنا نشجعو هاذ الصانع التقليدي من خلال الاقتناء ديال ذيك الهدايا اللي تنقدموها، من خلال التأثيث ديال ذيك الفضاءات ديال المؤسسات، وكذلك يحرصو معنا المنعشين العقاريين ويحرصو معنا المستثمرين فالقطاع ديال العقار من خلال تشجيع الجباص، تشجيع النجار، تشجيع هذاك النحات على الخشب، يعني نحاولو تكون هاذ المسؤولية جماعية ونحاولو نخلقو هاذ الثقافة الجماعية والإحساس الجماعي بأن عندنا إرادة للنهوض بهاذ القطاع.

شكرا لكم السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الحركي السي مبارك السباعي، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

أنا بدوري أشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم والفعال.

ولكن أولا لا خلاف اليوم، السيد الوزير، أن قطاع الصناعة التقليدية قطاع استراتيجي يعرف وضعية غير مطمئنة، فالصناع التقليديين الذين يقدر عددهم بمليونين ونصف، والإحصائيات ما معروفاش فالحقيقة، راه الإحصائيات تنظنو بأن هي أكثر من ذلك، السيد الوزير؛ يعيشون وضعيات اجتماعية ومهنية صعبة، والعديد من المقاولات العاملة في القطاع توجد في وضعية إفلاس، بينما توقفت أنشطة العديد منهم في حين ظل القطاع غائبا عن أولويات الحكومة في المرحلة السابقة.

ونتمنى أن تكون عودة كتابة الدولة المكلفة بالقطاع إلى الحياة فاتحة خير على مستقبل قطاع كمثل هذا القطاع في قطاع الصناعة التقليدية اللي كيخدم لنا واحد اليد عاملة مهمة.

ثانيا، فبعيدا عن التشخيص نتطلع، السيد الوزير، إلى إبداع حلول للتحديات التي تواجه الصناع والصناع التقليديين من قبيل إشكالية التمويل وارتفاع أسعار المواد الأولية والمحروقات والمنافسة غير المتكافئة للمنتوج الأجنبي، وإشكالية التسويق والتكوين والتأطير وغياب الدعم والمواكبة، ومدخل ذلك هو تخصيص اعتمادات من قانون المالية للسنوات المقبلة، لأن في الحقيقة هاذ السنة القانون جا قبل ما تخرج كتابة الدولة.

وأمام هذه الإشكاليات، فالوزارة مطالبة بدعم المواد الأولية والمحروقات لتخفيف تكاليف الإنتاج وخلق مزيد من المعارض والفضاءات لتسويق وعرض المنتوجات ودعم وتقوية التعاونيات والجمعيات العاملة في القطاع ودعم ومواكبة وتكوين وتأطير الصناع التقليديين.

السيد الوزير،

كما تعلمون انتظر المهنيون في قطاع الصناعة التقليدية لعقود لإصدار قانون ينظم مزاولة أنشطة الصناع التقليديين بغية تأهيل وإعادة تأهيل القطاع وتنظيم وتثمين الحرف، إلا أنه بعد مرور أزيد من 5 سنوات على إخراجه إلى حيز الوجود لازال ينتظر، وننتظر معكم السيد الوزير تفعيله وتنزيله لإخراج النصوص التنظيمية.

السيد الوزير،

رابعا، مستحضرين أهمية غرف الصناعة التقليدية كشريك أساسي للوزارة الوصية في تأهيل القطاع، ندعو الحكومة ومن خلالكم إلى مراجعة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية بغية تقوية اختصاصاتها.

ونقترح الرفع من ميزانيتها وتأهيل وتأطير وتكوين إداراتها، مما سيمكنها من المساهمة في تطوير القطاع ومواكبة الصناع التقليديين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي محمد حلمي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، السيد الوزير، كنشكركم على هاذ العرض القيم اللي اعطيتونا وزودتونا به، كان في صميم الموضوع، كمحور ديال الأسئلة ديالنا.

بالفعل، السيد الوزير المحترم، تعرف بلادنا تحولا في سياسة الصناعة التقليدية بالمغرب يتجسد في الانتقال من الاهتمام بالمنتوج إلى الاهتمام بالمهارة، وهو تحول محوري يحتاج إلى مجهود كبير ليصبح في صلب السياسة العمومية، على اعتبار أن جوهر الصناعة التقليدية ليس المنتوج، وإنما المهارة التي يجب الحفاظ عليها، ومن خلال ذلك الحفاظ على المنتوج بطريقة غير مباشرة.

إن تنافسية القطاع لن تتأتى إلا بدعم الدولة من جميع النواحي، من خلال الإعفاء من الضرائب، على أساس أن القطاع هو مكمل لجميع القطاعات الأخرى، لأن جاذبية السياحة الخارجية والداخلية للمملكة تندرج ضمنها العديد من المؤشرات بما فيها الصناعة التقليدية.

وهذا، وأن الدعم العمومي يجب ألا يشمل التسويق فقط، بل يجب أن يتوجه لدعم المواد الأولية إلى وصول المنتوج للمستهلك مع تسهيل ولوج الصناعة التقليدية إلى القروض البنكية بفوائد تفضيلية.

إن دعم الدولة للصناعة التقليدية هو دعم الصناعة التقليدية التي نتمنى في القريب من الأيام أن تتحول كل الأوراش على الصعيد الوطني إلى مقاولات قائمة الذات، تنمي هذه الصناعة وتطورها وتعتني بصناعها وروادها، وتكون أجيالا جديدة منهم تحتفظ بالموروث الثقافي، هذا حتى لا يضيع بالقرصنة في الأسواق الدولية.

كما الحاجة إلى دعم الدولة، خصوصا في تأهيل المقاولات المختصة في مجال التسويق الرقمي والذكاء الإلكتروني.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيد المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي حسن شميس، تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

جد سعيد أنني نسمع هاذ الجواب ديالكم واللي عبرتم من خلاله على انتمائكم لهاذ القطاع فعلا، حقيقة، وإيمانكم به في هاذ الظرف الوجيز اللي أنتوما على رأسو.

بطبيعة الحال، اليوم أثرنا هاذ المسألة ديال استعمال مواد الصناعة التقليدية نظرا أننا تنشوفو بأنه الاستدامة ديال هاذ القطاع، فهو استدامة ديال الترويج ديال المواد ديال الصناعة التقليدية.

اليوم، المدن ديالنا ما بقاتش عندها الخصوصيات ديالها وما بقاتش عندها الجمالية ديالها اللي كانت، بحيث كنا تنعرفو المدن من خلال المعمار ديالها ومن خلال الألوان ديالها ومن خلال الأشكال الهندسية ديالها.

وهاذ المسألة هاذي، لا تخص قطاع الصناعة التقليدية، بل تخص كما جا في الجواب ديالكم جميع المتدخلين: وكالات حضرية، مجالس منتخبة، هيئات المهندسين المعماريين اللي تعتبر ركنا أساسيا، لأنهم هوما اللي تهيؤو التصاميم وتيتبعو التنفيذ ديالها، اليوم راه تنلقاو التصاميم فيهم هاذ التزيينات وفيهم هاذ المواد، ولكن فأرض الواقع ما تيتنجزش هاذ الشي، السيد الوزير.

وهنا تنطلبو التدخل ديالكم في إطار يعني سن قوانين منظمة لهاذ المسألة هاذي، خص يعود عندنا واحد القانون اللي هو أنه في إطار يعني البناءات وفي إطار يعني التشييد ديال سواء المؤسسات العمومية أو المساكن الخاصة أو المشاريع السياحية، أنه تكون واحد الكوطا خاصة

بمواد الصناعة التقليدية المحلية.

اليوم، راه تنشوفو التهيئة ديال المدن وديال الحواضر ديالنا ولو طوبة من منتوج محلي ديال المنطقة ما تيستعمل فالتهيئة ديال هاذ المناطق وديال هاذ الشي.

إذن هذه مسألة مهمة، وهنا من طبيعة الحال راه باش غادي نوفرو هاذ المواد تستعمل راه غادي نضمنو الاستدامة ديال فرص الشغل اللي عندنا، وإضافة فرص شغل أخرى كذلك، وكذلك نحافظو على المعمار التقليدي ديالنا اللي كنتميزو به، وكذلك نحافظو على فن العيش المغربي وكذلك فيما يخص يعني تزيين الفضاءات ديال المؤسسات، وراه جات في الجواب ديالكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى كلمة فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي بن فقيه، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أهنئكم في البداية على الثقة المولوية.

ولكن قبل ذلك اسمحو لي أن أهنئكم على قدرتكم على الاستيعاب ديال الملف ديال الصناعة التقليدية، وكأني بك السيد الوزير، 10 سنوات هاذي ربما وأنت فالقطاع، أنا من خلال هاذ اللمحة اللي اعطيتنا اليوم على هاذ القطاع وعلى الإشكالات اللي تيعيشها هاذ القطاع الإستراتيجي طبعا، اللي تيجسد الاستراتيجية ديال هاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية بالدرجة الأولى هو ملك البلاد، في الملبس ديالو، في المسكن ديالو، في الهدايا ديالو، آخر هدية راه شفتوها ديال ماكرون، الصناعة التقليدية.

وبالتالي هاذ الصورة، وهاذ اللي خصها تكون عند الصناعة التقليدية للأسف بلادنا ما وصلناش، هاذي هي المفارقة الحقيقية، اليوم تنهضرو على قطاع تيشغل 2.5 مليون ديال الساكنة، تيدر واحد الدخل لا يتصور إيلا جينا نحسبو القطاع غير المهيكل الذي ينتجه اليوم من الدخل، الناتج الداخلي الخام، هاذ القطاع هذا، فهو بطبيعة الحال كبيروكبير جدا، وما يمكن نتجادلو فيه.

اليوم، غادي نهضرو على جوج ديال الفئات، ديال جوج الشعب اللي كاينة في الصناعة التقليدية، كاينة الإنتاجية الفنية والخدمات.

هاذ الإنتاجية الفنية، أنا تنشوف اليوم بأن كما قلت بأنه هاذوك الناس البسطاء، الصناع التقليديين البسطاء راه في الكوفيد راه باعو حوايجهم، السيد الوزير، اليوم تنقول كيفاش غادي ندعمو هاذ الناس، باش ترجع هاذيك الزربية المغربية تلقى بلاصتها فالسوق، باش ترجع البلغة باش ما تبقاش تتنافس مع ذيك البلغة ديال الشينوة، كيفاش غادي نرجعو هاذيك المجوهرات هاذيك الفضة اللي تتصنع في تزنيت وتتصنع فهذا ما تحاربهاش هاذيك الصناعة، ما تنافسش معاها الصناعة اللي تتجينا من تايوان ومن هذا..

هاذي هي الصورة اليوم، وتنظن بأنكم غادي تنجحو فهاذ الملف، أنا على القناعة ديالي ولا أرمي الورود هنا.

غادي نمشي لواحد القضية أخرى، السيد الوزير، وهي قضية ديال الصناعة الخدماتية، راه اليوم فالمغرب كامل وفالأحياء وفالشارع العام، فالملك العام راه الناس يزاولون في الشارع العام،(les tôleries) ، الصباغة، الحدادة، النجارة، كيحتلو الملك العام.

أنا اليوم التصور ديالي بغيت نخدم معك نقترحو عليكم، السيد الوزير، هو نفكرو في خلق أحياء حرفية مندمجة ماشي نهزو هاذ الناس ونحطهم في (l'extrémité) ديال المدن، لا نحطهم فالمناطق، بحال بحال.. نعطيو المثال ديال المنطقة الصناعية اليوم اللي كاينة في دراركة، وغادي يمكن نديرو منطقة حرفية مندمجة نوفرو فيها، ما نديروش هذاك الخطأ نديرو السكن والخدمة، لا، نديرو لهم فين يشتغلو إما في إطار عقارات للبيع أو للكراء، ولكن في نفس الوقت نحافظو لهاذ الناس على، أولا أنهم يخرجو من هاذ الإشكال اللي تتعيشو المدن المغربية اليوم.

أكادير اليوم اللي هي وسط المملكة في الأحياء ديالها في الخيام، المسيرة، العديد من الأحياء، هاذ الحرف الملوثة بطبيعتها والمزعجة واللي تتخلق واحد النوع من الصراع ما بين الساكنة وما بين هذا.. إلا قدرتو معنا، السيد الوزير، غير نخرجو هاذ الأحياء إلى حيز الوجود وتنظن بأن جميع الفرقاء المحليين ما غاديش يختلفو على هاذ المسألة.

وشكرا ومعذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي.

تفضلوا السي شهيد.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

كما لا يخفى عليكم الدور المهم الذي يضطلع به قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ببلادنا.

فاليوم، حسب تقديرنا وجب التركيز بشكل أكبر على الجانب الاجتماعي والذي من شأنه أن يساعد على إدماج الأشخاص الأكثر

تضررا لتمكينهم من الحصول على دخل ثابت من خلال إنشاء تعاونيات تلبي حاجاتهم، كما يجب إعطاء الأولوية للمشاريع المدرجة بعقود البرامج بين الدولة والجهات، خاصة المشاريع غير المفعلة والمرتبطة بمناطق الأنشطة الاقتصادية والتقليدية.

هذا حتى نتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة في هذه العقود، لاسيما تلك المتعلقة بوضع إطار لخلق الثروة والشغل وإطار للعيش الكريم للمواطن، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجرد وصون التراث الثقافي اللامادي لبلادنا.

دون أن ننسى ضرورة تضمين الأسواق الأسبوعية ضمن استراتيجيتكم القطاعية، نظرا للدور الذي لعبته هذه الأخيرة تاريخيا ولازالت تلعبه بصفة تلقائية في تثمين الصناعات التقليدية، باعتبارها منصة تجارية لتسويق المنتجات المجالية.

بالإضافة إلى العمل على ترصيد وتعميم التجارب الناجحة في بعض مراكز التكوين بخصوص بعض المهن والمهارات التقليدية على غرار المسالك التي أطلقتها أكاديمية الفنون التقليدية التابعة لمؤسسة مسجد الحسن الثاني، مع العمل على مضاعفة المعاهد المتخصصة في فنون الصناعة التقليدية، لأن المعاهد الستة المتواجدة حاليا غير كافية، لما لها من فائدة مزدوجة، من جهة خلق فرص الشغل لفائدة الشباب، ومن جهة أخرى في الحفاظ على العديد من المهن التي أصبحت نادرة ومهددة إلى حد كبير بالزوال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أولا، تنشكركم السيدات والسادة المستشارين على المداخلات ديالكم.

السي بن فقيه أنت تتعرفني مزيان، أنا تولدت وسط أركان فتارودانت وكبرت وسط "إدوكان" فتافراوت و"النقرة" ديال تزنيت، فبالتالي ما غريبش عليا هاذ المجال، وكنعرف الإشكاليات ديالو، وبالعكس حسيت بالمعاناة ديال هاذ الصناع التقليديين وهاذ الحرفيين والنساء اللي تيشتغلو فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تنعرفوها، واليوم نسأل الله سبحانه وتعالى يقدرنا من أجل إيجاد بعض الحلول، طبعا تتعرفو الإكراه ديال الزمن السياسي والزمن التنموي، ولكن غادي نشتغلو فهاذ الفترة المتبقية إن شاء الله باش نتعاونو جميعا من أجل ترك شي بصمة ونعطيو واحد الدفعة جديدة اللي غادي تستمر بإذن الله تعالى لهاذ القطاع، طبعا، بشكل تشاركي راه قلتوها، هاذ القطاع راه تتجتمع فيه مجموعة من المتدخلين، تيجتمعو فيه مجموعة من ذوي النيات الحسنة باش نحاولو نطورو هاذ القطاع ونحافظو على واحد الأمانة اللي لقيناها جميعا.

هاذ الأمانة تكلمتو أن سيدنا الله ينصرو سواء فاللباس، فالهدايا، فالتوجيهات اللي كانت فواحد العدد ديال الخطب ملكية دائما يوصي خيرا بهاذ القطاع ودائما كيعطي التوجيهات من أجل النهوض بالقطاع ديال الصناعة التقليدية، لأنه يمثل الوجه ديال المغرب، يمثل هذاك الدليل على العراقة ديال بلادنا الممتدة لقرون وقرون.

فبالتالي، اليوم عندنا تحديات، وتكلمتو عليها السيد المستشار المحترم، واحد العدد ديال الصنايعية اليوم وصلولواحد السن ففاس، "البروكار"، ملي تنهضرو على" البروكار" ديال فاس ولا هذا، كاين باقي واحد السيد الله يطول عمرو اللي تيشتغل فيه، واللي تعاون معنا فواحد إطار البرنامج مع اليونيسكو، واحد الشراكة باش يكون لينا واحد 10 ديال الشباب ونلقاولهم فين يشتغلو، وهاذ الصانع وهاذ الحرفي يبقاو.

اليوم، لحد الآن الحمد لله عندنا 6 ديال المهن اللي اشتغلنا فيها السنة الماضية، اليوم عندنا 10 ديال المهن المهددة، هاذو كنوز حرفية مغربية مهددة بالزوال، واللي اليوم خصنا نجتهدو كاملين في إطار هاذ البرنامج هذا باش نحافظو عليها.

عندنا، تكلمتو السيد المستشار على واحد الورش هام واللي هو التكوين، هاذ القطاع يتوفر على 67 مؤسسة للتكوين، 30 ألف مقعدا اليوم ديال التكوين، بالإضافة للتكوين بالتدرج اللي كيكون بين المؤسسة وبين الورشات ديال المعلمين، تيكون واحد الخمس أيام عند المعلم وواحد اليومين تقريبا فالمؤسسات، تكوين بالتدرج باش ياخذ واحد الشهادة اللي كتأهلو، لأنكم كتعرفو كاملين بأنه الطريقة باش كانت كتتعلم الصنعة، هو الأب كيعلمها لولدو اللي عندو 7 سنين واللي عندو 8 سنين، ولكن التطور اللي عرفاتو التشريعات ديال بلادنا اللي تتمنع تشغيل الأطفال كاين البديل اليوم المؤسساتي اللي هو التكوين.

هاذ التكوينات، غادي نحرصو من أجل التجويد ديالها، من أجل توسيع هاذ العدد ديال المستفيدين من أجل أن الصناع التقليديين ينخرطو معنا، لأن الصانع التقليدي هو اللي تيدير التكوين، ينخرطو معنا، خاصة الناس اللي عندهم الحرفة فيديهم، واليوم تيتعطاهم واحد المبلغ اللي هو فالحقيقة زهيد، وأول حاجة قلنا أننا نشتغلو فيها أننا نرفعو، والسادة رؤساء الغرف راه تيعرفو هاذ الشي، وهوما اللي تيحرصو معنا على التنفيذ ديال هاذ البرنامج، أننا نطلعو من هاذ الرقم هذا، لأن ما يمكنش تطلب من صانع تقليدي محترف أنه يترك (l'atelier) ديالو ويجي يكون بهاذ المبلغ اللي هو زهيد.

فبالتالي بغينا نستثمرو فهاذ الورش هذا بشكل كبير، لأن التكوين

ثم التكوين المستمر، المصادقة على المكتسبات هما اللي غادي يضمنو لينا، أولا الهيكلة دالقطاع، ندخلو الناس من القطاع غير المهيكل للمهيكل، ونعرفوهم ونعطيهم هاذ (les attestations) وكذلك أننا نضمنو الاستمرارية ديال هاذ الموروث الثقافي.

متفق معك، السيد المستشار المحترم، واليوم كاين برنامج مهم على مستوى القطاع ديال إحداث هاذ منطقة الأنشطة الحرفية، عندنا تجارب فمجموعة من المدن وغادي نحرصو مع الشركاء ديالنا من أجل الانجاح ديالها، لأن كما قلتو الاختيار ديال العقار المناسب تيلعب دور، وعندنا واحد الورش اللي بغينا نتعاونو فيه جميعا هو التسجيل، يعني، فالسجل ديال الصناعة التقليدية، مهم جدا فيه تحفيزات، تيضمن الكرامة، تيضمن الحماية الاجتماعية، نحيدو ذيك التخوفات وبعض سوء الفهم اللي تيكون فذيك القضية ديال المؤشر، وذيك المسألة ديال التغطية الصحية، لأنه مهم جدا.

اليوم وصلنا لـ 409.000 مهم جدا هذا الرقم، ولكن بغينا نستمرو فيه باش يكون عندنا، يعني، واحد السجل ونحدثو مرصد..

السيد الرئيس، الله يطول عمرك، مهم جدا إيلا تكلمتو عليها.

.. المرصد اللي تيعطينا الاحصائيات الحقيقية، لأن اليوم نعتقد بأن الرقم ديال الصناع التقليديين أكبر من ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 190

التاريخ: الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1446هـ (5 نوفمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

مرحبا بكم معنا، مرة أخرى السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وللسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المسجل في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

في البداية، أعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

تفضلوا السيد الوزير.

يمكن لكم تستعملوا المنصة.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لعرض مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل لكل السيدات والسادة المستشارين المحترمين على مساهمتهم القيمة خلال كل مراحل دراسة مشروع القانون 22.24.

كما أخص بالشكر السيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على سعة صدره وتعاونه وحسن تسييره لاجتماعات اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مشروع قانون رقم 22.24 يأتي في سياق تنزيل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي تراهن على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، ما يتطلب من كل الفاعلين تعبئة قصوى لتعزيز دور القطاع الخاص وبناء اقتصاد قوي، يمكن بلادنا من مواصل تنزيل الأوراش الاجتماعية التنموية وتوفير فرص الشغل للطاقات الشابة، خاصة وأنه بفضل انخراطنا جميعا، كحكومة وبرلمان، تتوفر بلادنا على ميثاق جديد محفز للاستثمار يعزز مكانة المغرب كأرض مفضلة للاستثمارات من خلال أنظمة لدعم الاستثمار وخارطة طريق واضحة لتحسين مناخ الأعمال وأيضا حكامة موحدة ولامركزية للاستثمار، تمكن المستوى الجهوي لأول مرة من الإعداد والمصادقة والتوقيع على اتفاقيات الاستثمار التي تقل عن مبلغ معين.

وفي سياق الدينامية الكبيرة والإيجابية التي يعرفها قطاع الاستثمار ببلادنا، اسمحوا لي أن أستحضر التوجيهات السامية التي وردت في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية الحالية، حيث قال جلالته: "المراكز الجهوية للاستثمار مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي المقابل، ينبغي أن تحظى بالدعم اللازم من طرف جميع المتدخلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

ومن خلال هذه التعليمات الواضحة، نلمس رغبة ملكية سامية لإحداث تحول جديد يقوي دور المراكز الجهوية للاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية، تشتغل الحكومة على تنزيل تصور شامل ومتكامل لجعل المراكز الجهوية محركا للاستثمار على المستوى المحلي من خلال:

أولا، وضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت الوصاية المباشرة للسيد رئيس الحكومة، والذي فوض بعضا من صلاحياته لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، من أجل تعزيز التفاعل والعمل المشترك بين المستوى المركزي والمجالات الترابية، وتحسين فعالية ونجاعة مسار المستثمر.

بالإضافة إلى تنزيل الأوراش الإصلاحية المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال ومعالجة الصعوبات التي تواجه المستثمر والاستثمار بصفة عامة؛

ثانيا، إعادة التفكير في تموقع المراكز على المستوى الجهوي، لجعلها مرجعا للاستثمار ووضع خارطة طريق تنسجم مع أهداف بلادنا في مجال الاستثمار، وأيضا تعزيز قدرات هذه المراكز بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.

هذا، واشتغلت الحكومة على تجويد الإطار القانوني من خلال إعداد مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والذي تم التصويت عليه من طرف أعضاء اللجنة الدائمة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالإجماع، بعد دراسة دقيقة ونقاش غني وإدراج تعديلات قيمة لتجويد مقتضياته.

ويعتبر مشروع هذا القانون جزءا مهما من المرحلة الجديدة التي ستعرفها المراكز الجهوية للاستثمار، والتي تهدف لتعزيز مكتسبات تفعيل القانون رقم 47.18 والاستجابة للتحديات الراهنة وتحقيق أهداف من أهمها، تعزيز مهام المراكز الجهوية للاستثمار ودورها كمركزي والرفع من فعالية المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، وأيضا تنزيل الحكامة الموحدة واللامركزية للاستثمار.

إن مشروع القانون المعروض على أنظاركم جاء بمستجدات وتحولات جد مهمة أذكر منها: الرفع من مسؤولية المراكز الجهوية للاستثمار في اتخاذ القرار وتعزيز دورهم في تتبع القرارات المتخذة من طرف اللجنة الموحدة للاستثمار، وتنزيل مشاريع الاستثمار؛

وتعزيز التنسيق بين المراكز كمحرك للاستثمار ومختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي؛

وأيضا، تأطير منح الاستثناءات في مجال التعمير، وتقوية المسطرة المتعلقة بمعالجة الطعون؛

بالإضافة لتحديد آجال معالجة الملفات الاستثمار في مختلف المراحل، لتوضيح الرؤية بالنسبة للمستثمر وتطبيق مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلقة بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

والأهم أن مشروع هذا القانون، يجسد اللاتمركز الفعلي لعملية الاستثمار بالنسبة للمشاريع التي تقل عن 250 مليون درهم، تماشيا مع روح الجهوية المتقدمة، مع العلم أن هذه الفئة من المشاريع تشكل جزءا أكبر من المشاريع الاستثمارية ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بلادنا تراهن على الاستثمار المنتج، والحكومة منخرطة للنهوض بهذا القطاع المصيري وتحقيق الأهداف الواضحة التي حددها لنا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار من خلال مشروع هذا القانون، ستساهم بدون شك في إعطاء نفس جديد وخلق دينامية تساهم في تثمين المؤهلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي نزخر بها مجالاتنا الترابية.

شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة لنائبة مقررة لجنة المالية، السيدة مينة حمداني.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني، نائبة مقررة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في ثلاث اجتماعات، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة، بتاريخ 19 و26 شتنبر 2024، بحضور السيد محسن الجزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، وبتاريخ 4 نونبر 2024، بحضور السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى

الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

في البداية، قدم السيد الوزير المنتدب عرضا مفصلا ذكر من خلاله أن هذا مشروع قانون جاء وفقا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وخطابه السامي الموجه للبرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة لسنة 2022، والذي أكد فيه جلالته على أن الاستثمار المنتج يعد رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، داعيا جلالته إلى ضرورة تعبئة الجميع والتحلي بروح المسؤولية للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد.

وأفاد السيد الوزير المنتدب أن الرؤية الملكية السامية تجعل من الاستثمار محركا للإقلاع الاقتصادي وخلق فرص الشغل، عبر خلق 500 ألف منصب شغل وتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص في أفق سنة 2026، وكذا بلوغ الاستثمار الخاص للثلثين مقابل الثلث للاستثمار العمومي في أفق سنة 2035.

كما أبرز أن إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار، يتجلى في وضع ميثاق جديد شفاف ومحفز، يرتكز على حكامة موحدة ولا مركزية للاستثمار، تحسين مناخ الأعمال، وكذا وضع أربعة أنظمة لدعم الاستثمار.

أما بخصوص المستجدات التي جاء بها مشروع القانون، أوضح السيد الوزير المنتدب أنها تهم:

- ✓ حكامة وتنظيم المراكز الجهوية للاستثمار؛
- ✓ حكامة اشتغال اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- ✓ اللامتمركز لاتفاقيات الاستثمار أقل من 250 مليون درهم؛
- ✓ تأطير منح الاستثناءات في مجال التعمير؛
- ✓ مراجعة مسطرة الطعون وتوضيحها بالنسبة للمستثمر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع القانون مناسبة ثمن خلالها السيدات والسادة المستشارون المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في التعاطي مع ورش الاستثمار بالمغرب، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الداعمة للاستثمار وعلى رأسها الاستثمار في الخاص، باعتباره الآلية المثلى للتقليص من البطالة والتشجيع على الشغل المنتج عبر إحداث حوالي 500 ألف منصب شغل بحلول سنة 2026، بقيمة استثمارية تناهز 550 مليار درهم، وإعادة النظر في التوزيع الحالي بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، عبر تعبئة 2/3 من الاستثمار الخاص و1/3 من الاستثمار العمومي في أفق 2035، وذلك تماشيا مع متطلبات تنزيل النموذج التنموي.

في هذا الإطار، تم التنويه بمجهودات الحكومة في دعم الاستثمار منذ دخول حيز التنفيذ للقانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وقانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار مع نصوصه التنظيمية، مع التأكيد على مواكبة التنزيل السليم له وكذا بحصيلة اللجان الوطنية للاستثمار، حيث أنه منذ تفعيل الميثاق تم عقد 5 لجان وتمت الموافقة على 115 مشروعا بقيمة 173 مليار درهم وإحداث 96 ألف فرصة شغل.

كما تم التأكيد على أهمية هذا المشروع القانون، باعتباره يجسد التصور الحكومي لإصلاح السياسات العمومية في مجال الاستثمار، مما سيساهم في جعل المراكز الجهوية للاستثمار قاطرة للتنمية على الصعيد الترابي، وذلك من خلال عدالة مجالية، وكذا تعزيز التنافسية فيما بينها في استقطاب المشاريع وخلق القيمة المضافة المحلية، مع المطالبة بتمكينها من الموارد اللازمة للقيام بمهامها، لاسيما الموارد البشرية المؤهلة لتقديم الخدمات المطلوبة بجودة عالية.

وبالمقابل، طالب أحد المتدخلين بإدراج مقتضيات في مشروع القانون ترمي إلى تقديم مدير المركز الجهوي للاستثمار تقريرا سنويا على الاستثمارات المهمة للجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، وكذا تقديم المركز الجهوي للاستثمار تقريرا لمجلس الإدارة حول نشاطات المركز في الاستثمارات المصادق عليها، مشيرا إلى إغفال مشروع القانون لمقتضيات تهم، تتبع المشاريع الاستثمارية من طرف اللجنة الموحدة للاستثمار بالنسبة للمستثمرين الذين أخلوا بالتزاماتهم.

كما تمت الدعوة إلى تقليص آجال البت في الطعون واعتماد قاعدة مستنبطة من القانون الإداري، مفادها أن مرور الأجل يعد بمثابة قبول ضمني، مع ضرورة انتقاء الطعون المرفوعة للجنة الوزارية للطعون بغض النظر عن إمكانية ولوج المستثمر إلى القضاء.

وفي هذا الاتجاه، اعتبر العديد من المتدخلين أن تجويد الترسانة القانونية وحده غير كاف لمعالجة الإشكاليات المرتبطة بالاستثمار ببلادنا، بل يتطلب إضفاء طابع الثقة في العلاقة بين الإدارة والمستثمر، وكذا تبني مقاربة جديدة إلى جانب الترسانة القانونية لتعزيز دينامية الاستثمار، وضع آليات المواكبة والتتبع الميداني وكذا حماية المستثمر من قبيل المحافظة على السر المهني، لاسيما في مرحلة إعداد المستثمر لدراسة حول المشروع الاستثماري، والتي قد تكون عرضة للقرصنة في المراكز الجهوية للاستثمار، مع المطالبة بتجريم أي متدخل يساهم في عرقلة الاستثمار ببلادنا.

وفي هذا الإطار، تمت أيضا المطالبة بتذليل العراقيل والمعيقات التي تحد من الاستثمار وفعاليته، من قبيل إشكالية الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية والأراضي الفلاحية بشكل تنافسي ومواصلة دعم

المقاولات الناشئة والمبتكرة، تخصيص دعم للمقاولات الصغرى والمتوسطة، خفض الضغط الضريبي، خفض سعر المواد الأولية لاسيما المواد الطاقية، تسهيل الولوج إلى التمويل البنكي، تعدد المتدخلين، وكذا تذليل العراقيل البيروقراطية، مع التأكيد على ضرورة عدم منح الجماعات الترابية السلطة التقريرية في مجال الاستثمار والاكتفاء بمنحها السلطة الاستشارية.

كما تمت إثارة الاختلالات البنيوية والوظيفية، التي تطبع الاستثمارات في ظل غياب الحكامة والإنصاف المجالي في توزيع الاستثمارات، سواء الخاصة أو العمومية، باعتبارها إشكالية معقدة ترتبط بمختلف الجوانب التنموية للمناطق الهشة وضعف بنيتها التحتية، مع الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في قيمة المنحة الترابية الممنوحة للاستثمار في الأقاليم والعمالات التي تعاني من الهشاشة وتدني مؤشرات التنمية البشرية.

وفضلا عن ذلك، تمت المطالبة بإشراك جميع المتدخلين واستكمال مختلف مشاريع القوانين المرتبطة بالاستثمار، من قبيل قانون الإضراب، قانون النقابات ومدونة الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه، تقدم السيد الوزير المنتدب، بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم القيمة، وأفاد أن جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أعطى توجيهات تراهن على الاستثمار المنتج، في إطار رؤية ملكية سامية، تسعى إلى تحقيق إقلاع اقتصادي، من خلال:

تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص وخلق 500 ألف منصب شغل في الفترة الممتدة بين 2022 و2026، مع إعطاء المراكز الجهوية للاستثمار صلاحية الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، وجعلها مراكز للحلول وفاعلا أساسيا لتحقيق تنمية الاستثمار وترويج المؤهلات المحلية والمجالية والعرض الترابي، وتحسين مناخ الأعمال على المستوى الجهوي.

معتبرا على أنه كان من الضروري وضع حكامة موحدة واعتماد لا مركزية الاستثمار، لتحقيق الالتقائية الحقيقية بين المتدخلين وتفعيل اللاتمركز الإداري للاستثمار من خلال تمكين المستوى الجهوي لأول مرة من الإعداد والمصادقة والتوقيع على اتفاقيات الاستثمار التي تقل عن 250 مليون درهم.

وبخصوص اللجنة الجهوية الموحدة، أفاد السيد الوزير المنتدب أنه تم إسناد رئاستها لمدير المركز الجهوي للاستثمار، والذي كان في مناسبات عدة يترأس هذه اللجنة بتفويض من والي الجهة، وتمكينه من استثمار الخبرة والتجربة المكتسبة.

وفيما يتعلق بإشكالات تسليم القرارات الإدارية، أفاد أن القرارات والآراء المطابقة والآراء الصادرة عن اللجنة الجهوية، تعتبر ملزمة لجميع أعضائها، ويجب أن تسلم داخل الآجال المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وفي حالة رفض أو امتناع أحد أعضاء اللجنة الجهوية من المصالح اللا ممركزة يتخذ والي الجهة أو العامل المفوض من لدنه القرار.

أما بالنسبة لمناخ الأعمال، ذكر السيد الوزير المنتدب أن الحكومة أطلقت خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، وذلك بشراكة مع القطاع الخاص والقطاع البنكي والفاعلين المحليين، لتحديد الأوراش التي سيتم الاشتغال عليها خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2026، والتي بفضلها تم تحقيق إنجازات مهمة.

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية، استعرض السيد الوزير المنتدب المؤشرات الإيجابية التي سجلها صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي بلغت أزيد من 13.06 مليار درهم، نهاية شهر يوليوز من السنة الجارية، وهو ما يعادل ارتفاعا بنسبة 46.8% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية.

كما أكد السيد الوزير المنتدب على أهمية تفعيل نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة قبل نهاية سنة 2024، لكون هذا النظام موجه لأكبر فئة من المقاولات المغربية.

وفيما يرتبط بخارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، أوضح السيد الوزير المنتدب على أن ورش العقار ضمن الأوراش الأولية العشرة، مذكرا بما قامت به الحكومة من خلال التنسيق مع الفاعلين الجهويين، لتحديد الحاجيات اللازمة من العقار، لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، إضافة إلى أن المراكز الجهوية تقوم باجتماعات مع السلطات المحلية لتأمين العقار الموجه للاستثمارات المنتجة، مع تسهيل مسار المستثمر لولوج العقار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، تقدمت الفرق والمجموعات البرلمانية بمجموعة من مقترحات التعديلات حول مشروع القانون، بلغ عددها 81 تعديلا، وهي موزعة كالآتي:

- ✓ فرق ومجموعات الأغلبية: 16 تعديلا؛
- ✓ الفريق الحركي: 16 تعديلا؛
- ✓ فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 12 تعديلا؛
- ✓ فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 6 تعديلات؛

- ✓ فريق الاتحاد المغربي للشغل: 20 تعديلا؛
- ✓ مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 3 تعديلات؛
- ✓ المستشار خالد السطي والمستشارة لبنى علوي: 8 تعديلات.

وفي اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 4 نونبر 2024 والمخصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون، وافقت اللجنة على 20 تعديلا، فيما تم رفض 13 تعديلا وسحب باقي التعديلات من طرف مقدميها.

هذا، وعند عرض مواد مشروع القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار على التصويت، وافقت عليها اللجنة بالإجماع، كما وافقت على مشروع القانون برمته معدلا بالإجماع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة مينة حمداني على هذا التقرير المهم والشامل.

إذن ننتقل للمناقشة العامة.

والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 8 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير في إطار نقطة نظام غتكون هناك مداخلة مشتركة ما بين فرق الأغلبية.

السيد رئيس الجلسة:

إذن يتقدم بتلاوة.. السي سعيد، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر (مداخلة باسم فرق الأغلبية):

بسم الله الرحمن الرحيم.

يشرفني أن أتناول المداخلة باسم فرق ومجموعة الأغلبية لمناقشة مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل مناقشة مشروع هذا القانون، يطيب لي أن أجدد لكم التهنئة بثقة جلالة الملك على هذا التعيين التاريخي، باعتباركم أحد أبناء مغاربة العالم، وكأول وزير في التاريخ السياسي الوطني الذي يمثل هذه الفئة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تعيين يجسد روح دستور 2011 الذي أولى عناية خاصة لمغاربة العالم في المشاركة السياسية كأحد الحقوق الأساسية التي ناضلنا من أجلها، وهو ما يشكل بالنسبة لنا مفخرة أن تتولى حكومة السيد عزيز أخنوش في نسختها الثانية شرف هذا التعيين المولوي السامي وهذا الإنجاز السياسي الكبير.

أما بخصوص مناقشة مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، فهي مناسبة نثمن فيها بمستوى التفاعل الإيجابي الذي عبر عنه السيد الوزير مع كل التعديلات التي قدمتها كل مكونات مجلسنا الموقر، حيث قبلتم تعديل، يعني عدد التعديلات اللي قبلتوها 20 تعديلا من أصل 81 تعديلا قدمته مختلف الفرق والمجموعات وغير المنتسبين، ما مكن مشروع هذا القانون بأن يحظى بإجماع كل مكونات مجلسنا الموقر أثناء المصادقة عليه داخل اللجنة المختصة.

وفي هذا الإطار، نشيد عاليا بالإرادة السياسية القوية التي تتملكها هذه الحكومة، بقيادة السيد عزيز أخنوش في التعاطي مع ورش الاستثمار بالمغرب، تماشيا مع التوجهات الملكية لقائد الأمة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الداعمة للاستثمار وعلى رأسها الاستثمار الخاص، باعتباره الآلية المثلى للتقليص من البطالة والتشجيع على الشغل المنتج.

في هذا الإطار، نثمن عاليا كل المجهودات الحكومية التي ترنو إلى وضع خطط قطاعية منسجمة ومتكاملة لتحفيز منظومة الاستثمار وتحفيز كل الظروف المناسبة للإقلاع الاقتصادي، لتحقيق الأثر الإيجابي على المواطن والمجتمع ككل.

من هذا المنطلق، لا يسعنا إلا أن نهنئ الحكومة على تمكنها في أقل من 10 أشهر على تنصيبها من إصدار الميثاق الجديد للاستثمار، وذلك بعد مضي أكثر من 26 سنة من الجمود، مبرزين أهمية هذا الإجراء الحكومي الذي سيعزز دينامية الإصلاح في مجال تنمية الاستثمارات ومحركا لإحداث فرص حقيقية للشغل لفائدة شبابنا، إذ كان لابد من إخراج هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، لأنه يأتي ليعزز أدوار المؤسسات المشرفة على هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

السيد الوزير المحترم،

ارتباطا بموضوع نقاشنا، يمكننا القول بأن تجويد الإطار

المؤسساتي للاستثمار سيمكن بدون شك من إحداث تحول جوهري بالنسبة للمراكز الجهوية للاستثمار، مع توحيد إطار القرارات ذات الصلة، وذلك من خلال إحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، عبر تنسيق أفضل مع كل الفاعلين الوطنيين والجهويين في هذا الميدان، تحقيقا للتواصل الإيجابي بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي.

اليوم يأتي هذا النص القانوني تتويجا للتصور الحكومي لإصلاح السياسة العمومية في مجال الاستثمار، من خلال تجويد النصوص القانونية، عبر إحداث جيل جديد من الإصلاحات المتصلة بهذا المجال.

السيد الوزير المحترم،

إنه تصور حكومي واضح، تشرفون عليه باقتدار كبير، وستكون بصمتكم واضحة في تنزيله، لأنه يهدف إلى توفير كل الظروف المناسبة للرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، ويساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار، وهو ما سينعكس إيجابا على تشجيع وتحفيز المستثمرين ومعها المنظومة الاستثمارية برمتها، لذلك فإن تحسين أداء ونجاعة المراكز الجهوية للاستثمار من شأنه أن يعزز الأدوار الطلائعية لهذه المراكز، عبر توسيع صلاحياتها، من خلال جعلها مخاطبا رئيسيا للمستثمرين على المستوى الجهوي وليس فقط مسهلا للمساطر الإدارية.

فإذا كنا نعتبر أن الإصلاح العميق والشجاع للمراكز الجهوية للاستثمار من شأنه أن يجعلها قاطرة للتنمية الاقتصادية على المستوى الجهوي خصوصا، فإن ذلك سيضمن بكل تأكيد التوازن المجالي المنشود.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

على الرغم من الظرفية الصعبة التي عرفتها بلادنا، فإن الحكومة واصلت تشجيع الاقتصاد الوطني عبر الرفع من ميزانية الاستثمار في قانون مالية 2024، الذي وصل إلى 335 مليار درهم، أما مشروع قانون المالية ديال 2025 فقد وصل هذا المبلغ إلى 340 مليار ديال الدرهم، رقم كبير وغير مسبوق يعكس أهمية الاستثمار في السياسات الحكومية ويبين بالملموس التوجهات الاقتصادية الكبرى لهذه الحكومة.

ولتعزيز هذا التراكم الإيجابي، لابد من الاشتغال أكثر، السيد الوزير المحترم، على دعم وتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز مساهمته في الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، عبر دعم المقاولات الصغرى والمقاولات الصغيرة جدا ومواكبة وتأطير حاملي المشاريع الصغرى والمتوسطة، مما سيمكن من صمود هذه المقاولات الفاعلة ذات النشاط الاقتصادي المهم والتي تلعب دورا مهما في الحفاظ على مناصب الشغل.

في هذا الإطار، نثمن تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار في إطار نظام الدعم الأساسي بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تقل عن 250 مليون درهم.

ولمراعاة الخصوصيات الجهوية والمجالية، نقترح عليكم تمكين المراكز الجهوية للاستثمار من الإشراف أيضا على نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، الذي سيتم إخراجه قريبا، إما في القانون المؤطر لها أو في النصوص التنظيمية المصاحبة لها.

وعلى الرغم من هذه المجهودات الكبيرة والمتواصلة لعمل الحكومة في تحفيز الاستثمار، إلا أننا نؤكد على ترسيخ سياسة حكومية مبنية على أهمية ترسيخ العدالة المجالية الضامنة للتوزيع العادل للاستثمارات والاهتمام بالأقاليم الأقل جاذبية، خصوصا المناطق ذات الطابع الجبلي، بغية تقليص الفوارق المجالية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية العادلة في جميع المناطق.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فرق ومجموعة الأغلبية ندعم بشكل مطلق كل الإجراءات والتدابير الحكومية التي تروم تحديث النصوص القانونية لتسهيل الاستثمار، مشددين على أن هذا الورش يحتاج إلى تكثيف الجهود للرفع من فعالية المراكز الجهوية للاستثمار عبر تبسيط المساطر الإدارية واللاتمركز الإداري للقضاء على كل المظاهر التي تعرقل الاستثمار ببلادنا، من أجل تشجيع استقطاب المشاريع وتحسين مناخ الأعمال وطنيا وجهويا.

وانسجاما مع قناعتنا وتصوراتنا في الأغلبية الحكومية الموحدة والمتماسكة والمتضامنة، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي سعيد شاكر، الذي أخذ الكلمة باسم فرق الأغلبية.

ننتقل إلى كلمة الفريق الحركي، السي مبارك السباعي، في حدود 4 دقائق و30 ثانية.

تفضلوا السيد مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

مما لاشك فيه أن بلادنا وبفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، استطاعت أن تؤسس لعدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية وقانونية لتحسين مناخ الأعمال وتوفير

أرضية ملائمة لدعم الاستثمار، وذلك من خلال التدابير الضريبية المشجعة وتبسيط المساطر عن طريق خلق مراكز جهوية للاستثمار، إلا أن هذا الإصلاح رغم أهميته تظل إلى حد الآن عاجزة عن التفاعل مع رهان الإنصاف المجالي، باعتباره من الركائز الأساسية للنموذج التنموي الجديد وتدعيم الأساس الجهوي في بناء السياسات وتوزيع الموارد الاستثمارية لفائدة الجهات والمناطق ذات المؤشرات الدنيا في مجال التنمية البشرية والمجالية.

السيد الرئيس المحترم،

لابد من التأكيد أننا في الفريق الحركي، مؤمنون ومقتنعون بأن موضوع الاستثمار يجب أن يكون بعيدا عن المزايدة السياسوية الضيقة، مؤكدين على ضرورة فهم واستيعاب خصوصيات المرحلة، من خلال تفعيل كل الإمكانات المتاحة لأجل الدفع قدما بالاستثمار، وخاصة الاستثمار المنتج للشغل بالخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لي أن أذكر بالغاية الفضلى التي على أساسها تم إحداث المراكز الجهوية للاستثمار والمتمثلة في تحقيق نوع من التواصل الإيجابي بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي وجعلها أكثر استجابة لمطالب القوى الإنتاجية، عبر لا مركزة مساطر الحصول على التراخيص الضرورية وإزالة العراقيل التي كانت تعيق مشاريع الاستثمار، وهنا يتعين أن نستحضر الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، حيث قال جلالته حفظه الله: " فالمراكز الجهوية للاستثمار مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود"، انتهى المنطوق الملكي.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن الغاية المبتغاة من هذا التشريع، هو تجسيد الإصلاح على أرض الواقع ومعالجة الإكراهات والتحديات التي يواجهها المستثمرون، فإننا نعتبر في الفريق الحركي، أن العملية الدينامية للاستثمار ببلادنا تحتاج إلى مراجعة السياسة المالية المبنية على منطق محاسباتي ذي عمق اقتصادي واجتماعي.

العملية الاستثمارية تحتاج أيضا إلى معالجة إشكالية المديونية، التي وصلت أرقاما قياسية من شأنها التأثير على مستقبل الأجيال المقبلة، وكذا إقرار إصلاح عميق وشامل لمنظومة الضرائب وفق معايير تفضيلية للمجالات الترابية المهمشة وللمقاولات.

كما نؤكد أيضا، على ضرورة تنزيل فعلي لخيار الجهوية المتقدمة وخروج الحكومة عن ترددها في تفعيل نطاق للاتمركز الإداري ونقل الاختصاصات الذاتية للجهات وباقي الجماعات الترابية.

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، نسجل بأسف شديد عدم التفاعل الإيجابي مع مجموعة من التعديلات التي تقدمنا بها بغاية تجويد المشروع، وذلك من موقع المعارضة الوطنية المسؤولة والبناءة والتي تقدم البديل، ونحن على يقين أن الممارسة وتنزيل المشروع، سيثبت صواب اقتراحاتنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

بنفس الروح والوطنية الصادقة، نسجل تفاعلنا الإيجابي مع المشروع، كما اعتمدته اللجنة الموقرة، داعيا الله أن يوفقنا جميعا لخدمة ما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السي عبد الإله تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

احنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نصوت كذلك بالإيجاب على هاذ مشروع القانون، نظرا للأهمية الاستراتيجية للتنمية فبلادنا، واقتصادا للوقت، سأتفضل بالمداخلة ديالنا لكم (سلمت المداخلة مكتوبة).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن المداخلة ديال فريق الاتحاد العام للشغالين، ستقدم مكتوبة.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

سنقدمها لكم مكتوبة.

المستشار السيد السالك الموساوي:

مع الامتناع عن التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

الامتناع عن التصويت وتقديم المداخلة مكتوبة.

المستشار السيد السالك الموساوي:

لا، لا، غير فالتقرير، غير فالتقرير.

السيد رئيس الجلسة:

إيلا اسمحتو، إيلا اسمحتو، تفضل، المداخلة مكتوبة، السيد الرئيس.

شكرا للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيد الرئيس، السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

مكتوبة حتى هي أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن المداخلة مكتوبة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن أتناول الكلمة في إطار هاذ الجلسة التشريعية التي تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

إذ يعتبر من النصوص التشريعية المهمة المتعلقة بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة، مستحضرين التوجيهات الملكية السامية التي تراهن على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المغرب في قطاعات واعدة، وهي مناسبة نثمن فيها داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل المجهودات التي تبذلها الحكومة في هذا المجال ومساهمتها في التشجيع على الاستثمارات المنتجة والتي ستساهم بدون شك في خلق مناصب شغل قارة، وستقلص من نسب البطالة.

لكن المفارقة، السيد الرئيس، السيد الوزير، القديمة الجديدة وهي: لماذا دينامية التشغيل مازالت محدودة وبيانات المندوبية السامية للتخطيط خير شاهد على ذلك، والمعطيات تشير إلى ارتفاع نسبة البطالة رغم ارتفاع الاستثمار؟

إن دور المراكز الجهوية للاستثمار يجب أن يسمح بالانتقال ببلادنا إلى مرحلة النمو عبر خلق فرص الشغل، ولن يتأتى ذلك إلا بتشجيع وتأطير المقاولات الصغرى والناشئة التي تتدخل في كل مراحل الإنتاج.

ولقد سجل فريق الاتحاد المغربي للشغل خلال لحظة مناقشة مواد هذا القانون العنصر البشري، والذي يعتبر الركيزة الأساسية لنجاح أي استثمار، وفي هذا الإطار رفعت بعض الاقتراحات المتعلقة بتعديل بعض مواد مشروع القانون، ومن بينها إضافة عبارة "الاستثمار يساهم في خلق مناصب شغل قارة ولائقة"، ولم تكن هذه الإضافة اعتباطية، ولكن كان سبقها بعض مشاريع القوانين اللي تقدم بها الفريق واللي كانت تطالب بأن يربط أي إعانة للاستثمار بالحفاظ على مناصب الشغل.

وهذا التعديل واللي تقدم فريق الاتحاد المغربي للشغل وتشبث به داخل اللجنة، وبعد رفضه تم رفعه إلى الجلسة العامة، إيمانا من الاتحاد المغربي للشغل أن الدعم العمومي المخصص لمساعدة المقاولات من المفروض أن يكون مشروطا بمساهمة هذه المقاولات في خلق قيمة مضافة عالية، من ضمنها خلق مناصب شغل محترمة للالتزامات الاجتماعية للمقاولات، مناصب شغل قارة، مناصب شغل حقيقية، مناصب شغل التي تكون دائمة ومستدامة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بناء على الاعتبارات التي سبق ذكرها، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سوف نصوت بالإيجاب كما صوتنا في اللجنة، وهدفنا أن نساعد من خلال هذا التصويت على جعل هاذ المنظومة الاستثمارية مساهمة في خلق مناصب الشغل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، السيدة مينة حمداني، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.. أظن ما كاينينش الإخوان ديال مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار المحترم، السي لحسن نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

جوج دقائق ما كتسعفنيش باش ندير التقرير كله، غادي نديرو تركيزومن بعد غادي نعطيك ذاك الشي مكتوب السيد الرئيس.

إن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار في المغرب يمثل جزءا من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي، وفي هذا السياق هناك مجموعة ديال الملاحظات بالنسبة للمشروع:

أولا، كيتجلى المشروع بأن هناك قلة الكفاءات المؤهلة قد تعاني بعض المراكز الجهوية من نقص في الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لتقديم الخدمات المطلوبة وبجودة عالية.

كاين عدم التناسق بين المناطق قد يؤدي منح صلاحيات أكبر للمراكز الجهوية إلى تفاوت مستوى الخدمات المقدمة لمختلف المناطق، حيث يمكن أن تكون بعض الجهات أفضل تجهيزات من غيرها.

رغم التجهيزات، الصلاحيات الجهوية قد تظل بعض القرارات الحيوية تعتمد على الإدارات المركزية، مما يؤدي إلى تباطؤ العملية.

مشكل الرقمنة كذلك، قد تواجه بعض المراكز صعوبة في تمويل البنية التحتية الرقمية، مما يؤثر على فعالية تقديم الخدمات.

هذا بالنسبة للموضوع الأول حول المراكز الجهوية.

بالنسبة لإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، كاين كذلك ملاحظات: ضرورة إشراك ممثلين من القطاع الخاص في اللجان، قد يؤدي إلى تضارب في المصالح، إذا لم تكن هناك شفافية كافية.

قد تتعرض اللجان الجهوية لضغوطات من الفاعلين المحليين، سواء السياسي والاقتصادي، مما قد يؤثر على نزاهة قراراتها.

كذلك، هناك نقص التنسيق مع الحكومة المركزية، في بعض الأحيان قد تكون المشاريع الجهوية بحاجة إلى دعم أو موافقات مركزية، وقد يؤدي نقص التنسيق بين لجان الجهة والحكومة المركزية، نمشي مباشرة لأنه جوج دقائق قليلة.

إذن نمشي مباشرة أن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار في المغرب، يعد خطوة ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز اللامركزية الاقتصادية، ومع ذلك يجب مواجهة التحديات المرتبطة بالكفاءات والشفافية والتنسيق، لضمان تحقيق نتائج ملموسة لتصنيف التنمية الاقتصادية الشاملة.

بناء على ما سبق، شي حوايج آخرين ما قلتهومش.. بناء على ما سبق سنمتنع عن التصويت على المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم، السي لحسن نازهي، من فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة للمستشار السي خالد السطي في حدود دقيقة و30 ثانية.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، وباسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعاودو نجددو التهاني ليك وللسيد الأمين وكذلك للسيد الوزير، نتمنى لكم التوفيق.

أكيد، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية، المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.24... إلخ.

السيد الوزير،

هاذ النص هذا بطبيعة الحال أكيد من شأنه قلنا تغيير الإطار القانوني المتعلق بالاستثمار وتحسين جاذبية بلادنا للاستثمار، من خلال تعزيز حكامة تدبير المراكز الجهوية للاستثمار وجعلها تحت وصاية السيد رئيس الحكومة.

كاين مجموعة الأهداف الأخرى، الوقت ما غيسعفناش باش نذكرو التفاصيل كاملة، ولكن نعاود نذكر السيد الوزير، احنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سبق تقدمنا بمجموعة ديال التعديلات في اللجنة، واللي هي 8 تعديلات، همت بالأساس مواكبة رواد المقاولات وإطلاعهم على المستجدات وجعل رئيس الجهة رئيسا لاجتماعات اللجنة، نظرا للمكانة التي أصبحت تحظى بها الجهة، خصوصا وأن القضية ديال جلب أو هاذ الاستثمار هو من الاختصاص الذاتي للجهة أو مجلس الجهة.

الرفض ديالكم دفعنا على أننا نتشبثو بواحد التعديل ورفعناه للجلسة العامة، واللي عندو علاقة بطبيعة الحال بنشر التقرير أو التقارير ديال التقييم ديال المراكز للعموم وليس فقط للأعضاء، في إطار بطبيعة الحال باش تكون المعلومة متاحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

عندي فقط 2 نقيطات السيد الرئيس.. 2 دقايق.. واخا عنصوت معك زعما! آه وشفتي.

قلنا تحسين جاذبية الاستثمار لابد خصنا مجموعة دالنقط، احنا كنقابة خصنا نردو فيها البال، خص إخراج القانون ديال النقابات،

ولكن يكون فيه تشاور موسع وفق التوجيهات ديال صاحب الجلالة.

المسألة الثانية كذلك احنا عندنا، كانت في الاتحاد الوطني ضرورة إخراج القانون ديال النقابات المهنية، واعطينا النقابات القوية والحقيقية، ثم إصلاح القضاء، ثم توفير المناصب ديال الشغل بشكل كافي، على أساس ربطها بطبيعة الحال بالاستثمار والعدالة الجهوية.

وسنصوت بالإيجاب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

استوفينا المداخلات في المناقشة العامة.

السيد الوزير،

راه يمكن لكم أخذ الكلمة للرد على المداخلات إذا رغبتم في ذلك، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي، إيلا عندكم رغبة.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى المغيرة أو المتممة للمواد: 4 (الفقرة الثانية-البندين "أ" و"ج") و15 و24، وعنوان الباب الأول من القسم الثاني، والمواد 29 (البند "ج")، و30، 31 وعنوان القسم الثالث من القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.18 بتاريخ 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019).

أعرض المادة 4 (الفقرة الثانية البندين "أ" و"ج") للتصويت: (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض **المادة 15** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

أعرض **المادة 24** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

أعرض عنوان الباب الأول من القسم الثاني: (كما ورد)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض.. السي صبري، السي كمال أنا اللي كنسير الجلسة.

إذن أعرض **المادة 29** (البند "ج"): (كما وردت)

الموافقون= 31؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 30: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل.

تفضلوا أستاذة مينة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل هو اللي تكلمنا عليها قبيلا فالمداخلة ديالنا، المادة 30 "بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن تمنح استثناءات في مجال التعمير وفق الشروط وحسب الكيفيات المنصوص عليها في هذه المادة لفائدة كل مشروع استثمار"، وأضفنا "يساهم في خلق مناصب شغل" إلى آخر الفقرة، لكون الدعم العمومي مخصص لمساعدة المقاولات، ومن المفروض أن يكون هذا الدعم مشروط بمساهمة هذه المقاولات في خلق قيمة مضافة عالية، من ضمنها خلق مناصب شغل، احتراما لالتزاماتها الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

رأي الحكومة؟

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

التعديل المقترح غير مقبول لأن القطاعات المعنية بالاستثناءات في مجال التعمير هي الصناعة والفندقة فقط، لدوافع استراتيجية وهي قطاعات تساهم فعليا في خلق فرص الشغل لا صناعة ولا فندقة بدون خلق مناصب الشغل، وبالتالي لا داعي لإضافة هذه العبارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 10؛

المعارضون= 19؛

الممتنعون= 02؛

إذن تم رفض التعديل.

أعرض المادة للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 19؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 10.

إذن تم التصويت على المادة، السي صبري..

أعرض **المادة 31** للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **عنوان القسم الثالث**: (كما ورد)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة الأولى** برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة الثانية: التي تنسخ وتعوض، أحكام المواد: 6 و7 و10 و13 و18 و25 و29 (البند "ب") و34 (الفقرتان الثالثة والرابعة) و36 و37 و39 و40 و41 من القانون السالف الذكر رقم 47.18:

أعرض **المادة 6** للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 7** للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 10** للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 13** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 18: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة للسيد لحسن نازهي من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل.

<u>المستشار السيد لحسن نازهي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 18 "يحدد المخطط التنظيمي للمركز بالنظر للمهام الموكولة إليه.." إلى آخره كنضيفو، "يحدد المخطط التنظيمي لجميع المراكز الجهوية بشكل موحد وتسند إليها الموارد البشرية والإمكانيات المادية بالنظر إلى المهام الموكولة إليه وإلى المؤهلات الاقتصادية للجهة وفرص الاستثمار..".

كذلك التعديل الثاني "إبداء رأي مطابق"، أضيف "دون الإخلال باختصاصات وصلاحيات مجالس الجماعات ورؤسائها"، التأكيد على جميع المراكز بشكل موحد بدل الإبقاء على مصطلح "المركز" لتجويد النص.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير رأي الحكومة.

<u>السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

موقف الحكومة من التعديل المقترح هو غير مقبول، لأن الهدف هو جعل هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار تتلاءم مع خصوصية كل جهة، والحكومة هي الضامن للتناسق المؤسساتي، كما أن المصادقة على

هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار تدخل ضمن اختصاصات المجالس الإدارية.

الجزء الثاني من التعديل المقترح لا يتعلق بهذه المادة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 09؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون = 02.

إذن أعرض **المادة 18** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون = 06؛

المادة 25: (كما عدلتها اللجنة)، ورد بشأنها تعديل من السيد المستشار خالد السطي، الكلمة له لتقديم التعديل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

دابا نقدم المقترح فيه 2 دقائق والمداخلة فيها دقيقة ونصف، ماشي مشكل السيد الرئيس، هذا هو النظام الداخلي ما عندنا مشكل.

السيد الوزير،

احنا هذا التعديل، كما قلت لك في اللجنة، في إطار الحق في الحصول على المعلومة وإضفاء مزيد من الشفافية على تدبير هذه المراكز وكذلك على غرار عدد من المؤسسات الدستورية أو المؤسسات الوطنية في بلادنا اللي كتنشر التقارير ديالها للعموم وتتكون متاحة، سواء للرأي العام بصفة عامة، للمهتمين، للإعلاميين، للمهنيين، إلى آخره، أنتم فكرتو أو لا ربما هذا التقرير قلتو يتوزع فقط بين الأعضاء ديال اللجنة، لذلك احنا رفعنا هاذ المقترح ونتمناو على أنكم تستاجبو السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رأي الحكومة..

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المقترح غير مقبول من طرف الحكومة، لأن التقرير يسلم إلى أعضاء المجلس الإدارة كما قلتم، كما أن مجلس الإدارة يتوفر على موقع إلكتروني رسمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 09؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 02.

إذن أعرض **المادة 25** للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 11.

أعرض **المادة 29** (البند "ب") للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 34** (الفقرتان الثالثة والرابعة) للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 36** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 37** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 39** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 40** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 41** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة الثانية** برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 24؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 07.

المادة الثالثة المتممة لأحكام القانون السالف الذكر رقم 47.18 بالمواد 4 مكررة و15 مكررة و30 مكررة و42 مكررة و44 مكررة مرتين، هاذو متممة للقانون.

المادة 4 مكررة: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذة مينة، تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

ملاءمة مع التعديل السابق، فإننا فريق الاتحاد المغربي للشغل كيقترح في المادة 4 مكررة إضافة "بعد إعداد مشاريع اتفاقيات الاستثمار المساهم في خلق مناصب الشغل المندرجة في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

موقف الحكومة من التعديل المقترح هو غير مقبول، لأن في الأصل هذا هو المعمول به حاليا، خلق مناصب الشغل من المعايير الرئيسية للاستفادة من نظام الدعم الأساسي، تماشيا مع مقتضيات القانون الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار، وبالتالي لا داعي إلى إضافة هذه العبارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 09؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 02.

إذن أعرض **المادة 4** مكررة للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 21؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 09.

أعرض **المادة 15** مكررة للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة 30** مكررة للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 42** مكررة للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 42** المكررة مرتين للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة الثالثة** برمتها للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 23؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 09.

المادة الرابعة المتممة للقسم الثاني من القانون السالف الذكر رقم 87.18 من الباب الأول المكرر، والمتضمنة للمواد 30 مكررة مرتين و30 مكررة ثلاث مرات.

أعرض **الباب الأول المكرر** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة 30 المكررة مرتين** للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة 30 المكررة ثلاث مرات** للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة الرابعة** للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة الخامسة** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة السادسة** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة السابعة** للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض **مشروع القانون برمته** للتصويت: (كما تم تعديله)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار**.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية للاستثمار.

لقد شكل تشجيع الاستثمار وتطويره لبنة أساسية في الرؤية الاقتصادية والتنموية لجلالة الملك نصره الله منذ توليه العرش، حيث دعا في العديد من المناسبات الى إعطاء العناية اللازمة للاستثمار

وتشجيعه والإلمام بمواطن الخلل ومعالجتها، لتجاوز الصعاب التي تواجه المستثمرين، خاصة في علاقتهم مع الإدارة، كان أولها خطابه المؤرخ في 12 أكتوبر 1999 أمام المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم بالدار البيضاء الذي أعلن فيه عن تشكيل لجنة خبراء تحت الرئاسة الفعلية لجلالته، وأيضا الرسالة التي وجهها جلالته الى المشاركين في ندوة دعم الأخلاقيات بالمرفق العام بتاريخ 29 أكتوبر 1999 التي تعتبر إطارا مرجعيا لاشتغال المراكز الجهوية للاستثمار، كما دعا في مناسبات عديدة لا يتسع المجال لذكرها إلى إعطاء دفعة جديدة للاستثمار، أهمها خطاب جلالته بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017 الذي كان قويا في هذا الاتجاه، و بنفس المناسبة بتاريخ 07 يوليوز 2018، وبمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة سنة 2022.

لقد ساهمت الإصلاحات التشريعية التي باشرتها بلادنا في مجال الاستثمار في السنوات الأخيرة في توفير بيئة تشريعية داعمة للاستثمار من خلال إصلاح العديد من القوانين المؤثرة على بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال، ومن أبرزها القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية للاستثمار، وأيضا القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الهادفين الى تحفيز الاستثمار؛ وتحقيق الحوكمة؛ وتوفير الضمانات؛ وتسهيل الاستثمار عبر أدوات وإجراءات تنظيمية جديدة.

وفي هذا الإطار ونظرا لأهمية هذا المناخ لجذب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على ضخ استثمارات جديدة وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة، لابد من إعطاء دفعة جديدة للمراكز الجهوية للاستثمار وخلق جيل جديد من هذه المراكز قادر على مواكبة التطورات التي يعرفها المجال، يستجيب لمختلف متطلبات التنمية، ويكون في مستوى التطلعات، وذلك نظرا لدورها المحوي خلال هذه المرحلة الراهنة.

ومن خلال هذا المشروع المغير والمتمم للقانون 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار الذي يتكون في مجمله من سبع مواد، تغير وتتمم بعض المقتضيات الواردة في القانون 47.18، وتنسخ بعض المواد وتعويضها بأخرى، وتضيف مواد جديدة، يتضح بجلاء أهمية الإضافات النوعية التي سيتم إدخالها على هذا القانون.

إن التعديلات الجديدة التي أتى بها هذا المشروع تنم عن فهم عميق لمكامن الخلل والصعاب التي أصبحت تواجه المستثمرين في علاقتهم بالإدارة، وعن أهمية الربط بين تحفيز الاستثمارات ومسألة تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية وتسريعها.

وهكذا فإن المقتضيات الجديدة، وخاصة تلك التي تمنح للمراكز الجهوية للاستثمار صلاحيات واسعة في مجال الاستثمار لتمكينها من الإشراف الشامل على مختلف المشاريع الاستثمارية في إطار التنسيق مع مختلف المتدخلين، أو تلك المتعلقة بالتقرير في مجال التعمير والطعن في هذه القرارات، أو تلك المحددة لأجال معالجة ملفات الاستثمار، يجب أن تفهم في إطار واحد وقناعة واحدة، هي أن الإصلاح أو الإقلاع الاقتصادي رهين في بعض جوانبه بالإصلاح الإداري، وهو الأمر الذي يفيد ضرورة إصلاح العلاقات بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي، وذلك عبر تطويرها وتحديثها وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها، لجعلها فعالة ومجدية في خدمة الاستثمار والمستثمر، مع تعزيز الإطار الجهوي في بعده الاقتصادي، وتجسيد سياسة القرب من المستثمر.

واعتبارا لمفهوم التدبير اللامتمركز للاستثمار كإحدى الاليات المستعملة في مجال الاستثمار، فإن الأمر يتطلب الاهتمام بالمراكز الجهوية للاستثمار وتأهيلها وجعلها مخاطبا وحيدا للمستثمرين، لا سيما في هذه المرحلة التي تشهد العديد من التحولات والتطورات الهامة، بالإضافة إلى الرهانات الكبرى والخيارات الاستراتيجية لبلادنا التي تم وضعها لمواجهة التحديات التي تفرضها إكراهات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل الاستجابة لتطلعات ومتطلبات المواطنين.

نتمنى صادقين أن يكون مشروع القانون هذا فرصة سانحة للنهوض بالاستثمارات، سيما وأنه أعطى للمراكز الجهوية للاستثمار اختصاصات وصلاحيات جديدة لم تكن متاحة له من ذي قبل، ذات امتداد جهوي قادر على احتضان ودعم نسيج مقاولاتي مهم، والذي يشكل نسبة كبيرة من النسيج الاقتصادي الوطني، إنها المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي تعتبر خزانا كبيرا لليد العاملة.

إن ما نود التأكيد عليه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة، هو أنه رغم أهمية المقتضيات الجديدة التي يحملها مشروع القانون رقم 22.24 الذي نوافق عليه، إلا أن تحفيز الاستثمار وقطف ثماره بشكل كامل، مرهون بجعل المراكز الجهوية للاستثمار فاعلا حقيقيا في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وطنيا وجهويا، وأيضا تمكينها من الوسائل القانونية والمالية والبشرية ذات المهارات في المجالات التقنية والقانونية والاقتصادية الكفيلة بتأهيلها، من أجل الاضطلاع بأدوار طلائعية ورائدة في مواجهة التحديات والمسؤوليات الملقاة عليها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18

المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار الذي يهدف إلى تعزيز دور هذه المراكز وتبسيط المساطر الإدارية، غير أن الملاحظ في طيات هذا المشروع أنه لا يحد من إشكالية البيروقراطية وتقاطباتها، فرغم وعوده بتبسيط الإجراءات الإدارية، قد لا ينجح في القضاء على البيروقراطية المعقدة التي لا تزال تعيق المستثمرين، خاصة في المناطق القروية والمهمشة كما أن هذه المراكز قد تواجه تحديات تنفيذية وصعوبات في تكييف البنيات الإدارية مع متطلبات المستثمرين، فضلا عن عدم تمكين الجهات بالشكل المطلوب، خصوصا وأن المشروع يهدف إلى تعزيز اللامركزية في عملية الاستثمار، حيث نجد أن هذه المراكز قد لا تتمتع بالاستقلالية الكافية عن الإدارة المركزية، وبالتالي قد يبقى القرار الاقتصادي محصوراً في المركز، مما يحد من قدرة المراكز الجهوية على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة لصالح المستثمرين المحليين.

من جهة أخرى، تبقى العديد من الإجراءات المقدمة في المشروع غامضة وغير واضحة، حيث أن بعض الأحكام المتعلقة بالطعون والاستثناءات الخاصة بمجال التعمير، لا تزال غير واضحة، خاصة أن الاستثناء شمل فقط الوحدات الفندقية، والأصح أن الأمر يجب أن يمتد إلى عمليات التنشيط السياحي بشكل عام، خصوصا في مناطق العالم القروي في إطار تعزيز العدالة المجالية، حيث عدم تمديد الاستثناء يضع السياحية داخل المجال القروي خارج مسطرة الترخيص، وبالتالي هذا الغموض قد يخلق صعوبات في التطبيق، مما يؤدي إلى نزاعات قانونية وتأخير في المشاريع الاستثمارية، ويضعف هامش الشفافية والمساءلة، على اعتبار وجود مخاوف من أن المشروع لا يتضمن آليات قوية للمساءلة والشفافية داخل المراكز الجهوية دون ضوابط واضحة لقياس الأداء أو مراقبة تنفيذ السياسات، ما قد يؤدي ذلك إلى تقليص فعالية المراكز وإضعاف الثقة في دورها.

في المجمل، رغم أن مشروع قانون رقم 22.24 بتغييروتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار يمثل خطوة نحو تحسين بيئة الاستثمار في المغرب، إلا أنه يتطلب تحسينات لضمان فعاليته واستجابته للتحديات المحلية والجهوية، خاصة المتعلقة بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية عن طريق تحفيز الاستثمار في مختلف جهات المملكة وعدم تركيزه في محور طنجة- الدار البيضاء.

3) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة لدراسة ومناقشة مشروع قانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

واسمحوا لي في البداية، أن أتقدم إليكم، السيد الوزير المحترم، بأحر التهاني والتبريكات على الثقة المولوية التي حظيتم بها بتعيينكم على رأس هذا القطاع الحكومي الهام، متمنيين لكم كامل التوفيق والسداد في مهامكم. ونعبر لكم، عن استعدادنا الدائم، للتعاون معكم بهدف تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبيته للاستثمار وتنزيل الأوراش الاستراتيجية لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس؛

إن مشروع هذا القانون يأتي في سياق مواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2018، إذ دعا جلالته من خلاله إلى "تفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها".

وكما لا يخفى علينا جميعا، فمشروع هذا القانون يكتسي أهمية بالغة، من خلال المضامين التي جاء بها والتدابير المستجدة، والتي ستمكن المراكز الجهوية للاستثمار من القيام بأدوار طلائعية كبرى تكون قاطرة لتنمية العملية الاستثمارية، وتحقيق التواصل الإيجابي بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي.

وهو ما سيمكنها من تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية أولا إلى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص وخلق 550 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026، وثانيا في تقوية التوزيع الحالي بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص في أفق سنة 2035 تماشيا مع متطلبات تنزيل النموذج التنموي.

وأيضا مواكبة التنزيل السليم للقانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

وفي هذا الإطار، لابد في البداية أن ننوه بمجهودات الحكومة الرامية إلى تعزيز الاستثمار من خلال تجويد الإطار المؤسساتي وآليات الحكامة المتعلقة بالاستثمار، وذلك من خلال:

- إحداث قطاع مكلف بالاستثمار تابع للسيد رئيس الحكومة؛

- وضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، والذي فوض بعض من صلاحياته لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

- وضع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والصادرات تحت وصاية وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

- إحداث اللجنة الوطنية للاستثمارات.

كما نثمن حصيلة اللجان الوطنية للاستثمار منذ تفعيل الميثاق، حيث تم عقد 5 لجان، والموافقة على 115 مشروعا، بقيمة 173 مليار درهم، وإحداث 96.000 فرصة شغل.

السيد الرئيس؛

بالعودة إلى أهداف مشروع هذا القانون نجدها تنصب في اتجاه:

أ. مواكبة الدينامية التي يعرفها قطاع الاستثمار ببلادنا، سيما وأن هذا الأخير يأتي في سياق التوجيهات الملكية السامية التي تراهن على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المغرب في قطاعات واعدة؛

ب. تعزيز مهام ودور المراكز الجهوية للاستثمار؛

ت. الرفع من فعالية المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الموحدة للاستثمار؛

ث. تنزيل الحكامة الموحدة واللامركزية للاستثمار؛

وهي أهداف لا يمكننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى أن ننخرط، وبكل مسؤولية، في المشاركة في تنزيلها، وذلك بهدف تعزيز مكانة المراكز الجهوية للاستثمار، وترسيخ دورها باعتبارها رائدا في دعم الاستثمار واستقطابه، وفي الترويج للمؤهلات الاقتصادية ولفرص الاستثمار بجهات المملكة، وفي تعزيز جاذبية مجالها الترابي. وذلك وفق الإطار الذي حدده لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث أكد جلالته على أن "المراكز الجهوية للاستثمار مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود".

السيد الوزير المحترم؛

إن مناقشة مشروع هذا القانون، هي مناسبة أيضا للوقوف على بعض المعيقات التي تحد من الاستثمار وفعاليته، وذلك بهدف إزالة هذه المعيقات وتيسير عمل المستثمرين وتحفيزهم. وذلك على غرار:

- إشكالية الولوج إلى العقار الذي يشكل محركا أساسيا للاستثمار؛

- الولوج إلى التمويل، حيث يتعين على القطاع البنكي أن يقوم بدور أكثر فاعلية في هذا الإطار؛

- وكذا إشكالية تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والذي يتعين تعزيز المجهودات المبذولة على مستوى هذا الورش الهام.

السيد الوزير المحترم؛

في الختام، وإذ ننوه بتفاعلكم الإيجابي مع التعديلات المقدمة من قبل فريقنا وباقي الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس، والتي جاءت تهدف إلى تدقيق وتجويد مشروع هذا القانون، نجدد لكم، تثميننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمقتضيات التشريعية الهامة التي جاء بها مشروع هذا القانون، والذي يعد مبادرة تشريعية مهمة من حيث التعاطي مع ملفات الاستثمار، ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4) تتمة مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار (CRI) وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار في المغرب يمثلان جزءاً من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي في هذا السياق، هناك مجموعة من المقترحات المتعلقة بإصلاح هذه المراكز واللجان الجهوية الموحدة، مع التركيز على الإيجابيات والسلبيات المحتملة.

1- إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار (CRI) وتتجلى في:

- تحسين خدمات المواكبة: تعزيز قدرات المراكز الجهوية للاستثمار في تقديم خدمات استشارية شاملة للمستثمرين المحليين والأجانب، مثل تقديم الدعم القانوني، المالي، والتقني خلال جميع مراحل المشروع الاستثماري؛

- تحديث البنية التحتية الرقمية: رقمنة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، مما يسهل تقديم طلبات الاستثمار عن بعد ومتابعتها إلكترونياً؛

- تفعيل نظام "المسار السريع" للمشاريع الكبرى: تخصيص مسار سريع للمشاريع الاستثمارية الكبرى أو الاستراتيجية التي تسهم في التنمية الاقتصادية، مما يقلل من البيروقراطية ويسرع الموافقات؛

- التفويض الجهوي للقرارات: منح المراكز الجهوية صلاحيات أوسع لاتخاذ قرارات مباشرة بشأن منح التراخيص والموافقات بدون الحاجة إلى العودة للإدارات المركزية في كل صغيرة وكبيرة.

الإيجابيات:

- تبسيط الإجراءات الإدارية: تحسين تجربة المستثمرين من خلال تبسيط المساطر وتقليص عدد الإجراءات والوثائق المطلوبة؛

- تشجيع الاستثمار الجهوي: بتعزيز قدرات المراكز الجهوية، سيتم جذب المزيد من الاستثمارات إلى الأقاليم الأقل تنمية، مما يساهم في تقليص الفوارق الاقتصادية بين المناطق؛

- زيادة الشفافية: الرقمنة تتيح تتبع الملفات الاستثمارية بشكل

أفضل وتقلل من فرص الفساد والرشوة؛

- تحفيز التنافسية: تمكين المراكز الجهوية من التنافس على جذب الاستثمارات بفضل تحسين الخدمات وسرعة الاستجابة لطلبات المستثمرين.

السلبيات:

- قلة الكفاءات المؤهلة: قد تعاني بعض المراكز الجهوية من نقص في الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لتقديم الخدمات المطلوبة بجودة عالية. عدم التناسق بين المناطق قد يؤدي منح صلاحيات أكبر للمراكز الجهوية إلى تفاوت في مستوى الخدمات المقدمة بين مختلف المناطق، حيث يمكن أن تكون بعض الجهات أفضل تجهيزاً من غيرها؛

- المركزية المخفية: رغم تعزيز الصلاحيات الجهوية، قد تظل بعض القرارات الحيوية تعتمد على الإدارات المركزية، مما يؤدي إلى تباطؤ العملية.

تكاليف الرقمنة: قد تواجه بعض المراكز صعوبة في تمويل البنية التحتية الرقمية، مما يؤثر على فعاليتها في تقديم الخدمات.

- إحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتتجلى في:

• توحيد الجهات المعنية بالاستثمار: كتجميع كل الإدارات والهيئات المعنية بمنح التراخيص والموافقات الاستثمارية في لجنة واحدة على مستوى كل جهة، مما يسهل التواصل والتنسيق بين الجهات؛

• إعطاء اللجان صلاحيات تقريرية: تعزيز صلاحيات اللجان الجهوية الموحدة لتصبح قادرة على اتخاذ قرارات نهائية بشأن المشاريع الاستثمارية، دون الرجوع إلى المستويات المركزية؛

• التسريع في دراسة الملفات: وضع سقف زمني ملزم للجان الجهوية للبت في طلبات الاستثمار، مما يمنع تأخير المشاريع بسبب البيروقراطية؛

• إشراك الفاعلين المحليين: إشراك ممثلين عن القطاع الخاص، المجتمع المدني، والهيئات المنتخبة المحلية في هذه اللجان لضمان مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في القرارات الاستثمارية.

السلبيات:

- إمكانية التضارب في المصالح: إشراك ممثلين عن القطاع الخاص في اللجان قد يؤدي إلى تضارب في المصالح إذا لم تكن هناك شفافية كافية. ضغوط محلية: قد تتعرض اللجان الجهوية لضغوط من الفاعلين المحليين، سواء السياسيين أو الاقتصاديين، مما قد يؤثر على نزاهة قراراتها؛

- نقص التنسيق مع الحكومة المركزية: في بعض الأحيان، قد تكون المشاريع الجهوية بحاجة إلى دعم أو موافقات مركزية، وقد يؤدي نقص التنسيق بين اللجان الجهوية والحكومة المركزية إلى تأخير هذه المشاريع؛

- صعوبة التنفيذ الفعلي في كل الجهات تختلف الجهات المغربية في قدراتها الإدارية والتنظيمية، وقد تجد بعض الجهات صعوبة في إنشاء لجان فعالة بسبب نقص الكوادر المؤهلة أو الإمكانيات اللوجستية.

التوصيات:

1. التكوين والتأهيل: من الضروري التركيز على تكوين وتدريب الكفاءات المحلية في المراكز الجهوية للاستثمار لضمان تقديم خدمات عالية الجودة، وتجنب الاختلاف في الكفاءة بين الجهات؛

2. الرقابة والشفافية: تعزيز آليات الرقابة والشفافية لضمان أن تكون القرارات الاستثمارية عادلة وشفافة، وذلك من خلال نشر تقارير دورية عن نشاطات المراكز واللجان؛

3. التنسيق بين الجهوي والمركزي: ضرورة وجود قنوات تواصل وتنسيق مستمر بين المراكز الجهوية واللجان الموحدة مع الوزارات والإدارات المركزية لضمان الانسجام في تنفيذ المشاريع الكبرى؛

4. دعم الجهات الأقل تنمية: توفير دعم خاص للجهات التي تعاني من نقص في الإمكانيات الإدارية أو اللوجستية لتطوير المراكز الجهوية وضمان تقديم خدمات موحدة على المستوى الوطني؛

5. تشجيع الاستثمارات المحلية: يجب أن تشمل الإصلاحات حوافز خاصة لتشجيع الاستثمار المحلي، سواء من قبل المستثمرين الوطنيين أو المغاربة المقيمين بالخارج لتعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة بين الجهات.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار في المغرب يعد خطوة ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز اللامركزية الاقتصادية. مع ذلك، يجب مواجهة التحديات المتعلقة بالكفاءة الشفافية، والتنسيق لضمان تحقيق نتائج ملموسة تسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة لكل الجهات. بناء على ما سبق سنمتنع عن التصويت على المشروع.

5) تتمة مداخلة المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمناسبة في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان

الجهوية الموحدة للاستثمار.

وهو النص الذي من شأنه تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالاستثمار وتحسين جاذبية بلادنا للاستثمار من خلال تعزيز حكامة تدبير المراكز الجهوية للاستثمار وجعلها تحت وصاية رئيس الحكومة.

كما يهدف هذا القانون إلى الرفع من مسؤولية المراكز الجهوية للاستثمار، في اتخاذ القرار وتعزيز دورهم في تتبع القرارات المتخذة من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار وتنزيل مشاريع الاستثمار، وتعزيز التنسيق بين المراكز، كمحرك للاستثمار، ومختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي، إلى جانب تأطير منح الاستثناءات في مجال التعمير وتقوية المسطرة المتعلقة بمعالجة الطعون.

وفي هذا السياق، تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس مواكبة رواد المقاولات وإطلاعهم على المستجدات؛ وجعل رئيس الجهة رئيسا لاجتماعات اللجنة نظرا للمكانة التي أصبحت تحتلها الجهة ولأن اختصاص جذب الاستثمار اختصاص ذاتي لمجلس الجهة.

لقد دفعنا عدم تفاعل الحكومة إيجابا مع تعديلاتنا إلى التشبث بالتعديل المقترح بخصوص نشر تقارير تقييم المراكز الجهوية للاستثمار على المواقع الإلكترونية للمجالس فضلا عن توجيهها إليه. ومن شأن هذا التعديل أن يضمن الحق في الحصول على المعلومة وإضفاء مزيد من الشفافية على تدبير هذه المراكز.

السيد الوزير المحترم،

إن تحسين جاذبية بلادنا للاستثمار، وفضلا عن القوانين ذات الصلة، محالة عبر التسريع بـ:

- إخراج قانون الإضراب بما يضمن معادلة تأمين الحق في الإضراب كحق دستوري وضمان حرية العمل؛

مع ضرورة توسيع الاستشارة بشأن مقتضياته تنزيلا لمضامين الخطاب الملكي السامي ليوم 9 أكتوبر 2015 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة، حيث دعا جلالته إلى:

• "إجراء استشارات واسعة والتحلي بروح التوافق البناء، ما يضمن حقوق الفئة العاملة ومصالح أرباب العمل ومصلحة الوطن"؛

• إخراج قانون النقابات المهنية بما يضمن الدمقرطة والمحاسبة وتنظيم الحقل النقابي. وبالمناسبة فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب؛

• إصلاح القضاء/ العدل لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء، مع تمكين هذا الجهاز من كل الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية واللوجستيكية لأداء مهامه.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 191

التاريخ: الثلاثاء 9 جمادى الأولى 1446هـ (12 نوفمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 06 نونبر 2024، إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 16 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 05 أسئلة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 12 نونبر 2024، تقدم به السيد المستشار المحترم خالد السطي، وبعد إحالة هذا الطلب إلى الحكومة أعربت عن استعدادها للتفاعل معه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وموضوعه "مآل مشروع النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي".

وقبل ذلك، أهنئكم السيد الوزير المحترم بالثقة المولوية السامية، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهامكم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مآل مشروع النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد عز الدين المداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمون،

السيد الرئيس،

سعيد بتواجدي مباشرة بعد تعييني في هاذ الصرح الكبير، أشكركم على حفاوة الاستقبال، وأتمنى أن أكون عند حسن ظن صاحب الجلالة، وعند حسن ظن كل المغاربة عبر ممثليهم في مجلس النواب ومجلس المستشارين.

دور الموارد البشرية أساسي واستراتيجي، هاذي قناعة فكرية وقناعة ميدانية، لأنه تدرجت في مراكز المسؤولية ولمست عن قرب الدور المحوري والأساسي للموارد البشرية من أساتذة وموظفين، وما إلى ذلك.

الوزارة لابد أن تستمر في إعطاء مكانة خاصة لتثمين الموارد البشرية بقطاع التعليم العالي في إطار تنزيل مضامين القانون الإطار.

ثانيا، المقاربة التشاركية قناعة عميقة، لأنني أتيت من الجامعة ولابد من الإنصات لكل الفرقاء والشركاء الاجتماعيين، لأنه بحكم الدستور

عندهم الاختصاصات ديالهم، وبحكم الوطنية ديالهم والمساهمة ديالهم، تيجيبو بزاف دالحوايج وتيثيرو الانتباه على مجموعة ديال المسائل اللي لا ربما العمل اليومي يقدر ينسي المسؤول كيف ما كان موقعه من هاذ الانشغالات وهاذ الاهتمامات.

تم اعداد مسودة ودراستها وتجويدها بشراكة مع النقابات الأكثر تمثيلية الثلاث، هناك دليل مرجعي قامت الوزارة ببلورة مسودة دليل مرجعي وفق نفس المنهجية التشاركية، تمت إحالة مسودة الدليل المرجعي على أنظار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، قصد الدراسة وإبداء الرأي، ومن الأسس كذلك ديال العمل ديال الوزارة وديال العبد الضعيف وهو احترام المؤسسات الدستورية، وهاذ المؤسسات الدستورية بالضبط، لأنه هي اللي قريبة لنا، والأخذ برأيها، لأنه عملت فيها لمدة 5 سنوات، وكنت أترأس لجنة الحكامة، فهناك عمل جبار لابد أن نأخذ به في كل ما سيأتي إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كما لا يخفى عليكم أنه لا يمكن النهوض بالتعليم العالي دون الاهتمام بالعنصر البشري.

فإذا كان النظام الأساسي للأساتذة الباحثين قد خرج للوجود، وتم التوافق عليه، فإنه في المقابل أخلفت الوزارة الموعد مع مكون أساسي من مكونات التعليم العالي، ألا وهم الموظفون الاداريون والتقنيون المتصرفون والمهندسين والتقنيين والمساعدين الإداريين والمحررين والملحقين التربويين، وغيرهم.

الهيئة الإدارية التي تقع على عاتقها العديد من المهام، والتي بدونها لا يمكن أن تنجح العملية التعليمية، ولا يمكن أن يكون هناك لا بحث علمي ولا ابتكار في هذا القطاع.

لقد خرج النظام الأساسي للأساتذة بشكل منفرد، بعد أن كان الوزير السابق قد صرح تحت هذه المؤسسة الدستورية بتاريخ 14 دجنبر 2021، أن الوزارة ستخرج نظاما أساسيا موحدا يضم الأساتذة الباحثين والموظفين الإداريين، فأين وصل النظام الأساسي للموظفين الإداريين والتقنيين؟ ومتى سيخرج للوجود؟ ومتى سيتم تطبيقه؟ ولماذا لم يتم استدعاء النقابات الأكثر تمثيلية لمواصلة الحوار بشأن مشروع النظام الأساسي؟ رغم أنها وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل راسلتكم، وكانت قد راسلت الوزير السابق من قبل دون أن يتم تحديد تاريخ استئناف اجتماعات اللجنة التقنية.

السيد الوزير،

لا يمكن القبول بسياسة الكيل بمكيالين اتجاه فئات العاملين في قطاع التعليم العالي، لا يمكن أن يظل الموظفون في حالة انتظار لمدة سنوات، يأملون أن تحل مشاكلهم العالقة وأن يرفع عنهم الحيف الذي عانوا منه مدة طويلة، ولا يمكن أن تذهب أكثر من سنتين من الحوار القطاعي حول مشروع النظام الأساسي هباء منثورا.

ولابد أن تستأنف الوزارة اجتماعات اللجنة التقنية، ولابد من أن تحدد تاريخا قريبا لعقد اجتماع مع النقابات الأكثر تمثيلية للبت في هذه المواضيع، وتحديث سقف زمني لإخراج النظام الأساسي الذي تم الاشتغال عليه مدة طويلة وأصبح جاهزا للتطبيق، ولا ينتظر سوى مصادقتكم ليتم عرضه على الجهات المعنية.

السيد الوزير،

آن الأوان للاهتمام بأوضاع الموظفين وإخراج نظام أساسي وزيادة في أجورهم على قدم المساواة، مثل زملائهم وبنفس الأثر المالي، ولابد من الالتفات لمشاكل هذه الفئة من العاملين في القطاع، خصوصا مع التحديات التي أصبحت تعيشها والنقص المهول في الموارد البشرية مقابل زيادة مضطردة في أعداد الطلبة والنزيف الكبير الذي يمثل خروج عدد كبير من الموظفين للتقاعد.

السيد الوزير،

في الأخير، نأمل أن تدشنوا ولايتكم بفتح حوار مع النقابات الأكثر تمثيلية، وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتعجيل بإخراج النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي لتدارك التأخير الذي حصل في الشهور الأخيرة، ولوضع حد لحالة الاحتقان التي يعيشها القطاع بسبب تأخر تنزيل هذا المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أتقاسم معكم السيد المستشار المحترم كل ما قلتموه.

قناعة عميقة بأنه المكون ديال السيدات والسادة الموظفين محوري وأساسي في نجاح العملية البيداغوجية أو إصلاح يمس كل جوانب اختصاصات التعليم العالي، لأنني أشبههم بالفريق الذي يكون في إطار..

نعم سيدي..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير، 36 ثانية أعطيتو.

السؤال الثاني موضوعه "تعميم المنح الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المعتمدة لتعميم المنح الجامعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عدد المنح يحدد سنويا بمقتضى قرار مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي، في إطار الملاءمة مع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي، تمت مراجعة المرسوم.

الآن هناك اعتماد السجل الاجتماعي الموحد كمعيار لتحديد المستفيدين، تمت الاستجابة لمجموعة كبيرة من طلبات المنح المودعة في الآجال القانونية، دزنا من السنة الفارطة من 82% من الطلبات إلى 86%، نتمناو إن شاء الله نتحسنو سنة بعد أخرى.

ولكن، لابد أن أؤكد أنه الوزارة ستعمل على تنويع مصادر المنح، من خلال تعبئة مساهمة كل المتدخلين والشركاء والشراكة الدولية والجهات، وخاصة بالنسبة للحركية الدولية فيما يخص الشراكة الدولية، وإحداث منح خاصة، إن شاء الله، بالحركة الوطنية داخل تراب المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

بداية، نهنئكم السيد الوزير باسم فريق الأصالة والمعاصرة على الثقة المولوية التي حظيتم بها، من خلال تعيينكم وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ونحن على يقين أنكم على قدر المسؤولية، لما عهد فيكم من جدية وكفاءة وإرادة قوية لخدمة قضايا الوطن، ومع تعاطيكم الإيجابي مع مشكل طلبة كلية الطب وحلكم لهذا الملف، الذي ظل محط اهتمام مفتوح وسط فريقنا وحزبنا، لدليل قاطع على رغبتكم الكبيرة في مجابهة التحديات التي تواجه هذا القطاع.

إن قراركم القاضي بتسريع عملية توزيع المنح على الطلبة المستفيدين لتصل إلى 86% السنة الجارية، سيساهم بكل تأكيد في تلبية احتياجات الطلبة مع بداية العام الدراسي، خاصة المنتمين لأسر ذات الدخل المحدود والمنحدرين من مناطق نائية، وأخص بالذكر، السيد الوزير المحترم، إقليم الرشيدية وإقليم تنغير وإقليم ميدلت وإقليم زاكورة وإقليم ورزازات، وغيرهم كثير.

هاذ الأقاليم راهم عندهم خصوصيات، هاذ الأقاليم راه الطلبة ضعاف فيهم، وراه عندهم مصاريف التنقل، مصاريف الإيواء، الكلية بعيدة عليهم، ولذلك خصكم تاخذو هاذ الشي بعين الاعتبار، السيد الوزير.

كما نطلب منكم مراجعة العتبة الحالية لتوزيع دائرة الطلبة المستفيدين من الأوساط الهشة في أفق تعممها.

السيد الوزير،

إن شريحة واسعة من الشباب المغاربة يمتلكون إمكانيات علمية جد عالية، وهم يشكلون قيمة مضافة يمكن أن تستفيد منها بلادنا في مختلف المجالات، لكنهم للأسف الشديد، لا يتوفرون على الوسائل المالية لإبراز هذه الإمكانيات، وبالتالي فتمكينهم من المنح سيتيح لهم فرصة التميز والتألق العلمي والأكاديمي، ويؤثر إيجابا على مستقبل الطلبة ومستقبل بلادنا.

وفي الأخير، نحن على يقين، السيد الوزير، على أنكم ستعملون من أجل تحسين أوضاع طلبة التعليم العالي والنهوض بهاذ القطاع الحيوي الهام برمته، داعين لكم بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بعجالة، شكرا على الاقتراحات.

والوزارة والعبد الضعيف، منفتح على كل اقتراح، سيدون، ولابد نتعاونو مجموعين، مستشارين وبرلمانيين ومحيط سوسيو-اقتصادي ديال الجامعات كلهم، باش نوصلو للأهداف اللي وصلنا لها، وأنا أنصت

لكم بكل تركيز، يكون الخير إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "وضعية كليات الطب والصيدلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السؤال يتعلق بوضعية كليات الطب والصيدلة.

وغير للتوضيح أنه الزمن الحكومي الذي طرح فيه هذا السؤال، هو غير الزمن الحكومي الذي نعرضه عليكم الآن، وبالتالي أنه السؤال في تحيين، أن هاذ الوضعية تكون بصيغة الزمن الحكومي الحالي والمستقبلي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كنعتقد بأنه المغاربة بكل مكوناتهم سعيدين بالنتيجة اللي وصلنا لها فظرف أسبوع، لأنه الأسبوع الأول كان مخصص للزيارة ديال الرئيس ماكرون، العمل بدينا فالخميس وساليناه الجمعة، الأزمة انتهت والسير العادي فمختلف كليات الطب فالمملكة اخذات الطريق ديالو.

لابد أولا، أن أعبر عن خالص امتناني وتشكراتي للسيد رئيس الحكومة، اللي شرف عن قرب على هاذ الملف هذا، السيد وسيط المملكة اللي دار عمل جبار وكبير، زميلي السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، كل أعضاء الحكومة بدون استثناء ساهموا من موقعهم في حلحلة هاذ الملف.

السادة ممثلي الأمة في الغرفتين دارو عمل جبار، الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني كذلك ساهم، كذلك السادة الأساتذة الباحثون دارو عمل جبار والسادة عمداء كليات الطب والصيدلة ورؤساء الجامعات.

ولابد أن أشير باعتزاز إلى العمل الجبار اللي داروه العائلات، أولياء الطلبة والطلبة بنفوسهم، اللي فالحقيقة حتى هوما سهلو المأمورية، هاذي النقطة الأولى، لابد نتقاسم معكم هاذ الشي هذا ماشي عمل فردي، عمل جماعي، الوزارة الآن منكبة بسرعة باش نديرو الأجرأة ديال هاد التسوية، البارح كان اجتماع عندي مع السادة الأساتذة ديال كلية الطب والعمداء باش ندوزو للمرحلة المقبلة، في إطار دائما المقاربة التشاركية اللي أومن بها إيمانا كبيرا.

الانتباه غيكون قوي، كان انتباه كانت مجموعة ديال المسائل اللي تدارت لكلية الطب فالسنوات الأخيرة وفالسنتين الأخيرتين، لابد غادي نستمرو فهاذ العمل باعتمادات أكثر وبمناصب مالية أكثر وإعادة الاعتبار لهاذ القطاع الحيوي اللي إن شاء الله هو عندو سمعة دولية، ماشي فقط وطنية كبيرة اللي غادي نحافظو عليها ونزيدو إن شاء الله نثمنوها ونجودوها أكثر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين للرد على التعقيب.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

واحنا بدورنا السيد الوزير نعيد تهنئتكم على الثقة الملكية الغالية في شخصكم، ونهنئ أنفسنا ونهنئ المغاربة كاملين على المجهود الذي بذل في سياق طي ملف أزمة كلية الطب والصيدلة، وطبعا شرتو اللائحة طويلة ديال كل المتدخلين الذين ساهموا في حلحلة هذه الأزمة التي ما كان لها أن تطول 11 شهرا.

واحنا كنحييو المجهود الذي بذل من طرف السيد وسيط المملكة، ومن خلال البيان ديالو، إلا أننا نهنئ أنفسنا كمجلس للمستشارين اللي ما تشارش ليه فالبيان ديال السيد وسيط المملكة، لأنه هذه المؤسسة بذلت مجهودا كبيرا وأسست للطريق ديال الحل ديال هاذ الأزمة هاذي في شهرها الثالث أو الرابع.

وكنعتاقدو على أنه هاذ المجهود هذا يجب أن نفخر به كبرلمانيين، كمؤسسة تشريعية، خصوصا واحنا فهاذ الأسبوع الحمد لله على أنه المؤسسة البرلمانية ومجلس المستشارين ساهم في حلحلة واحد الجوج دالمشاكل.

المشكل ديال كلية الطب والصيدلة والمشكل ديال قطاع المحاماة وقطاع العدالة، وبالتالي هذا كيعيطينا إشارة على أنه فالمغرب ديالنا جميع الأزمات وجميع الإشكاليات، إذا ما تم احتضانها في الإطار الصحيح ديالها ديال الحوار وديال التفاوض المؤسساتي والمؤسساتي التمثيلي فكنكونو مأكدين على أنه نصل إلى الحلول المرجوة.

أنا أشرت إلى الموضوع ديال التحيين ديال السؤال فالأول، فلذلك نحن جد سعداء على أنكم تبوأتو هاذ المنصب على هاذ القطاع ديال

التعليم العالي والابتكار، وبالتالي احنا ننتظر منكم مضاعفة السرعة، لأنه مطلوب منكم على أنكم، نعاودو نستافدو من هدر زمني حكومي اللي دام 11 شهرا من خلال الحلحلة ديال جميع الإشكاليات المتعلقة بكليات الطب والصيدلة، اللي منها التكوين البيداغوجي العلمي، وأساسا المطلب الملح اللي كان كيتعلق بالطلبة هو ضمان الجودة ديال التكوين، لأنه هاذ الورش هذا يأتي في سياق الورش ديال الحماية الاجتماعية اللي كيراهن عليه جلالة الملك حفظه الله، واللي كيراهن عليه المشرع المغربي.

وبالتالي على أنه مطلوب منكم على أنه، بمعية الزميل ديالكم فالحكومة السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية السي أمين التهراوي اللي حتى هو نبغيو نهنؤوه على المجهود وعلى الانسيابية والانخراط ديالو فالحل هاذ الأزمة هاذي.

مطلوب منكم، السيد الوزير، أنكم تضاعفو الجهود لأنه المغرب في حاجة إلى استثمار أي زمن كيفما كان، وبالتالي أنه..

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار المحترم،

بعجالة، السيد الوسيط عملت معه، مع السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية اللي تنشكره بزاف لأنه المشكل كان واحد 90، 95% فالتعليم العالي، ولكن دعمني في كل المراحل وكان حاضرا معي تحت إشراف السيد رئيس الحكومة.

الحكومة كلها واعية بهاذ المسائل هاذي، السيد الوسيط رجل من أطيب خلق الله عملت معه عن قرب، أعتقد كان هناك سهو.

بالنسبة لنا احنا كتعليم عالي عندنا إيمان عميق بالدور ديال المؤسسات الدستورية، بالدور ديال المنتخبون في الغرفتين، لأن هوما أقرب للمواطنين من لينا، أكيد العمل ديالكم كان جبار احنا في نفس الوقت..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الرابع موضوعه "الخصاص المهول في عدد الموظفين وعدم تعويض المتقاعدين بالمؤسسات الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، كنهنؤوكم السيد الوزير باسم الاتحاد المغربي للشغل على الثقة المولوية اللي احظيتو بها على رأس هاذ القطاع الهام اللي كيأطر وكيأهل الأطر والنخب ديال بلادنا فالمستقبل.

كما كنهنؤوكم كذلك، السيد الوزير، على النجاح ديالكم في وقت جد وجيز على إنهاء هاذ الملف ديال الطلبة والأطباء والصيادلة اللي للأسف فشل الوزير السابق في حله، لأنه ضرب عرض الحائط مبدأ دستوريا وإحدى أهم قواعد الفقه الإداري، ألا وهي عدم رجعية القوانين، (la non rétroactivité des lois et des règlements)، وتم بذلك حرمان أبناء المغاربة الطلبة الأطباء من مواصلة الدراسة لأكثر من 11 شهرا.

كنساءلكم، السيد الوزير، عن الاستراتيجية ديالكم لتدبير الموارد البشرية بالوزارة ديالكم لسد الخصاص المهول اللي كتعرفو وكذا رفع الحيف عن موظفيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على التدخل ديالكم.

اللي باين باين، أنا متفق معكم كاين خصاص فالموارد البشرية، أساتذة منها وموظفين، الهدف ديالنا فالعمل اليومي وهو عندنا واحد (la référence) عندنا واحد المقارنة تنديروها وهو المقومات الدولية، فيما كيخص التأطير البيداغوجي والتأطير الإداري.

حاس بزميلاتي وزملائي الموظفين على الثقل اللي نازل عليهم، لأنه تيديرو مهاما متعددة فظروف صعبة، هاذ الشي عارفو، خصنا واحد الشوية ديال الصبر والتدرج باش نوصلو واخا غير 50، 60% من المقومات الدولية، لأن عندهم علاش داروهم من ناحية التأطير، من ناحية التأطير البيداغوجي والتأطير الإداري، مجموعة ديال المسائل اللي بدات فيها الوزارة.

الرفع من المناصب المالية المخصصة من 700 إلى 2349 منصب مالي

السنة الفارطة، يعني رفع كبير، برمجة 1759 منصب مالي برسم السنة المالية 2025، الاستعانة بالدكاترة لتعزيز التأطير، توفير ميزانية خاصة لكل جامعة لساعات الإضافية والاستعانة بالعرضيين والزائرين، تفويض بعض المهن للقطاع الخاص من أجل تخفيف العبء على الموارد البشرية الخاصة بالجامعات، ومجموعة ديال المسائل واحدة أخرى في الطريق ديالها.

ولكن الهدف ديالنا، أكيد هو نوصلو نهزو العبء ويطلع لنا العطاء والمردودية ديال السادة والسيدات الإداريين، لأن دورهم كنأكدو مرة أخرى أكثر من محوري فالنجاح ديال المنظومة ديال التعليم العالي برمتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا تنتمناو بدورنا أن الزمن الحكومي المتبقي لهاذ الولاية الحكومية يكفيكم باش تحلو هاذ الإشكالية اللي تكلمنا عليها.

إن الاتحاد المغربي للشغل كيتساءل على مآل النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الذي تم التوصل إليه في نطاق الحوار القطاعي من أجل تدارك الهوة ورفع الغبن عن هذه الفئة في إطار الإصلاح الشمولي للجامعة، إذ لا يزال الموظفات والموظفون بمختلف المؤسسات الجامعية يعانون من الحيف، محرومون من العناية والاهتمام اللازمين في ظل الخصاص المهول في عددهم وانخفاض نسبة التأطير الإداري والتقني، وما يطرحه ذلك من إشكالات وظيفية يتحمل جزءا كبيرا من أعبائها موظف التعليم العالي والأحياء الجامعية بالدرجة الأولى في ظل التنزيل المتأخر للرقمنة ولإعادة التأهيل بالتكوين المستمر.

السيد الوزير المحترم،

إننا نثمن عاليا الحقوق والمكتسبات اللي تحققت لصالح الأساتذة والأساتذة الباحثين من الزيادات في الأجور وفي التعويضات في إطار النظام الأساسي الجديد، بل ونطالب باستمرار بمواصلة تحسين الظروف ديال العمل ديالهم.

ولكن أليس من باب تحقيق العدالة والانصاف الاعتناء بفئة الموظفين والعاملين بالجامعات العمومية ومؤسسات تكوين الأطر والأحياء الجامعية اللي كتقدم خدمات جليلة لضمان السير العادي لهاذ المؤسسات؟ أليست جزءا لا يتجزأ من منظومة التربية فالجامعات؟ ألا تستحق الزيادة في الأجور وتحسين نظام التعويضات؟

السيد الوزير المحترم،

إن إخراج النظام الأساسي لهذه الفئة هو المدخل الأساسي لإحداث التوازن المفقود في نسيج شغيلة الجامعة، مؤكدين لكم أن النقابة الوطنية لقطاع التعليم العالي التابعة للجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، ستظل دائما مستعدة للحوار من أجل الرقي بوضعية الموظفات والموظفين بالقطاع وتحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ثلاث نقط بعجالة:

- لابد من التدرج وإن كانت الولاية الحكومية الحالية ما بقاش لها بزاف؛

- لابد أنتوما كمنتخبين وكمشرعين، لابد ما تكون الاستمرارية ديال السياسات العمومية باش يكون هناك واحد التثمين؛

- والنقطة الثالثة، الحوار، نعم، كما قلت سابقا، اللجنة التقنية اللي تصوبات غادي تباشر عاجلا العمل ديالها التقني باش نوصلو للمبتغى اللي باغينو السيدات والسادة الموظفين واللي هو من حقهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وفي البداية نهنئكم السيد الوزير المحترم بالثقة المولوية السامية بتنصيبكم على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عرفانا لكم بالكفاءة والجدية التي أبنتم عليها خلال توليكم لمناصب متعددة مهمة وسامية بقطاع التعليم العالي.

ونتمنى لكم إن شاء الله التوفيق والسداد في المهام الجديدة الموكولة إليكم تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

عن الحوار القطاعي، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير المحترم للرد على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عقدت وستعقد لقاءات منتظمة مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية، سيتم تخصيصها لدراسة ومعالجة وتسريع ما اتفق عليه بين الوزارة والنقابات، بالنسبة للهيئة ديال الأساتذة الباحثين - قالتها السيدة المستشارة المحترمة - تم إصدار النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين.

تعمل الوزارة مع شركائها الاجتماعيين على إعداد مختلف النصوص التطبيقية له، تعمل الوزارة على:

- ✓ تسطير عدة برامج ومبادرات تروم تثمين وتأهيل الموارد البشرية، بهدف تجويد حكامة المنظومة؛
- ✓ تسوية وتحيين وتتبع مختلف الوضعيات الإدارية والمالية لهيئة التأطير الإداري؛
- ✓ تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة هذه الفئة، بهدف الرفع من قدراتها التدبيرية وتحسين المردودية؛
- ✓ إعداد الدليل المرجعي للمهن والكفاءات، بتشارك مع الشركاء الاجتماعيين؛
- ✓ تحسين ظروف العمل ومجموعة ديال التدبيرات اللي غادي تكون، إن شاء الله، عبر الجامعات، لأنه الجامعات هي اللي عندها العدد الأكبر من الأطر الإدارية، سيكون لهم انتباه خاص حتى تحسن كل ظروفهم ويستجاب لمطالبهم، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم الإيجابي.

وإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتز بالعناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة، نصره الله، بالتعليم العالي كقاطرة أساسية للتنمية ببلادنا، وكذلك من أهم المخرجات والمدخلات لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا، نثمن لكم، السيد الوزير، ونهنئكم على المجهودات التي بذلتموها لحل مشكل طلبة كلية الطب والصيدلة، كما أن الشكر والتهنئة موصولة لجميع المتدخلين الذين عملوا بكل جد من أجل الافراج عن هاذ الأزمة التي دامت لمدة شهور.

السيد الوزير المحترم،

أولا، تفعيلا وتنزيلا لمقتضيات القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وخاصة فيما يتعلق بالبند الخاص بتمتيع موظفي التعليم العالي بقانون أساسي خاص بهم، فقد أولا قامت الوزارة بمبادرة منها وبطلب من النقابات الأكثر تمثيلية، ومن ضمنها الجامعة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية، بعقد سلسلة من الاجتماعات الماراطونية، تناهز 24 اجتماعا خلال سنة ونصف، وقد توجت هذه الاجتماعات بالتوافق حول مسودة نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز لموظفي التعليم العالي، وفق منهجية تشاركية ومنهجية البناء المشترك.

السيد الوزير،

إننا ندعوكم من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بضرورة التعجيل والإسراع بعقد اجتماعات مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع.

وفي هذا الإطار، نحن نؤكد دائما تشبثنا بفضيلة الحوار الاجتماعي الفعال كآلية فعالة وناجعة لحلحة جميع المطالب المشروعة لموظفي قطاع التعليم العالي، وللاستجابة كذلك لتطلعاتهم ولجميع مطالبهم العادلة والمشروعة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

وصل السيد المستشار المحترم.

في أقرب الآجال سيتم استئناف التشاور والعمل مع النقابات الأكثر تمثيلية.

ولابد أن أؤكد على قناعة عميقة فكرية، من حسن الحظ عندنا شركاء اجتماعيين اللي عندهم نضج كبير ومستوى كبير وعندهم غيرة على المنظومة، والهدف ديالهم هو يحسنوها، وهوما الأذن الصاغية اللي كتوصلنا للمشاغل ديال الشغيلة كلها والسادة والسيدات الإداريين في إطار التعليم العالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موضوعه "تطوير أداء الجامعة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

بداية، نهنئكم السيد الوزير على هاذ المسؤولية والثقة المولوية، وكذلك السي عمر حجيرة اللي تيحضر معنا فهاذ اللقاء، ثم تجديد الثقة في السيدين الوزيرين.

السيد الوزير،

مسألة الإصلاح، إذن هذا سؤال فإطار المصاحبة ديال الإصلاح، ومصاحبة الإصلاح لا تقتضي الوقوف عند المحاور والرافعات والتحديات، بل تتبع دائم ورقابة دائمة على عملية الإصلاح.

عملية الإصلاح انطلاقا من تحديات أساسية، أولا الإشكالية ديال جودة التعليم، علاقة التعليم بسوق الشغل، وثم النقص اللي تتعرفو الموارد البشرية فمجال التعليم العالي، خصوصا مع التقاعد ديال عدد كبير من السادة الأساتذة في مجالات متعددة.

لذلك، أن الإصلاح ما تيكفيناش أنه تكون فيه وثيقة، تيخص تكون إرادة، وتيخص يكون مصاحبة، وتيخص يكون واحد النوع من التعاون بين الجهاز الحكومي المسؤول والجامعات كمنخرط فهاذ العملية.

وبالتالي تنظن على أنه موضوع الإصلاح ديال التعليم العالي هو ماشي موضوع عادي وسهل، هو موضوع اللي تيخصو تضافر الجهود وتيخصو يتعتبر من الأولويات الأساسية ديال كل القطاعات، وهذا هو إيلا رجعنا للنموذج التنموي، لأنه ما تنعطيوش الإصلاح للقطاع وتنقولو اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون.

هاذ الإصلاح اللي تيتستمد من النموذج التنموي الجديد اللي فيه واحد العدد من القطاعات متدخلة، ما تتبانش الآن، هاذ الانخراط.

وبالتالي دوركم، السيد الوزير، هو تحفيز كل المتدخلين باش فعلا نوصلو إلى نتائج الإصلاح، إضافة إلى احتضان الإصلاح من طرف الفاعلين داخل المؤسسات الجامعية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الركائز ديال العمل ديال الوزارة واضحة، الركائز الأساسية كاين مجموعة ديال المسائل، كاين أولا الخطب الملكية السامية والتوجيهات، كاين البرنامج الحكومي، كاين القانون 01.00 كاين القانون الإطار، وكاين الإنصات للمبادرات واحترام القانون، واحترام المؤسسات الدستورية والرأي ديالها والشركاء ديالنا.

غترجعو لواحد الكلمة باستمرارية في اللقاءات ديالي مع السادة النواب والسادة المستشارين، هي الاستقلالية ديال الجامعة، لأنه هذا هدف أسمى، ماشي غير عندنا احنا في المغرب، من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وآسيا، لأن هاذي الآلية اللي جات ماشي دابا، ذاك الشي علاش تنركزعلى الاستمرارية ديال السياسات العمومية.

كلمة السر بدات مع القانون 01.00 والبرنامج الاستعجالي اللي كان جا به ذاك الساعة السي أحمد اخشيشين، واستمرت لأن السيرورة، فلابد من تجويد حكامة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكاروفق هاذ الشي اللي قلناه، لابد من دعم استقلالية الجامعات باش ينخرطو معنا الأساتذة، وهاذ الشي كاين في القانون 01.00 في إطار تعاقدي يحفز على المسؤولية ويكرس ثقافة النتائج، لابد ما نرفعو من المناصب المالية المخصصة للوزارة، هاذ العام دزنا من السنة الماضية من 700 لـ 2349، 1759 مبرمجة هاذ العام، لابد من توفير ميزانيات خاصة للجامعات إضافية، لابد من مأسسة التعليم عن بعد، لابد من تفعيل التقييم الداخلي كآلية لتحسين المردودية الداخلية للجامعات والخارجية عن طريق الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة.

هاذي غير بعض الإشارات، ولكن الكلمة الأساسية فهاذ الشي، لأن العمل الأساسي تيدار فالجامعات والفاعلين الأساسيين هما السيدات والسادة الاساتذة والأطر الإدارية اللي كتعددهم، فلابد ما نرجعو واحد النوع من الانخراط القوي ديال هاذ المكونات، لأن عندها دور استراتيجي بشراكة مع كل الفاعلين، المحيط المحلي والمحيط الجهوي والمحيط الوطني والمحيط الدولي، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

أولا، الاستقلالية هي من ركائز التعليم العالي، ولكن الاستقلالية لا يمكن أن تكون بعيدة عن منظومة حكامة ناجعة، والبرلمان من مسؤوليته مراقبة الحكومة وكل المؤسسات.

وبالتالي هاذ الإشكالية ديال الحكامة هي التي تسيء إلى الجسم ديال التعليم العالي، لا مستوى حكامة تدبيرية ولا حكامة بيداغوجية، بعض الممارسات هي نادرة ماشي عامة، ولكن هي اللي تتطفو للسطح، تسيء إلى الإصلاح وتسيء إلى صورة الجامعة وتسيء إلى صورة المؤسسة، فعوض اللي ننخرطو بشكل جماعي فالعملية ديال الإصلاح، بعض السلوكات تشوش على مناخ الإصلاح، لهذا أعتقد أن الاستقلالية ما تتعفيناش من ربط المسؤولية بالمحاسبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أشاطركم الرأي تماما السيد المستشار المحترم.

فلهذا الاستقلالية مربوطة بالتعاقد ما بين الحكومة والوزارة والجامعات، ومرتبطة كذلك بربط المسؤولية بالمحاسبة ومرتبطة بواحد العملية تدرجية كذلك بـ (l'évaluation) بالتقييم، التقييم المستمر والدوري لتحسين عطاءات الجامعة، وأكيد كما قلتم الحكامة هي المرتكز الرئيسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "تعزيز الاستثمار في الجامعات العمومية المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

عن تعزيز الاستثمار فالجامعات العمومية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيدة المستشارة المحترمة،

- تشجيع الاستثمار بالجامعات المغربية عمومية وشريكة وخاصة يقتضي الدفع، كما قلت، باتجاه استقلالية أكثر للجامعات لتلعب دورها الكامل كقاطرة للتنمية وألا تبقى عبئا على الدولة؛

- الاستقلالية، عندها، درنا المراحل كبيرة فالقانون 0.1.00 باقيين شي حويجات غادي ننكبو عليهم إن شاء الله، مع الأخذ بعين الاعتبار الضرورة ديال الحكامة والتقييم المستمر.

الاستقلالية غادي تمكن الجامعات من تنويع مصادر التمويل، وكذا عقد شراكات مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين للاستجابة للحاجيات المحلية والجهوية والوطنية والدولية؛

- الاستثمار في الرأسمال البشري كذلك، العمل على إطلاق النسخة الأولى من البرنامج الوطني لدعم البحث العلمي التنموي والابتكار، لأن هذا قاطرة أساسية ديال التنمية المستدامة؛

- تشجيع الجامعات على المشاركة في طلبات العروض الدولية؛

- التقييم المستمر للمنظومة من خلال اعتماد آلية التعاقد أو عن طريق الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة، وما إلى ذلك من المبادرات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا على هاذ الرد والجواب.

ولكن، التدخلات ديال الزملاء والزميلات ما كيمكننا إلا نهنيوك ونهنيو روسنا وأنفسنا على هاذ التعيين، وعلى الثقة المولوية فشخصكم، لأننا عندنا الثقة التامة من خلال ما نعرفه عليكم، ومن خلال الأجوبة الآن والعمق، لأن كاين جواب بعمق، هذا هو اللي مهم، لأن خصكم تعرفو بأننا درنا واحد الهدر كبير هاذ السنوات، هاذ الثلاث سنوات في مناقشة مختلف القضايا اللي كتهم قطاع التعليم العالي، لأن

قطاع التعليم العالي اليوم، هو الرهان عليه، احنا بلد كنمشيو للأمام، احنا بلد ماشيين في الصناعة، احنا بلد ماشيين لجميع المجالات اللي احنا كنتقدمو فيها الصناعات المختلفة، ولكن خصنا جامعة مسؤولة، جامعة مستقلة بكفاءات عليا، برؤساء يكونو من أحسن ما أنجبت هاذ الكفاءات فالبلاد ديالنا.

إذن اليوم، السيد الوزير، أنا كان عندي جواب كاتبوه لي، ولكن اليوم كنقول بأننا اليوم احنا بغينا الحوار، المقاربة التشاركية، شتي هاذ المجلس اخذا واحد الحيز كبير باش يناقش هاذ القضايا، قضايا كان ممكن أن نتجاوزها غير بالحوار والمقاربة التشاركية والديمقراطية التشاركية، واحنا عندنا جميع الآليات، لأننا خصنا الاستمرار في السياسات العمومية، هذا كولشي كيآمن به، النموذج التنموي الجديد، عندنا كل المراجع اللي ممكن أننا ناخذو منها، يعني ناخذو منها هاذ.. باش يكون عندنا واحد الحوار باش نوصلوونتقدمو.

لذلك، السيد الوزير، كنتمنى أن الحاجة الوحيدة أننا نعيدو الاستثمار فالجامعات العمومية، نعيدو النظر فالأنوية الجامعية، لأننا الجامعة كيما قلت هي رافعة للتنمية المستدامة، ما احناش غادي نديرو الجامعة غير باش نقريو فيها، ولكن كاينة اليوم إحصاء بين بأن كاينة مجموعة من الأقاليم اللي تراجعت فيها.

إذن اليوم، بعض مجموعة من الأقاليم وضعت طلب ديال الأنوية الجامعية، وكنطالبو منكم رجاء، هذا رجاء، ملتمس، بغيت نطلبو، كيقول اللي بغتي نقول لك بأن نعيدو النظر برزانة، لا نقول بهاذ التهافت، ولكن برزانة، بتعقل، ونعيدو النظر حتى فهاذو، هاذو هما الطلبات ديالنا احنا كمنتخبين، وترافعنا عليهم، وعندنا أوعية عقارية وعندنا كولشي.

والمجتمع معنا، والسلطة معنا وكولشي، ولكن اليوم خصنا شي واحد عاقل ليتجاوب مع هاذ المطالب ديال الساكنة، وباش يمكننا نردو الاعتبار للسياسة، لأن عوالين باش ما نكونوش احنا تسفيهنا كسياسيين، لأن قدمنا ملتمسات واعطينا طلبات ووعود انتخابية، وللأسف احنا وجدنا راسنا اليوم في مهب الريح.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

سعيد جدا بالمداخلات ديال السيدات والسادة المستشارين وكذلك النواب.

سعيدا جدا، جدا، على المكانة اللي كيعطيوها للجامعة المغربية وعلى الفكر العالي وعلى الوعي العالي، بالدور ديال الجامعة المغربية فالتقدم ديال البلاد، فالابتكار، فالنجاح ديال المجتمع ديالنا.

أنصت لكم بكل شيء، بكل، سمعتكم وصل، غادي يكون الخير إن شاء الله، بالتشارك معكم والحوار معكم بطريقة ديال الإقناع وطريقة علمية، كولشي غادي نرجعو لو إن شاء الله، ما كنسدو الباب حتى على شي حاجة، كولشي إن شاء الله مفتوح على الحوار، وغادي نتقاسم معكم مجموعة ديال المسائل من بعد باستمرار، باش إن شاء الله نوصلو للنتيجة لذاك الشي اللي بغيتو والعمل السياسي عمل نبيل أحترمه، لابد منه، احنا سمعت لكم مزيان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "تسريع التحول المستدام لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، كنهنئكم على الثقة المولوية الغالية، وأقولها لكم بكل صدق، لقد تنفسنا الصعداء بتعيينكم، علاش؟ لأن قضينا واحد 3 سنوات عجاف، علاش؟ لأنه السيد الذي سلفكم، السيد الوزير، للأسف بدل أن يحل المشاكل، فالبداية ديال الانطلاقة ديالو أعلن عن قبر وإعدام واحد المشروع اللي ياله بادي ديال الإصلاح اللي هو المشروع اللي تتعرفوه ديال (bachelor)، ما اكتفاش بهاذ الشي، بعد ذلك أجهض مشروع ديال الأنوية الجامعية فمجموع تراب المملكة، وهاذ الشي بعلل واهية بل هي أوهن من بيت العنكبوت.

بعد ذلك السيد الوزير، هاذ السيد وقف في مسار 25.000 طالب سنة كاملة ضاعت من حياة هؤلاء الطلبة، وضاعت معها الأماني ديال الأسر ديالهم، وعاناو، عاناو الكآبة يعني حالات ديال.. صعيب الإنسان أنه يوصفها.

اليوم، السيد الوزير، تيقول لك العشا المزيان تتبان ريحتو من العصر، فالأسبوع الأول جلست مع الطلبة وحليت معهم المشكل، لأن كانت الإرادة باش يتحل المشكل، وحليتيه واليوم تنعرفو أشنو هو السبب ديال المشكل الحقيقي ديال هاذ الملف هذا، وتيقول لك واحد المثل وقالوها سيادنا لوالة، قال لك "إيلا عرفت سباب عراه ما نسول

على كساه".

السيد الوزير،

أنا بغيت نطرح معاك جوج ديال الملفات أو ثلاثة، إيلا اسمح لي الوقت:

الملف الأول، هو ديال هاذ حليتو المشكل ديال كلية الطلبة، ولكن ديال كلية الطلبة ديال هذا.. بغيناكم السيد الوزير هاذوك الطلبة 4500 اللي بقاو هاذو طلبة أولا هوما بداو الدراسة ديالهم فنظام بيداغوجي ديال 7 سنوات، وغدا غادي يدوزو الامتحانات فهاذ النظام هذا، بغينا، السيد الوزير، هاذ الكرم اللي لاحظناه اليوم فيك وفي المداخلات ديالك أنك تعاود ترجع لهاذ الملف وتقراه مزيان وتقرى هذاك المرسوم بعناية.

المسألة الثانية اللي بغيت نهضر عليها هي المسألة ديال الأنوية الجامعية، ونرجع معاك، السيد الوزير، لواحد القرية ديال المعرفة، وكما قلت لك هذاك العشا راه بان لنا، علاش؟ لأنه ملي جيتي السيد الوزير فالأسبوع الأول رجعتي للميزانية الفرعية ديال الوزارة وضفتي فيها واحد المجموعة ديال المبالغ ودرتي واحد المجموعة ديال المشاريع، نتمنى أن نجد فيها إقليم تزنيت ومدينة تزنيت المدينة السلطانية، مدينة إحدى العواصم ديال سوس العالمة، هاذ 40 هكتار اللي عندها هاذ الوضعية ديال العقار تمت تسويتها، الدراسات تدارت، الفلوس كانت تعطات، الصفقة تعطات، السيد اخذا الصفقة وجا السيد الوزير وألغى كل شيء، وأجهض الأحلام والأماني ديال الكل.

إيلا جينا اليوم نتكلمو، السيد الوزير، على تسريع التحول المستدام لمنظومة التعليم، بغيت نطرح معكم سؤال واضح وعريض، واش غادي نبقاو مازال تنطرحو السؤال بأية لغة غادي ندرسو فالجامعة ديالنا؟

إيلا جاوبنا على هاذ السؤال، واليوم واحد الهدر كبير ديال الأموال مشات غير فواحد (la plateforme)ديال اللغة والانجليزية، راه ما كاينش شي دولة اللي كتقري بغير اللغة ديالها، نديرو غير بحال الناس اسبانيا كيقراو بالاسبانية، الإيطالية تيقريو بالإيطالية، ما كاينش شي دولة اللي تتقري بجوج لغات ولا ثلاثة، احنا بغينا الناس يتعلمو اللغات، ولكن فنفس الوقت نضبطو واحد المجال..

معذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار،

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لابد أن تكون هناك استمرارية للسياسات العمومية، الوزارة غادي ترجع للعمل الجبار اللي تدار على الأقل منذ 25 سنة، خصوصا القانون 01.00، كل حاجة مزيانة غادي نرأسمولها، بسرعة، أكثر سرعة ممكن، وكل حاجة اللي خصها تثمن، تثمن، وتجود تجود، والحاجة اللي تتبان ما صلحاش لابد ما نعيدو فيها النظر.

التحول المستدام للمنظومة ديال التعليم العالي والبحث والابتكار، كما قلت لكم تكريس استقلالية الجامعة وتعزيز الدور ديال الهياكل، وهياكل المؤسسات التابعة، هاذ الشي راه كاين فالقانون 01.00 كاين، تشجيع البحث العلمي والابتكار وإعطائه مكانة أكثر وإيجاد الميكانيزمات باش يطلع العطاء العلمي للطلبة الباحثين والسادة الأساتذة اللي تيشرفو على هاذ الشي، والابتكار اللي عندو دور أساسي، لابد من وضع آليات لتحفيز الأساتذة الباحثين على التجديد والتطوير.

لابد كما قال السيد المستشار السابق إعادة تنظيم هيكلة الجامعات، لأن هذا هو الآلية القوية، يكونو عندك أفكار ومشاريع اللي بغتي، إيلا ما عندكش التنظيم المحكم والآليات باش تنزل هاذ الشي، والانخراط الكبير ديال السادة الأساتذة والأطر الإدارية وكل ما تيحيط بالجامعة ما غاديش نوصلو.

تفعيل التعاقد مع الجامعات، قلتو، هاذ الإجراءات ومجموعة من الإجراءات غادي نباشروها بسرعة بتنسيق تام مع الفاعلين والمتدخلين والشركاء، في انسجام تام مع أهداف التنمية المستدامة.

أنصت كثيرا وكل شيء قابل للنقاش، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "مآل النواة الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح بإقليم خنيفرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الرئيس،

في البداية، السيد الوزير، تهنؤوكم بالثقة المولوية السامية، وكنتمنو لكم التوفيق.

عن إحداث قطب جامعي بإقليم خنيفرة نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوزارة عملت وستعمل في إطار الحكومة على تعزيز وتطوير حاجيات الجهات والأقاليم والانصات إليهم، بهدف توسيع وتأهيل العرض الجامعي والتربوي وتعزيز جودته وجعله يستجيب بشكل أفضل لحاجيات الجهات والأقاليم التابعة لها.

الوزارة في إطار العمل بالموارد ديالها، ما بغيناش نمشيو لمكتب الدراسات، لأنه أنا عندي قناعة عميقة بأنه أكبر مكاتب الدراسات هوما الجامعات، والأطر الإدارية منكبة على إعداد مخطط مديري بسرعة لتوسيع عرض التعليم العالي، سيمكن هذا المخطط من تحديد بسرعة نوعية المؤسسات والتكوينات التي سيتم اعتمادها، وفق مقاربة تراعي التكامل بين مختلف المؤسسات بالجهة، في إطار انسجام تام مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني، وفي إطار استقلالية الجامعة، لأن العروض كلها كتجي من الجامعة كتدوز أولا، أولا، أولا من مجلس الجامعة، ومنين تيصادق مجلس الجامعة وكتوصل عاد كتولي الوزارة تناقش مع الجامعة في إطار التعاقد وتباشر عملها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في نفس سياق تعقيب الزملاء السابقين، نؤكد أنه بالرغم من المطالب المتعددة والمتكررة بخصوص توفير قطب جامعي بإقليم خنيفرة، ورغم التفهم الذي تلقته هذه المطالب في المستويات المختلفة، حيث تم المصادقة على إحداث قطب جامعي بإقليم خنيفرة في إطار عقد البرنامج 2020-2022.

وبما أن اتفاقية الشراكة مرت بجميع المراحل وتمت المصادقة عليها من الجهات الموكول إليها، مجلس الجهة، مجلس الجامعة، اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، إلا أن الوزير السابق، للأسف، رفض التأشير على هذه الاتفاقية التي تخدم مصالح ساكنة إقليم خنيفرة.

لذلك، فإن هذا المشروع قطع عدة مراحل مفصلية، حيث تم اعتماده على مستوى الوثائق المرجعية من خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب، الذي يعتبر مرجع قانوني ووثيقة دستورية، فإنه خص الإقليم بشرف احتضان قطب جامعي يدعم اقتصاد المعرفة والسياحة الإيكولوجية، حيث أعطى للإقليم هويته وتصوره داخل الجهة.

كما أن هذا المشروع عرف المصادقة على اتفاقية اقتناء وعاء عقاري وتخصيص المساحة بـ 129 هكتار.

السيد الوزير المحترم،

صاحب الجلالة، نصره الله، أكد في إحدى خطبه السامية، خطاب 20 غشت 2013 على أن "**الحكومة يجب أن تستثمر التراكمات الإيجابية في قطاع التربية والتكوين، باعتباره ورشا مصيريا يمتد لعدة عقود، ذلك أنه من غير المعقول أن تأتي حكومة جديدة بمخطط جديد خلال كل خمس سنوات متجاهلة البرامج السابقة، وألا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض وألا يخضع تدبيره للمزايدات أو الصراعات السياسوية**".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

لذلك، السيد الوزير المحترم، لا يعقل ألا يتوفر إقليم خنيفرة على قطب جامعي في الوقت الذي يصل عدد الحاصلين على الباكالوريا بالإقليم كل سنة إلى 4000 تلميذ وتلميذة، لذلك فنحن في إقليم خنيفرة نلح عليكم، السيد الوزير، على تحقيق هذا المطلب، إقامة قطب جامعي يحتضن أبناء الإقليم والجهة معا ويستجيب لتطلعات المنطقة في حقها التوفر على بنية تعليمية تكون في مستوى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة.

ونحن كلنا ثقة فيكم، السيد الوزير، أن تنزلوا هذا المطلب الملح الذي يساهم في تنزيل السياسات الاجتماعية لمحاربة الهدر الجامعي، خاصة في صفوف الطالبات.

لذلك ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى التأشير على هذه الاتفاقية وأن تخصصوا لإقليم خنيفرة مكانتها الطبيعية كقطب معرفي وتعليمي بامتياز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وصل، كلامكم وصل، أعطيتو إشارة قوية بأنه لابد من استمرار السياسات العمومية، ماشي فقط المرحلة اللي سبقتني اللي فيها إيجابيات كبيرة، كنرجعو حيث وقع تحول مع القانون 01.00 اللي أعطى واحد التحول، من ذاك الوقيتة لدابا كل ما عمل سيتم إعادة التفكير فيه بطريقة إيجابية تراعي المصلحة ديال جميع المكونات الجهوية والوطنية والمصلحة العامة كذلك.

هناك دابا عمل تيدار من طرف الوزارة ومن طرف الجامعات، غير يكمل إن شاء الله غنتقاسموه معكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "الدخول الجامعي الجديد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية تهنئتكم السيد الوزير المحترم باسم الفريق الحركي على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها، متمنين لكم مزيدا من التوفيق والنجاح في مهامكم الوطنية النبيلة، ونسائلكم عن مستجدات الدخول الجامعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير المحترم للرد على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لابد أن أؤكد مرة أخرى على أن الوزارة عملت وستعمل دائما على احترام المؤسسات الدستورية والدور ديالها، فيما كيخصنا احنا كل المؤسسات الدستورية، ولكن عندنا علاقة جد جد خاصة وقريبة من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي اللي مثل فيه المجتمع المغربي، أنا كنت فيه، كنعرفو، مثل فيه كل الأطياف وكل التوجهات والنقابات والأحزاب والبرلمان والغرفة الثانية والسادة الأساتذة، كل اللي عندو علاقة، مثل فيه حتى المجتمع المدني.

فإذن، كنتصنتو لو ولابد ما نتصنتو لو، لأنه كيدير واحد العمل جبار ديال المواكبة ديال ما هو تنفيذي، جهاز تنفيذي.

بالنسبة للدخول الجامعي ديال هاذ السنة، المسألة إيجابية بالنسبة لي، لأنه هناك:

- ارتفاع ديال عدد الطلبة فالتعليم العالي، وصلنا دابا لمليون و300 والزيادة بنسبة 35%، بالضبط مليون و307، 90% فيهم بالجامعات العمومية تقريبا؛

- ارتفاع نسبة المسجلين في التكوينات ذات الولوج المحدود، نسبة كبيرة 21% مقارنة بـ 23-24؛

- اعتماد حوالي 4000 مسلك منها 3000 مسلك بمؤسسات التعليم العالي العمومي؛

مواصلة تنفيذ برامج التكوين في إطار الاتفاقيات مع القطاعات الوزارية والقطاع الخاص، الصحة والتربية والرقمنة والصناعة، وما إلى ذلك؛

- مواصلة رقمنة المضامين البيداغوجية وإحداث المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد، بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط، ومجموعة من المبادرات اللي غادي تكون، إن شاء الله، كذلك قريبا.

كنعتقد، بأنه هاذ الارتفاع السريع أو المستمر والمتواتر ديال الأعداد ديال الطلبة اللي كتجي للتعليم العالي مؤشر إيجابي كذلك، لأنه هناك يعني ثقة فالمنظومة ديال التعليم العالي عموما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم القيم، نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

أولا، نسجل، السيد الوزير المحترم، أهمية الرؤية الإصلاحية التي تحملونها باعتباركم من كفاءات هذا القطاع الاستراتيجي، وهي مناسبة للتنويه بمبادرتكم النوعية وفي زمن قياسي لا يتعدى أسبوعا على تعيينكم، في إيجاد حل لأزمة طلبات الطب والصيدلة، عبر اتفاق تاريخي وبتعاون خلاق مع مؤسسة الوسيط، وهو ما وضع حدا لعناد سياسوي لا فائدة منه؛

ثانيا، السيد الوزير المحترم، إلى مبادرات أخرى لتصحيح المسار الذي انحرف عن سكته الاستراتيجية على مدار 3 سنوات، وذلك من خلال استعادة الإصلاح الجامعي ومنظومة التربية والتكوين عموما، لبوصلة الاستراتيجية التي كانت محط اجماع مؤسساتي ومجتمعي وتحت اشراف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والمتمثلة في قانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، بغية إغلاق قوس لخروج من مسار هذا الإصلاح التاريخي؛

ثالثا، نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى رفع "فيتو" لتعطيل الكليات والمؤسسات الجامعية البالغة عددها 34، والتي تم استكمال كل الترتيبات القانونية والتنظيمية والمالية لإنجازها منذ ولاية الحكومة السابقة، وتم توقيف مسارها بجرة قلم وبمبرر غير واقعي، عنوانه الأقطاب الجامعية والإقامات الجامعية، والتي لم تر النور ولن تراه على

المدى القريب.

وثمن هذا، عانو منه الأجيال ديالنا والطلبة دياولنا، اللي تيولجو من مجالات ترابية مختلفة وكذلك من جهات مختلفة؛

رابعا، السيد الوزير المحترم، وأخيرا نتطلع إلى إبداع حلول في مجال تعميم منح الطلبة والرفع من قيمتها، على أساس مجالات واقعية وإعادة النظر في الإصلاح البيداغوجي الجديد، الذي تم حمله أي قيمة مضافة، وكذا مواصلة سياستكم في الحوار والانفتاح لإنصاف الأساتذة الجامعيين، وإعادة الاعتبار للكفاءات في مجالات إسناد المسؤوليات والتعيينات وتعزيز استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، خدمة للصالح العام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

ونرحب بالسيد وزير الصناعة والتجارة، وأهنئكم السيد الوزير بتجديد الثقة المولوية السامية، متمنيا لكم التوفيق والنجاح.

السؤال الآني الموجه إليكم، موضوعه "حماية التاجر الصغير من الانتشار غير المنظم لعلامات الأسواق التجارية الكبرى الوطنية والأجنبية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها لحماية التاجر الصغير- مول الحانوت- من الإفلاس؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيدة المستشارة على السؤال الهام والهام جدا.

وكتعرفو الاحترام والتقدير الكبير اللي عند الحكومة بالنسبة لمول الحانوت والتاجر الصغير، اللي كيلعب دور كبير وأساسي فالمجتمع ديال بلادنا.

التاجر الصغير اليوم كيمثل ولازال يمثل 80% ديال نقط البيع فبلادنا 80%، رغم الانتشار، بحال اللي قلتو ديال نقط البيع اللي هي فمجموعات مغربية أو أجنبية.

هاذ الانتشار كان تشاف فالمرحلة الأولى كتهديد، وبالفعل، بالفعل كان بعض الإكراهات اللي اشتغلنا معهم ومع ممثلي التجار الصغار باش نلقاولها حلول:

أولا، وقبل كل شيء، اشتغلنا مع عدد ديال الفاعلين والممثلين ديال التجار الصغار على تنزيل على أرض الواقع أكثر من 1500 توصية، اللي تنزلت منها 70% من هاذ التوصيات:

- ✓ منها الورش الملكي الكبير ديال الحماية الاجتماعية وتعميم الحماية الاجتماعية؛
- ✓ منها الورش الجبائي (CPU[1])؛
- ✓ منها الرقمنة بالحاضنة والحلول المغربية المبتكرة اللي واكبات 100 شركة ناشئة اللي كتعطيهم الحلول من أجل رقمنة القطاع؛
- ✓ منها تمويل واتفاقيات شراكة مع بنك ومجموعة من الأبناك اللي هي كنشتغلو معها باش نمولو هاذ التاجر؛
- ✓ منها التنويع، منها عدد ديال المسائل من المنصة ديال الشراء، من تنويع البيع، من هاذ السلف اللي كيعطيوه التجار الصغار للمواطن اللي هو يقدر ب 840 درهم لكل زبون، 840 درهم لكل زبون، كيسلفو مول الحانوت، و30% منها ما عندها علاقة بالسلعة ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كنشكركم على هاذ الجواب.

وغادي نناقشك شوية، لهاذ الشي اللي تكلمت عليه اللي سميتوه ب

[1] **C**ontribution **P**rofessionnelle **U**nique.

70% من المطالب ولا ديال ما نتج من توصيات، ما نتج على النقاش مع مجموعة ديال الفاعلين.

وكنعاودو نطرحو، السيد الوزير هاذ السؤال، لأننا تنعرفو الأهمية ديال هاذ الشريحة الاجتماعية وديال مول الحانوت.

مول الحانوت، بالإضافة لهذاك الشي اللي قلتو السيد الوزير، كيلعب واحد الدور مهم، ما يزيد غير الناس اللي كيشغل، راه ما يزيد على مليون ونص بشكل مباشر، وعاد إيلا زدنا بشكل غير مباشر راه تتعدى بذلك بكثير.

بالإضافة إلى هذا، كيلعب واحد الدور اقتصادي واجتماعي بشكل كبير، إضافة لتوفير المواد إلى آخره الاستهلاكية والتجارية، إلى آخره، يلعب دورا تضامنيا، كيلعب دور بشكل تلقائي واقتصادي تضامني.

إذن كيوفر جميع الاحتياجات كيفما قلتو، ماشي تيكريدي على الناس، بل حتى الفلوس كيعطي للناس باش يداويو ولادهم، بلا أنتريس، بلا (majoration)، بلا غرامات، كيفاش غادي نتصورو حياة واحد الطبقة عاملة، واحد الفئة عريضة من الناس بدون هاذ مول الحانوت، للأسف الوضعية تزداد سوءا.

هاذ الشي اللي كنقولو ليكم اليوم، واللي غنتكلمو عليه اليوم، ماشي كنقولوه من فراغ، تنقولوه بصوت منظمة نقابية ديال التجار اللي منضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وبالمناسبة عقدات المؤتمر ديالها اللخر بممثلين متنوعين من طنجة لكويرة، واللي من خلاله غنقول ليكم فقط بعض النقط والإشكالات اللي مطروحة:

أولها، الانتشار المتنامي للمراكز التجارية الكبرى وعلامتها، خاصة الأجنبية وسط الأحياء الشعبية، ما كاينش تقنين، على الأقل، على الأقل واللي اضطرت بعض المجموعة من الحوانت سدو، على الأقل تكون قاعدة شيناج ((chaînageبمسافة اللي هي محترمة، باش ما يتقتلوش، فلأول هاذ المتاجر راه جات تكون بعيدة، تكون فالأحياء الراقية، وتكون بعيدة.. والآن راه داخلة فالدروبة وفالأحياء.

كذلك هاذ المتاجر واش هي ضرورة أو حاجة مجتمعية ملحة؟

كاين كذلك المعاناة ديال هاذ التجار هذو مع الإدارة بين الترخيص والتصريح كتجار.

كاين الحماية القانونية، كاين غياب ديال الحماية والمواكبة الحقيقية، خصوصا فالتطور، هاذ الناس خصهم يكون عندنا مواكبة، كاين غياب إجراءات ضريبية تحفيزية، كاين الحرمان الاجتماعي، راه صعيب هاذ الربط ما بين جوج ديال الصحة، التغطية الاجتماعية والضرائب.

وبالمناسبة، هاذ المواضيع غادي ينظم لها فريق الاتحاد المغربي للشغل، يوما دراسيا، حول هاذ المناقشات، وكنطلبو لكم التعميق ووجود حلول فعلية لهاذ اليوم الدراسي سيكون فالأيام القريبة تحت شعار "حماية ودعم التجار والمهنيين، رافعة أساسية لتعزيز الاقتصاد التضامني والاجتماعي".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيدة المستشارة على هاذ التعقيب.

وهاذ المشاكل كلهم تطرحو، ومرحبا بهاذ المبادرة اللي يالاه وافقت مباشرة باش نشارك فيها ونساهم ونناقشو فيها هاذ الحلول.

الباب ديال الوزارة مفتوح لكل ممثلي التجار، من نقابات ومن جمعيات ومن تنسيقيات اللي كنشتغلو معهم، عدد منهم بدينا الاشتغال معهم.

ومرحبا، بهاذ النقابة نشتغلو معها حتى هي فهاذ الإطار ونقويو معها النقاش ونعمقو معها النقاش باش نلقاو حلول ما حدنا مجموعين، ما حدنا متضافرين الجهود، ما حدنا مقتنعين بالدور ديال التاجر، وكنشتغلو اليد فاليد باش نلقاو ليه الحلول، ما حدنا غنكونو فالنجاعة ديال هاذ الحلول.

كاين عدد ديال الحلول اللي كيتنزلو على أرض الواقع، عدد ديال البرامج، هاذ الشي كيتطلب الوقت وكيتطلب مجهود جماعي ديالنا كاملين، هاذ الانتشار ما وقعش، كانو التوقعات هاذي 10 سنين، بأن 50% ديال نقط البيع غادي يكونو فهاذ المجموعات.

اليوم، باقيين محدودين فـ 20% حيث تاجر القرب ومول الحانوت كيلعب هاذ الدور الاجتماعي وما كيقدروش يدخلو ليه، حيث مدة الانفتاح كيشتغل هو 12 ساعة، 14 ساعة هوما كيسدو فوقت معين، إلى آخره.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الموواليان، حول "السياسة الصناعية" تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وموضوعه "استراتيجية الوزارة لتحصين السيادة الصناعية لبلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير، حول الإجراءات الحكومية لتحصين السيادة الصناعية ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "موقع المغرب على خريطة الصناع العالمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي السالك المساوي، تفضل.

المستشار السيد السالك المساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

في ظل التنافس العالمي المتزايد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تسعى بلادنا إلى تعزيز موقعها على الخريطة الصناعية الدولية، غير أن هذا المسعى يواجه مجموعة من التحديات والاشكالات التي تتطلب معالجة شاملة وبصورة عاجلة، ومن بينها وجود قيود تنظيمية وإدارية ومهنية، كالبيروقراطية المفرطة والإجراءات المعقدة وضعف الشفافية والحكامة في العديد من الإدارات، ونقص المهارات والكفاءات المهنية اللازمة لدعم التحول الصناعي.

وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة من أجل تعزيز موقع المغرب على خريطة الصناعة العالمية وعن الإجراءات المتبعة من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتحسين القدرة التنافسية لصادرات المغرب وعلى مستوى القاري والدولي.؟

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالسياسة الصناعية.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ الأسئلة اللي هي هامة واسمحوا ليا باش نجاوب بالسؤال الثاني قبل ما نجاوب السؤال الأول، حيث عندو تسلسل هاذ الجواب وتفاعل مع السؤال.

اشتغلت شخصيا لمدة أكثر من 30 سنة، منها 20 سنة في القطاع الخاص و10 سنين في القطاع العام، الكفاءات اللي شفتها في القطاع العام المغربية ما شفتها حتى في شي بلاصة لا في الخارج، لا في المغرب في القطاع الخاص، ما يمكنليش نخلي يتقال بأن ما كايناش الكفاءة في الإدارة المغربية، بالعكس كاين خزان ديال الكفاءات اللي تنفتخرو بها وأنا في الوزارة اللي تنشرف عليها تنفتخر بكل الكفاءة، تبارك الله عليهم.

ثانيا، الإدارة هاذي 10 سنين وأنا تنشتغل مع الإدارة كنشوف فيها في القطاع الصناعي بالأخص والقطاع التجاري المرونة والمواكبة والتفاعل المباشر حسب الإمكانيات، مالهم بعض المرات تيكون طلبات اللي في حدود الإمكانيات باش تلبيها وهذا يمكن له يوقع فيه اصطدام مع بعض الفاعلين الاقتصاديين، وهاذ الشي عادي وكنلقاو له الحل، هذا اسمح ليا بين قوسين.

ثانيا، بالنسبة للاستثمارات والعراقيل اللي تيعرفوها الاستثمارات في المجال الصناعي، احنا تنواكبو مع المراكز الجهوية للاستثمار في الصناعة مشروع بمشروع، اليوم تنواكبو 1800 وكذا راه عندكم الرقم مشروع صناعي، منهم 1783 اللي توافق عليها عندهم الملف كامل، منهم 86% اللي عندهم الوعاء العقاري ديالهم معروف، ومنهم غاديين في إطار اتفاقيات باش نشوفو أشنو هي المواكبة والمساهمة والدعم المباشر وغير المباشر اللي غتعطيه الدولة في إطار منظومة الدعم ديال الدولة باش نواكبو هاذ المشاريع الصناعية، والحمد لله هاذ الشي غادي.

بالنسبة للاستثمارات، باش تعرف بأن اليوم نص ديال الاستثمارات في المجموع هي استثمارات مغربية و86% ديال المشاريع هي استثمارات مغربية، حيت استثمارات ضخمة بعض المرات في غالب الأحيان كتكون استثمارات أجنبية، يعني في المجموع النص ديال الاستثمارات هي استثمارات مغربية، ملي تتحسب 100 مليار عندك 50 مليار مغربية، ملي كتحسب المشاريع عندك 100 مشروع، منها عندك 86 مشروع برأس مال وطني وهاذ الشي كنفتخرو به.

بالنسبة لرقم المعاملات ديال الصناعة، 800 مليار درهم، تضاعف 4 دالمرات هاذ السنة، الصادرات تضاعفو أكثر من 6 دالمرات في هاذ 20 سنة، الصادرات ديال السيارات منذ 2021 تضاعفو في بلادنا، يعني المكانة ديال الصناعة الوطنية هي مكانة قوية وكتقوى يوم بعد يوم.

بالنسبة للسيادة، وهذا هو التوجه الكبير حيث الصناعة المغربية تبنات على الانفتاح اللي دارو البلاد باش يكون إمكانية للمستثمر للولوج لأسواق أكبر من السوق الوطنية، هاذ الشي علاش بنى المستثمرين؟

وكنا كنشوفو الاحتياجات ديال الأسواق الأخرى، اليوم التوجه غا نبقاو نشوفو الاحتياجات ديال الأسواق الأخرى، ولكن نضيفو لها أيضا كأولوية الاحتياجات ديال السوق الوطني وما يحتاجه المواطن، ولكن بتنافسية، تكون التنافسية في الأثمنة في الأسعار إلى آخره، وكنشوفو ذاك الشي علاش جا بنك المشاريع، ذاك الشي علاش جا استبدال الواردات باش نشوفو أشنو هي المشاريع اللي يمكن لنا نديروها، لأن وصلنا فيها لتنافسية وغا نقويو التنافسية ديالنا باش يكون استجابة للسوق الوطني والإمكانية أيضا للتصدير.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد رضي الحميني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

لا شك أن الصناعة أصبحت اليوم كتحظى بمكانة محورية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللي كتشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو، بعد النجاحات اللي تم تحقيقها في مجالات متنوعة، خاصة على مستوى خلق فرص الشغل والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية واحتياطي العملة الصعبة.

غير أن التغييرات الكبيرة اللي كتعرفها الساحة الدولية، خاصة خلال 3 سنوات الأخيرة أدت إلى تعطيل سلاسل القيمة العالمية، الأمر اللي كيدعونا اليوم إلى تحصين السيادة الصناعية ديال بلادنا.

وفي هاذ الصدد، لابد أن نستحضر الرسالة الملكية السامية في الدورة الأولى من اليوم الوطني للصناعة اللي تعقدت في مارس 2023، حيث أكد جلالته على ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي.

السيد الوزير المحترم،

للإشارة، فبعض القطاعات مثل قطاع السيارات اللي اليوم (le taux d'intégration local)، نسبة الإدماج المحلي، وصلت لـ 69% اللي مكنها من التصدي للاضطرابات الخارجية.

وبهاذ المناسبة يجب علينا أن نشتغل جميعا أيضا على قطاعات صناعية أخرى باش نحسنو من نسبة الإدماج المحلي من خلال دمج المقاولات الصغرى والمتوسطة في المنظومة الصناعية في بلادنا.

وعلى سبيل المثال، ناخذو قطاع النسيج الذي يعد أكثر القطاعات المشغلة في بلادنا اللي كيتوفر على معدل إدماج كيتراوح ما بين 15 و20% بفعل اعتمادنا بشكل كبير على الموردين لجلب المواد الأولية، الأمر الذي يجعلنا دائما عرضة للتقلبات والاضطرابات في سلاسل القيمة.

لقد أصبح من الضروري اليوم العمل على معالجة هذه التحديات، عبر مواصلة المجهودات الرامية لتعزيز السيادة الصناعية في المغرب من أجل دخول عهد صناعي جديد قائم على السيادة والابتكار والاستدامة، وهاذ الشي كيتطلب الثقة في قدرة النسيج الوطني المغربي، وذلك عبر تحسين قدرتنا التنافسية، كيف جا في التدخل ديالكم السيد الوزير، من خلال الاستثمار في عدد كبير من المجالات، خصوصا الاستثمار في التكوين والابتكار.

بالإضافة إلى تعزيز الإنتاج المحلي، عبر مواصلة تشجيع "صنع في المغرب"، (Made in Morocco:) ومواكبة ذلك بإجراءات لحماية المنتوج الوطني من المنافسة الخارجية في بعض القطاعات، وتفعيل الأفضلية الوطنية للمنتجات المحلية، وخصوصا فالصفقات العمومية.

في الأخير، كنتساءلو معكم، السيد الوزير، أيضا عن الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي كينتظرها القطاع الخاص، ويعول عليها كثيرا لتطوير الصناعة الوطنية، باش تمكن من تعزيز ومواصلة نهضة الاقتصاد الوطني، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، السي السالك الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

السيد الوزير،

أنا بصفتي الشخصية كنعرف عندك كفاءة جد عالية، ونتمناو لك المزيد من التوفيق، هذا كن على يقين السيد الوزير.

إذن شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

كما أشرنا في سؤالنا، فإن العديد من الإجراءات المعقدة مازالت تشكل عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب، وكما أن غياب الشفافية والحكامة الجيدة في بعض الإدارات ينال من ثقة الشركات الدولية ويؤخر قراراتهم الاستثمارية.

وزد على ذلك، السيد الوزير، نقص المهارات والكفاءات المهنية

اللازمة لدعم التحول الصناعي، فعلى الرغم من المجهودات المبذولة في تطوير التكوين والتدريب المهني، لايزال هناك نقص ملحوظ في توفير الموارد البشرية المؤهلة لقطاعات الصناعية المتخصصة كالصناعات الحديثة، وهذا يفرض على الحكومة المزيد من الاستثمار في برنامج التأهيل المهني والربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

السيد الوزير المحترم،

إن تعزيز موقع بلادنا على الخريطة الصناعية العالمية، يتطلب اليوم تكاثف كل الجهود الداخلية، لمعالجة القيود التنظيمية والإدارية وتطوير المهارات المهنية وتأهيل البنيات التحتية، مع ضرورة احترام العدالة المجالية لتوزيع الاستثمارات على كافة جهات المملكة.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على التعقيبين.

بالنسبة للنسيج، باش نمشيو ليه مباشرة، نسبة الإدماج 15، 20% أنا عندي بين 25 و30% علاش؟ النسيج عرفنا وصلنا صادرات ديال 45 مليار تقريبا العام اللي فات، هذا بالمنتوج، وملي كتمشي تشوف عندك 15 مليار إضافية اللي كتهضر عليها هاذ الخدمات، الخدمات هو اللي كيسميها (travail à façon) هذاك اللي كتهضر عليه، هذاك ولى كيمثل 25% من الصادرات، يعني الصادرات في قطاع النسيج 60 مليار، فيهم 15 مليار ديال الخدمات، و45 مليار ديال المنتوج، منتوج مغربي، الثوب معلوم كنجيبوه، دابا ولينا استرجعنا بعض الأثواب وصناعة الأثواب، واليوم اللي ولى مهم وكيعطينا قيمة مضافة هو التصميم ولى مغربي، التصميم ولا مغربي، والقيمة المضافة فالتصميم، والابتكار، وهاذ الشي ولى كيتزايد وكيكثر.

معلوم، خصنا نسترجعو اللي كان عندنا، (les filatures) إلى آخره، خصنا نسترجعو وكنشتغلو عليها، هذا تحدي، حيث هذا كيحتاج مصانع ضخمة هي موجودة في عدد ديال البلدان: الصين، تركيا، الهند، إلى آخره، وكنشتغلو عليها باش نجيبوها ملي كتكون عندها تنافسية ونرجعوها، وعدد ديال التوجهات أيضا، العدد ديال الأجهزة، أولا القطع اللي كيدخلو فالتصميم اللي كانو عندنا قبل ملي كنا كنديرو (les séries) كبار ديال الدجينات وإلى آخره، كانوا عندنا قبل، اللي فقدناهم فترة معينة، واحد 10 سنين، ولكن استرجعنا القطاع بقوة، واللي هو ما عمرو ما كان فهاذ النسبة ديال القوة.

معلوم كاين فاعلين والقطاع انتقل..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

شكرا.

يحضر معنا في هذه الجلسة السيد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، وبالمناسبة نهنوك بالثقة المولوية السامية، ونتمناو ليكم التوفيق والنجاح في مهامكم الجديدة.

السؤال الرابع موضوعه "تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عمر حجيرة، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

كنشكركم على طرح هاذ السؤال، وكيف ما كتعرفو، الحكومة كتولي واحد الأهمية خاصة لقطاع التجارة الخارجية، والتعديل الحكومي الأخير اللي عين من خلاله صاحب الجلالة تشكيلة حكومية معدلة تخلقت فيها كتابة الدولة الخاصة بالتجارة الخارجية، وكذلك في أول سؤال محوري للسيد رئيس الحكومة خلال الأسبوع الفارط في مجلس النواب كان الحديث حول موضوع محوري اللي هو "التجارة الخارجية".

وهاذ الشي كله كيبين على الأهمية ديال التجارة الخارجية كرافعة للاقتصاد الوطني، لأنه من خلال التجارة الخارجية ومن خلال كذلك الاجتهاد في كل ما هو تصدير، ممكن أننا نشتغلو على مناصب الشغل، اللي هي واحد الأولوية ديال الحكومة فيما تبقى من عمرها.

وبالتالي اليوم فالتجارة الخارجية عندها واحد الدور كبير في إنعاش التصدير ومن خلال إنعاش التصدير خلق مناصب شغل جديدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم المهم وكذلك على المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارتكم في سبيل النهوض بالتجارة الخارجية وتطوير كذلك الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم،

من موقع أهمية تنمية الصادرات المغربية وترويجها، نلفت انتباهكم لضرورة مواكبة النجاحات الدبلوماسية التي يعرفها المغرب، بقيادة حكيمة ورؤية متبصرة وثاقبة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والعمل بالموازاة مع ذلك على تفعيل الدبلوماسية التجارية كذلك، من خلال طرح عروض تجارية مغربية قادرة على التنافس بالأسواق الدولية وتقوية حضور المنتوج المغربي بها، خاصة في ظل وجود كفاءات مغربية وطنية من مغاربة العالم - وأعيد هنا خاصة في ظل وجود كفاءات مغربية وطنية من مغاربة العالم - ببلدان المهجر، قادرة على فتح قنوات التواصل والتفاوض مع الكثير في هذه الدول وكبريات الشركات التجارية العالمية بها.

السيد الوزير المحترم،

استبشرنا خيرا من إحداث كتابة الدولة، ونهنئكم بالثقة المولوية، خاصة التجارة الخارجية في هيكلة الحكومة الحالية، مما سيعزز - لا محالة - المجهود الحكومي المبذول على مستوى مشاريع البنية التحتية المتطورة ببلادنا مثل مثلا: ميناء الداخلة الأطلسي وتوسيع كذلك شبكة القطار فائق السرعة وإحداث مناطق للتسريع الصناعي وأخرى كذلك للتجارة وغيرها من الإجراءات التي تحتاج إلى مواكبة جدية على مستوى جميع المتدخلين، من أجل الرفع من القدرة التنافسية لتجارتنا الخارجية.

وفي نفس الوقت، حماية كذلك أسواقنا الداخلية ومنتوجاتنا الوطنية من المنافسة غير المشروعة، وكذلك التزايد المكثف للواردات التي تدخل بلادنا دون رقابة الجودة والسلامة الضرورية، بحيث الكثير من المنتوجات تدخل بلادنا بطرق غير مفهومة، لتغرق السوق كذلك الوطنية، وبالتالي تحدث اختلالات في الميزان التجاري لبلادنا وتسبب في إغراق الكثير من الوحدات الصناعية الوطنية، مما يرفع من حالات البطالة ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

إن الحكومة الموقرة مدعوة كذلك لتتبع وتقييم اتفاقيات التبادل الحر مع الكثير من الشركاء الاقتصاديين، لدراسة مدى فعاليتها وانعكاساتها على السوق الداخلية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري الوطني، والعمل على تعبئة الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات لتسويق منتوجاتنا، وبالتالي استثمار نقط القوة لما فيها مصلحة التجارة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

أشكركم على التعقيب ديالكم.

فقط بغيت نعطيكم بعض الأرقام، باش تعرفو بأنه الوزارة ديال التجارة والصناعة قبل ما تنضاف لها الكتابة ديال الدولة في التجارة الخارجية، كانت واضحة الاستراتيجية.

واليوم الإضافة ديال كتابة الدولة جات باش كذلك تعزز العمل اللي قامت به الوزارة وباش تشتغل إلى جانب السيد الوزير، من أجل تفعيل كل المضامين ديال الاستراتيجية، وكاين اليوم، رفقة السيد الوزير، طرحنا في مجلس النواب خلال المناقشة ديال القانون المالي واحد الخطة جديدة ديال 2025، من شأنها أن تسرع المنظومة ديال التجارة الخارجية وباش تكون عندها أهمية كموقع استراتيجي في القطاع ديال التجارة والصناعة، ولكن هذا لا يعني أنه ما حققناش أرقاما مهمة فيما يتعلق بالصادرات، كاين زيادة ديال 15.24% ما بين 2021 و2023، السيارات حققت 30.47%.

ملي تنعطيكم هاذ الأرقام قراوها بالقراءة ديال عمل جبار تدار على مستوى الصناعة والتجارة وفي هاذ القطاع، باش وصلنا لهاذ الأرقام، طبعا بفضل التوجيهات والسياسة الحكيمة ديال صاحب الجلالة في هاذ المجال خاصة.

- النسيج والجلد: 12.78%؛

- الصناعات الغذائية 8.97%؛

- صناعة الطائرات: 19.40%.

والسيد رئيس الحكومة في مجلس النواب قال وصرح، وكذلك السيد الوزير دائما تيقولها، كل طائرة في السماء إلا وفيها شي حاجة ديال "صنع في المغرب" ومصنوع في المغرب، وهذا واحد المجهود جباركنا تنحلمو به، اليوم تحقق، الحمد لله.

كاين خطة عمل كذلك فيما يأتي من الأيام، إن شاء الله، اللي غادي تكون، فيها واحد الدعم كبير في الصناعة، وكذلك في التجارة وكذلك للتجارة الخارجية.

هاذ الخطة ديال العمل ديال 2025، إن شاء الله، تنوجدوها بشراكة معكم، مع النواب البرلمانيين ومع السيدات والسادة المستشارين، وكاين كذلك مشاركة ديال الناس العاملين في القطاع، الاتحاد العام للمقاولات والمهن، جمعية المصدرين، الفيدراليات ديال عدد من المهن، وهاذ الشي كله من شأنه أنه يهيئ لنا واحد خطة عمل ديال التجارة الخارجية ديال 2025، ما بقاش الوقت ما يمكنلناش نحلمو، ما يمكنلناش نديرو خطة ديال 6 سنين ولا 7 سنين.

اليوم احنا أمامنا واحد السنة خصنا الإنجازوخصنا يكون فيها، إن شاء الله، الفعالية والمردودية وتبان القيمة ديال الإضافة ديال كتابة الدولة ديال التجارة الخارجية.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تطلعات بلادنا في مجال صناعة السيارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نهئ أنفسنا على الإنجازات الكبرى في ميدان صناعة السيارات، هذا يعني المغرب أصبح يتبوأ مركزا مهما على المستوى الدولي والمستوى الإفريقي، هذه قصة نجاح لابد أن نهئ العمل اللي تتقوم به الحكومة واللي قمتم به، السيد الوزير، في هاذ الإطار هذا، وخصنا كذلك نستخلص حتى الدروس حتى بالنسبة لقطاعات أخرى، أشنو اللي عملناه باش كان هاذ النجاح هذا.

ولكن بغيت أنا نتقاسم معكم بعض التساؤلات، السيد الوزير، فيما يخص هذا القطاع هذا، بالنسبة للإدماج، ما فتئ يتصاعد، قربنا دبا لـ 70% مزيانة هاذ القضية، كاين واحد الطموح بأننا نوصلو ربما لـ 80% إن شاء الله، ولكن لابد الاستثمارفي قطاع الغيار، مازال تنستوردو الكثير من قطع الغيار، خصنا لابد الاستثمار فيها.

السيد الوزير،

كذلك، تحويل المواد الأولية باش نصاوبوهاذ قطع الغيار، الاستثمار في أفران خاصة في هاذ الإطارهذا، هذا هو الدول اللي تتنافسنا، هذا هو اللي تتعمل فيه هاذ الاستثمارات اللي هي كبرى وضخمة ويجب أن يكون هناك مساعدة عمومية ديال الحكومة في هذا الإطار هذا لأن المردودية ديال هاذ الاستثمارية تتكون منخفضة في هاذ الإطار هذا، لابد أننا نمشيو في هاذ الإطار، السيد الوزير.

وكذلك أنه السيارات ديال الحاضر والمستقبل تتعمل بكثير من (les chips)، هذوك اللي (les semi-conducteurs)، هاذوك أشباه الموصلات، هاذوك أشباه الموصلات وقعت فيهم أزمة، وقع فيهم اضطراب في الوقت ديال "كوفيد" ولكن الآن الكثير من الدول تتشوف أشنو هو الأمن ديالها فيما يخص الصناعة، وخصوصا صناعة السيارات، أشنو هو التوجه بالنسبة للحكومة في هاذ الإطارهذا، واش عندنا شي مخطط باش يمكن لنا كذلك أننا نصنعو هاذ (les semi-conducteurs) باش يكون عندنا واحد الأمن في هاذ الإطارهذا لأن كاين مجهود كبير بالنسبة لصناعة السيارات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال اللي هو دقيق هو دقيق جدا.

أولا وقبل كل شيء غادي نجاوبك على (les chips) وعلى (les semi-conducteurs)، ولا قطع الغيارباش ندوزو للمرحلة الأخرى.

بالنسبة (les chips) و(les semi-conducteurs)، اليوم المغرب هاذ الصناعة تتقسم على 2 ديال المراحل في سلاسل الإنتاج (front-end) و (back-end))، المغرب في back-end)) ممتاز، كيجهز هاذ (les cartes)

تيجمع (les semi-conducteurs) وتيبروغرامهم باش يصيفطهم للعالم كامل بما فيهم هاذوك الطراز المعروفين في أمريكا إلى آخره، المغرب عندو كفاءة كبيرة بالنسبة لهاذ الشي.

بالنسبة لـ (les chips) براسو كمنتوج مادي ماشي كمنتوج إلكتروني كمنتوج مادي كاين عدد ديال الدول قليلة ودولة اللي معروفة اللي هي بلا ما نسميوها قليلة اللي تتنتج هاذ المنتوج، واللي تتحتاج استثمارات ضخمة وضخمة جدا، واليوم مازال ما شفنا الحاجة، بحيث أن خلال أزمة "كوفيد" تفاقمت الاستثمارات في هاذ المجال، واليوم كاين وفرة، في هاذ المجال يعني ما كاينش نوايا لتقوية هاذ المنظومة عالميا.

بالنسبة لقطع الغيار، هذا توجه توجه كبير اخذيناه من الأول، ملي تنمشيو تنجيبو مستثمر لتجميع السيارات في المغرب، تنجيبو له منظومة اليوم اللي فيها 260 واحد شركة ولا مصنع اللي تتزاودو بهاذ قطع الغيار، وكتصاوب القطع باش تصاوب السيارة وتتصاوب أيضا قطع باش نصاوبو سيارات في بلدان أخرى وتتصاوب أيضا قطع الغيار.

معلوم كاين ما يسمى بالسوق الثانوي، قطع الغيار اللي ماشي عندها ربط مباشر بالعلامة ديال السيارة، هذا مشينا تنشتغلو عليه، بدينا فيه، بدينا فيه بحال دابا في البنوات، هذاك المصنع الضخم اللي غادي يصوب 12 مليون (pneus) في طنجة، جا باش يصاوب هاذ قطع الغيار وفي نهاية المطاف اخذاوه باش يركبوه في السيارات، يعني كاين اشتغال كاين شركات اللي تيصاوبهم بجوج اللي تيزودو، مازال مكاين إدماج مع السوق الوطني هاذ الشي كنشتغلو عليه بحال اللي اشتغلنا عليه في النسيج وغنمشيو بهاذ الطريقة.

باش نجاوب على الكفاءات، اليوم المغرب الصفة ديالو والميزة ديالو الأولى بالنسبة للصناعة اللي معترف بها عالميا هي الكفاءات ديال الناس اللي تيشتغلو في الصناعة، وهاذي ماشي شهادة ديالي، هاذي شهادة عالمية ونجيب لك الأرقام اليوم، المغرب عندو من أحسن التنافسيات، من أحسن المردوديات ديال الكفاءات في العالم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الوزير.

بالإضافة اللي ما قلتوه، نثمن ما قولتموه في هاذ الإطار هذا والعمل اللي قومتو به.

فقط أريد أن أثير الانتباه كذلك بأن التنافسية ديال دول أخرى في ميدان السيارات ولكن في ميدان الصناعة بشكل عام هو أنه هناك استثمارات كذلك كبرى في (l'outil industriel)، يعني أنه الآلة ديال الإنتاج الصناعي، كذلك هناك استثمارات فيها خصنا لابد كذلك أننا نوضعو نصب أعيننا الاستثمار في هاذ الإطار هذا.

كذلك أنه النموذج التمويلي اللي كاين الآن من أجل خلق وحدات جديدة والوحدات كذلك اللي موجودة لابد أننا نعاودو فيها النظر، باش يمكن لو أنه يسمح لهاذ الشركات اللي هي كتنتج في قطاع السيارات واللي كتشتغل فيه كذلك أنها تمشي للأمام، دعم البحث والتنمية مهم جدا، خصنا لابد أننا ندعمو كذلك أنه كون (design) اللي هو مغربي 100% في هاذ الإطار هذا، وخصنا نمشيو في هاذ الإطار هذا، ودعم التصدير أنه دول راه تدعم التصدير وتنعرفو هاذ الدول.

لذلك، أنه التنافسية ربما مرتفعة شوية، نحن متنافسين، عندنا التنافسية، ولكن يمكن لنا أننا نرفعوها أكثر، وكذلك السؤال اللي كيطرح نفسه وهو أنه ما هي الإمكانيات، لأنه القطاع الآن يشغل 260.000، ما هي الإمكانيات أننا نوصلو إلى أعداد أكبر من هذا في إطار المجهود الحكومي في قطاع التشغيل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة والصناعة:

متفق معك 100%، هاذ المشاريع كلها بدينا فيهم باش نقول لكم اليوم القطاع عندو إمكانية باش يضاعف 3 المرات الصادرات ديالو، واحنا تنشتغلو عليه، عندو الإمكانية باش يزيد 80% من الشغيلة ديالو وكنشتغلو على هاذ التوجه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان المواليان حول حماية المستهلك، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "التجارة الإلكترونية وضرورة حماية المستهلك".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان الوزيران.

السادة والسيدات المستشارين،

اليوم كلشي تيعرف التجارة الإلكترونية وكلشي كيعرف بأنها واحد الرهان من الرهانات ديال العصرنة وديال المستقبل، المنتوجات ديالها والخدمات ديالها ولت كتوصل لنا بسهولة عبر الهاتف، عبر الحاسوب دون استئذان ولا حتى موافقة مسبقة منا، وطبعا هي تجارة بدون حدود، فيها الحاجات القانونية وغير القانونية، فيها الحاجات الممنوعة والحاجات غير المسموحة، وفيها الحاجات المرغوبة وغير المستحبة، وفيها المنتوج المحلي والمنتوج الأجنبي.

التجارة الإلكترونية احنا كنعرفو بلي عرفت الانطلاقة ديال إبان الجائحة ديال كورونا كآلية للتسويق وللإشهار عن بعد، ومن الوقت ديالها وهي تتعرف واحد التطور من يوم إلى آخر، تطور كبير واحنا تنعرفو بأن على حسب التخمينات (le chiffre d'affaire)ديالها اللي يمكن غادي يكون في 2027 واحد 30 ولا 31 مليار يعني 1% في (PIB[2]).

التجارة الإلكترونية أنعشت البطالة، أنقذت العشرات من البطالة، ولكن رغم الأهمية ديال هاذ التجارة الإلكترونية احنا كاين اللي كيعتبرها، احنا كنعتبروها بأنها واحد العالم مليء بالمخاطر والتحديات والاحتيال، فيها إشهارات كاذبة أحيانا وإشهارات مزيفة، فيها مواد معروضة للبيع تؤثر على الصحة والسلامة ديال بعض المستهلكين، فيها وعود كاذبة، فيها سرقة لأموال المتعاملين، الزبون يتوصل بسلع ولكن ما كيعرفش المصدر ديالها، مجال خصب للتهرب الضريبي، مجال خصب للقطاع غير المهيكل والتنافس غير المشروع ديال التجارة المعروفة، وبالتالي هاذي كلها أمور اللي حقيقة قاست الثقة ما بين المستهلك وما بين الفضاء الخارجي.

الأساس، هو أنه خص يكون تضافر ديال واحد المجموعة ديال القطاعات منهم القطاع ديال التجارة، ديال الجمارك، ديال الضرائب، ديال الداخلية، ديال النيابة العامة، باش نوجدو واحد المنظومة قانونية سريعة وكاملة باش نعالجو هاذ المشكل.

البلاد ديالنا طبعا خصها تعامل بإيجابية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فهاذ الإطار، الهدف هو حماية المستهلك، الهدف طبعا هو جعل الثقة ما بين المستهلك والفضاء الخارجي، هاذي هي المقاربة ديالنا فالفريق، السيد الوزير، لهاذ الموضوع ديال التجارة الإلكترونية، وكنظن بأنها هي نفسها المقاربة ديال الحكومة أليس كذلك السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بداية، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نهنئكم السيدين الوزيرين على الثقة المولوية الغالية التي حظيتم بها، والله ولي التوفيق.

وعن حماية المستهلك، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ السؤالين اللي هما عندهم أهمية قوية.

الجواب لكم، السيد المستشار، نعم، ننتقل 100%، وعدد ديال المشاريع بداو والترسانة القانونية كنشتغلو عليها لتحيين قانون حماية المستهلك وإدراج أهم الإدراجات اللي غيكونو فهاذ القانون اللي غنجيبو لكم إن شاء الله، راه أحلناه على الأمانة العامة للحكومة، هو التعريف بالمنصات الإلكترونية باش نقدرو نواكبو هاذ التوجه.

رقم المعاملات هو 22 مليار سنة 2023، وكيرتفع بـ 30% سنويا، يعني يمكن لو يكون وصل لـ 30 مليار في 2024، ولكن اليوم كنشتغلو عليه باش نقننوه، ولكن هاذ الشي ما كيعنيش بأن ما كاينش مراقبة وما كاينش الثقة.

المراقبة كاينة ديال السلع، ذاك الشي علاش ما اعطيناهمش نفس الإعفاءات اللي كاينين بالنسبة للسلع العائلية اللي كيبعثوها من الخارج مغاربة الخارج للأسر ديالهم، المنصات خصهم يخلصو الجمارك ديالهم وخصهم يديرو (la déclaration) بحال الآخرين، وخص تكون المراقبة، والمراقبة كاينة.

ثانيا، خصنا نعرفو بأن 90% ديال هاذ السلع كيكون الأداء فيما بعد التسليم، وهذا الأداء مهم من أجل مراقبة الجودة، الزبون حتى كيتسلم السلعة ديالو عاد كيأدي، وفي بعض الحالات 10% ديال الحالات كيكون الأداء بالبطاقة البنكية قبل التسليم، وف 99% ديال الحالات ما كاين أي مشكل وفي بعض الحالات كنلقاو مشاكل بالأخص بعض المنصات العالمية الحديثة، اللي اليوم احنا كنشتغلو معها وبدات كترد الفلوس عبر هاذ البطاقات البنكية.

هاذ التجارة الإلكترونية، هي فالحقيقة كتعطي فرصا جديدة

[2] **P**roduit **I**ntérieur **B**rut.

للشغل، كتعطي فرصا للزبناء في كل أنحاء المملكة باش يكون عندهم ولوج لسلع متنوعة، وهاذ الشي مهم وإيجابي.

عندها أيضا سلبيات بالنسبة للجودة وبالنسبة اللي كنتسلموها إلى كانت فيها شي أعطاب من بعد فترة وإلى بغينا نرجعوها من بعد 7 أيام واخا خلصناها، وهاذ الشي كيسمح قانون حماية المستهلك وكنعرفو لمن نسترجعوها، وهاذ الشي فالقانون الجديد إن شاء الله راه جايين بالحلول.

بالنسبة لحماية المستهلك، عندنا ترسانة قانونية وعندنا الرقابة، ماكاينش دخول مفرط ديال السلع بدون رقابة، 210 آلاف زيارة إلى نهاية شهر شتنبر اللي تدارت في نقط البيع، كيكون اليوم تسجلات 9753 محضر منين ما كيكونش مطابق للقانون.

اليوم فهاذ الإطار أيضا، 91 ألف ملف بالنسبة لإطار القانون المتعلق بسلامة المنتوجات، عندنا 91 ألف ملف اللي عالجناها، منها 544 حالة عدم المطابقة، واسترجعنا أكثر من 3074 طن ديال السلعة اللي ما خليناهاش تدخل لأرض الوطن، يعني كاين رقابة، وبعض المرات كنشوفو بعض الموردين كيقولو كتراقبونا بزاف رخفو علينا شوية، معلوم هاذ الشي كيتطور، السلع كتنوع، خصنا نزيدو فالجودة وخصنا نقويو الحركة الاستهلاكية بالدعم ديالها ونمأسسوها ونعطيوها حقوق إضافية، وهاذ الشي جاي أيضا فمشروع القانون اللي غنقدموه أمام أنظاركم، باش تجودوه وتصوتو عليه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

مزيان السيد الوزير، احنا استبشرنا خيرا بهاذ المشروع القانون اللي كتوجدو، وكنتمناو تكون فيه آليات حقيقية، بحال الشكل مثلا تكون شي شرطة خاصة لمراقبة هاذ التجارة الإلكترونية من حيث المنتوج، من حيث المواقع ديال هاذيك اللي كتعرض هاذ المنتوجات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

يعاني المستهلك المغربي في الآونة الأخيرة من إكراهات كثيرة، بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد وكذا بسبب ضعف المراقبة، لذلك نعتبر، في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أنه بات من الضروري تعديل قانون حماية المستهلك، وكذا قانون حرية الأسعار والمنافسة، لتشديد العقوبات على تجار الأزمات والمناسبات وزجر المضاربين والمتلاعبين بحقوق المستهلك.

فرغم الأهمية البالغة للإجراءات التي تم إعمالها لمواجهة مختلف أوجه الاحتكار والغش في أسعار المضاربات، وعلى الرغم من الارتفاعات التي همت تحسين الدخل، سواء في القطاع العام أو الخاص، إلا أن الإشكالية المطروحة والتي حدت من فعالية هذه الزيادات، هي ارتفاع الأسعار، والذي كانت له تداعيات كبيرة على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، بسبب ما أسماه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالجشع التضخمي.

لذلك، فإنه من المشروع أن نتساءل اليوم عن قدرة هذه الإجراءات والتدابير على مواجهة هذه التحديات والإكراهات، وفي بعث الأمل في نفوس شرائح واسعة من الفئات الشعبية التي تئن تحت وطأة الغلاء، وتكتوي بنار المضاربات التي مازالت منفلتة من المراقبة والزجر.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لا نخفيكم مخاوفنا الحقيقية من الآثار السلبية لضعف احترام قانون حماية المستهلك وقانون الأسعار والمنافسة وتنامي الجشع وكثرة المضاربين وتجار الأزمات، الذين لا يؤمنون إلا بالربح السريع، نتيجة الجشع الذي يحركهم بعيدا عن كل روح تنافسية شريفة.

وبعيدا عن التنفيذ وبعيدا عن التقيد بأدنى مقومات الوطنية الاقتصادية، والذي يقع ضحيته المستهلك وتكتوي بناره جيوب المواطنين، ندعو في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بحماية المستهلك، مع اعتماد آليات جديدة لتطوير مهمة الرقابة والتصدي لمختلف الممارسات الماسة بحقوق المستهلك والمنافسة وتقوية مراقبة الأسعار، قصد حماية المواطنين من التلاعب بالأثمنة.

كما ندعو بهذه المناسبة، أيضا إلى سلك مقاربة إصلاحية عميقة للمنظومة القانونية المتعلقة بحماية المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة، وأيضا دعم الجمعيات العاملة في مجال حماية المستهلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبين.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ التعقيبات.

أولا، وقبل كل شيء، جمعيات حماية المستهلك مدعومة وكتشتغل وكتشرف على 60 شباك اللي موزعة فالتراب الوطني، باش تواكب المستهلك وتواكب القوة العمومية وتوجه وتؤطر المستهلك، وهاذ الشي مهم ومهم جدا.

بالنسبة للرقابة، الرقابة راه كاينة، ملي تنقولك 210.000 زيارة منذ بداية السنة إلى نهاية شهر 9، يعني تقريبا 300.000 زيارة في السنة، راه ماشي سهلة، كاين رقابة، تنشتغلو.

معلوم، حتى واحد ما ينكر بأن كاين زيادة في الأسعار وكاين زيادة في الأسعار، حتى واحد ما ينكرها، بأن القدرة الشرائية ديال المواطن خص حتى واحد ما ينكرها، ولكن ما يمكن لناش ننكرو أيضا أن الحكومة أخذت تدابير وحمات هاذ القدرة الشرائية أكثر ملي تحمات في عدد ديال البلدان ديال العالم، بقوة، بصرامة، باتخاذ إجراءات شجاعة مكلفة وباتخاذ أيضا مقاربة، اللي هي مقاربة في نفس الوقت تتحترم الحرية ديال التجارة والحرية ديال الأسعار، اللي صادقنا عليها كاملين، وفي نفس الوقت تتستعمل الوسائل الاقتصادية والاجتماعية لتقوية القدرة الشرائية وتخفيف الأزمة على الأسر والمواطنين.

هاذ الشي ما تيعنيش أن ما عندناش تجار الأزمات، هاذ الشي ما تيعنيش أن ما عندناش المضاربين اللي تيحاولو وبعض المرات استافدو من الوضعية على ظهر المواطنين، ولكن بعض المرات في بعض الأحيان بعض التدابير اللي اخذيناها أيضا، يمكن كانو بعض الناس اللي استافدو منها، ولكن تنحينو هاذ التدابير وتناخذو الإجراءات باش نحسن الوضعية وباش هاذ التدابير اللي تناخذوها تكون عندها أثر فعلي ومباشر على المواطنات والمواطنين.

راه حتى واحد، راه الكمال لله، كل الإجراءات كتدار، النية حسنة، العزيمة كاينة، وإن شاء الله، النتائج راه بداو تيبانو وغيكونو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "البرنامج المتعلق باستكمال سلاسل الإنتاج في الصناعة الغذائية والمعادن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، لتقديم السؤال.

تفضل السي المختار صواب.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل البرنامج الخاص لتكميل سلاسل الإنتاج في الصناعة الغذائية وصناعة المعادن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ السؤال اللي هو سؤال هام، حيث التثمين ديال المواد الطبيعية كانت فلاحية أو معدنية ديال بلادنا كان تيعرف في بعض الأحيان نجاحات، وفي أحيان أخرى تأخر وتأخر عميق.

اليوم، مشينا اشتغلنا في إطار بنك المشاريع بالنسبة للصناعة الغذائية وأيضا بالنسبة للصناعة التعدينية، وبداو بعض المشاريع تيخرجو، تيظهرو وكيبينو بأن كاين الإمكانية وكاين التنافسية وكاينة القدرات، بحال دابا في الفواكه باش نمرو من الفواكه للعصير، كنا تنصدرو الفواكه وتنجيبو (le concentré) من برا.

اليوم عندنا 6 مصانع في بلادنا اللي تيصيبو هاذ المركز، وهاذ الشي مهم ومهم جد، من فواكه مغربية... إلخ.

عندنا بعض الإخفاقات مازال، عندنا بعض المرات في تعليب سمك السردين، الحديد تيجي من برا، الزيت حتى هو تيجي من برا، وتنشتغلو باش نلقاو الحلول باش نستعملو الزيت ديالنا وباش نصاوبو العلب عندنا... إلخ، إذن كاين توجه دقيق، سلسلة الإنتاج باش نشتغلو عليه.

بالنسبة للصناعة المعدنية، هاذوك تيتطلبو استثمارات أكبر وأضخم، عندنا اليوم تنشتغلو على 4 مشاريع استثمارات ضخمة، منها استثمارات في النحاس، في الألمنيوم وفي الزنك، لأجل تثمين هاذ الموارد اللي عندنا، وباقي مشاريع أخرى اللي تندرسوها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس أبوبكر اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم، إلا أن الحديث اليوم عن استكمال سلاسل الإنتاج في الصناعة الغذائية والمعدنية يأتي في سياق عام متأزم، يضع بلادنا أمام تحديات كبيرة تتطلب أكثر من مجرد خطابات، نتحدث عن برامج طموحة، حيث أن توجه الوزارة حاليا رغم تضمنه لرؤية استراتيجية يغفل التحديات العملية المرتبطة بضعف التكامل بين مختلف حلقات سلسلة القيمة، وضعف الرؤية المرتبطة بالصناعات التحويلية في بعض المنتجات الفلاحية، وهشاشة النسيج الصناعي الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية.

فكيف يمكن الحديث عن تطوير الصناعات الغذائية في ظل استمرار التبعية لأسواق خارجية في المواد الأولية الأساسية، خصوصا في ظل غياب التكامل على مستوى بعض اتفاقيات للتبادل الحر؟

وكيف يمكن ضمان استدامة هذه السلاسل في سياق التغيرات المناخية التي تهدد القطاع الفلاحي وتؤثر على استقرار الإنتاج الزراعي؟

إن الواقع يكشف عن فجوة كبيرة بين الطموحات المعلنة والإمكانيات المتاحة على أرض الواقع.

أما في قطاع المعادن، فرغم امتلاك بلادنا لثروات معدنية هامة، إلا أن القيمة المضافة المحلية تبقى محدودة بسبب ضعف التصنيع المحلي وهيمنة نموذج التصدير في شكله الخام، خصوصا أننا نلمس مؤشرات حكومية تقدم إجابات واضحة حول كيفية تجاوز هذه الإشكالية، خاصة في ظل المنافسة الدولية الشرسة والحاجة إلى استثمارات ضخمة كالتكنولوجيا والبنية التحتية.

إن الأزمات المتتالية التي يشهدها العالم من جائحة كورونا إلى الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على سلاسل التوريد العالمية، تؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز السيادة الصناعية والغذائية ببلادنا، لكن هذا الهدف يتطلب أكثر من مجرد خطط وبرامج، بل يحتاج إلى معالجة جذرية للاختلالات الهيكلية في النسيج الصناعي الوطني وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة.

كما أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب رؤية شمولية تربط بين السياسة الصناعية والسياسة الفلاحية، مع ضرورة إعادة النظر في نموذج الإنتاج الفلاحي المعتمد حاليا، والذي يركز على التصدير على حساب الأمن الغذائي الوطني، فالتحديات الراهنة تفرض التفكير في توجه تدبيري جديد يضع السيادة الغذائية في صلب أولوياته، بعيدا عن التبعية الدولية في العديد من الضروريات والاحتياجات الخاصة للمستهلك المغربي الذي يتطلع بكل جدية إلى أن تكون كل المنتجات مطبوعة بـ"صنع بالمغرب".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على التعقيب.

غير اطمئن السيد المستشار، التكامل كاين، السيادة كاينة، التفعيل كاين والتنافسية كاينة. اليوم، التثمين في قطاع المعادن، أشنو هو أكبر معدن اللي عندنا في المغرب؟ هو الفوسفاط، 95% ديال الصادرات ديال الفوسفاط هي صادرات مثمنة والابتكار كاين فيه وكنشتغلو عليه.

اليوم، بالنسبة للمواد الغذائية 50% ديال الصادرات ديالنا في المواد الغذائية ككل هي مواد مثمنة ومحولة، غير اطمئن التكامل بين أفراد الحكومة موجود، وتنشتغلو اليد في اليد باش نثمنو وباش نخلقو مناصب الشغل، والسيادة والمواطن المغربي والاحتياجات ديالو هما الأساس وصلب الاهتمامات، والاحتياجات ديالو بالنسبة للمواد الغذائية، بالنسبة للمواد المعدنية، ولكن أيضا بالنسبة لفرص الشغل اللي خصنا نخلقوها له وهاذ فرص الشغل خصنا نثمنو أي إمكانيات اللي عندنا باش نمشيو لها.

بالنسبة للسيادة الفلاحية والمواد الغذائية، راه كاين تصميم اللي كنشتغلو عليه باش نغطيو الحاجيات بالنسبة للموارد المائية، وهاذ الشي وقع فيه تعطيل وكاين تسريع فيه وكنشتغلو عليه بتوجيهات ملكية سامية باش تكون سيادة كاملة وشمولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال التاسع موضوعه "الإجراءات الحكومية المتخذة لتحسين وضعية التجار الصغار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية لتحسين وضعية التجار الصغار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد السؤال.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ السؤال الهام باش نكمل، حيث كان عندو علاقة مع السؤال الأول، هو أولا البيع في الشراء كنشتغلو معهم مع المنصات ديال الشراء وتكوين منصات ديال الشراء، ولكن أيضا مع هاذ الشبكات اللي عندهم منصات باش يستافدو من القدرة ديال الاقتناء ديالهم، هاذ القدرة ديال الاقتناء كتحتاج أيضا تمويل، كنشتغلو مع الأبناك باش يمولو هاذ الفترة للتاجر باش يكون عندو الإمكانية باش يشري حتى هو بالكريدي ويخلص بعد ما يبيع.

ثالثا، كنوعو له المداخيل ديالو، كتعرفو بأن 30% ديال المداخيل ديال البقال اليوم مداخيل اللي جاية من (recharge)، كنشوفو أيضا التنويع نلاقيوه مع التجارة الإلكترونية، كتعرفو بأن الأداء ما بعد التسليم و20% ديال التسليم ما كيلقاش المواطن في الداردياله والتاجر هو حلقة ثقة بين البائع الإلكتروني والمواطن اللي يمكن لو يقوم بهاذ الدور وتأدي له هاذ المنصة الثمن ديال هاذ الخدمات إلى آخره.

كنشتغلو أيضا على خدمات التحويل المالي اللي خصو ترسانة قانونية خاصة، عدد ديال البرامج اللي كنشتغلو عليها باش نقويوونوعو المداخيل ديال التاجر الصغير باش يبقى يلعب هاذ الدور الأساسي اللي عندو في المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على الجواب ديالكم، وكما نعلم جميعا فالتجار الصغار حوالي تقريبا ما يفوق على مليون شخص، واحنا كنتسناو الإحصائيات الجديدة اللي في الحقيقة خص تعطينا إحصائيات رسمية اللي اخذاتها بلادنا في شهر 9 هاذ السنة هاذي، يلعبون دورا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، بل يشكلون دعامة أساسية في السلم الاجتماعي.

مالين الحانوت، السيد الوزير، كيشكلو تقريبا 85% من العاملين في التجارة، هاذو غير مالين الحوانت، إيلا جينا نحسبو القطاع غير المهيكل راه واحد العدد كبير أكثر من هاذ الشي اللي كنقولو، هوما اللي لقينا في الأزمة، السيد الوزير، ديال كوفيد، لو ما كانوش هوما را ما كاين حتى شي حاجة.

السيد الوزير،

كيفما قالت الأخت هوما مالين الكارني، اللي كيعملو مع الناس بالكارني، هاذ الناس كيفما قالت الأخت المستشارة قبيلة راه تيفيق الصباح يلقى وليدو مريض ولا بنتو مريضة كيمشي عند مول الحانوت كيقيد ليه في الكارني بدون فوائد، وهاذ الشي علاش تنطلبوكم احنا، السيد الوزير، باش هاذ الأبناك ديالنا المواطنة خصها ترد البال لهاذ العاملين في التجارة.. لأن هاذو راه كيساعدو واحد الناس كبار، احنا خلقنا ليهم دابا واحد العدد ديال المراكز التجارية، وكيفما قالت الأخت وجبناهم ليهم للأحياء الشعبية، وماشي غير في الأحياء الشعبية، وإنما حتى في داخل الدروبة جاو للدروبة ودرنا واحد.. احنا ماشي ضد هاذ التجار، ولكن على الأقل نعطيوهم واحد المساحة اللي يكونو فيها، باش هاذ التجار الصغار اللي هوما مالين الحوانت ما نأثروش عليهم بزاف في هاذ المسائل.

كيف ما قلنا، السيد الوزير، واحنا معكم في هاذ المسائل، قلنا هاذ الناس كانو تقريبا مليون نسمة اللي كانت مسجلة فـ (l'AMO[3])، دابا يالاه بقات عندنا 380 ألف هما اللي عندهم التغطية الصحية، الناس الآخرين مغلوبين على أمرهم ما عندهمش ذيك 150ولا 170 درهم باش يمشيو يخلصو حتى هما الضمان الاجتماعي ويبقاو فهذاك.

ولهذا احنا نرغبوكم، السيد الوزير، تردو البال لهاذ الناس لأنه هما كيلعبو واحد الدور مهم اجتماعيا واقتصاديا، لأن هما الأولين كيفيقو، وهما الآخرين اللي تينعسو، لأن الصباح كيفيق يمشي يجيب النعناع ويجيب واحد المسائل اللي هي خاصة للمواطن، وما كينعس حتى ما كيبقى حتى واحد خاصاه شي حاجة باش غادي يصبح الصباح يدير لوليداتو باش يمشيو للمدرسة.

ولهذا احنا، السيد الوزير، وأنتوما راكم عارفينكم والجدية ديالكم، بغيناكم تعطيوهم واحد الأهمية كبيرة باش تعطيوهم.. وتردو لهم الاعتبار ديالهم لأنهم هما المواطنين الكبار اللي خدامين في البلاد، وحتى أمنيا السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ الكلمة الجميلة في حق التجار، وكنشاركوكم فهاذ الاهتمام والتقدير ديال هاذ الفئة ديال المجتمع اللي هي فئة مهمة وما تحتاجش إعادة الاعتبار، حيث الاعتبار ديالها الفوق والفوق جدا بالنسبة لينا احنا كاملين وبالنسبة للمغاربة كاملين.

الأبناك، كتعرفو بأن فالمنظومة ديال الوزارة كاين "البريد" و"البريد

[3] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

بنك"، وهي أول بنك اللي سنات اتفاقية واخذات ترخيص حيث ما كانش عندها الترخيص باش تشتغل مع المقاولة، اخذات ترخيص فقط ديال المقاولات الصغيرة جدا، وأول اتفاقية دارت دراتها في إطار تمويل التاجر، وهذا هو التوجيه الاستراتيجي اللي اعطيناه ليها بالنسبة للوزارة، باش تساهم وتغطي هاذ الخصاص اللي كاين وكاين خصاص أنا متفق معك.

هاذ الكارني، كارني مهم وكيلعب دور مهم، وهو اللي كيحميهم في نفس الوقت، حيث هاذ الشبكات منين كيجيو راه ما عندهم كارني ما كيعرفوش يديروه، إذن ما كيلقاوش الزبون، وفي نهاية المطاف كيحميو السوق ديالهم، وهاذ المنصات ولت عندها رغبة باش تشتغل معهم باش تزودهم من طرف هذاك المراكز ديال الشراء ديالهم بالمنتوج، أشنو بقى؟ بقى ضمان التمويل ديال هاذ المنتوج باش حتى هوما يستافدو من القدرة الشرائية ديال هاذ المراكز، ويمكن ليهم يسوقو، حيث البيع فالشراء كما كتعلم، السيد المستشار المحترم.

كاين تركيز، كاين أهداف، كاين اشتغال على أرض الميدان، واليوم التعبئة والنتائج كيخصها شوية ديال الوقت، حيث مشكلة والإطار شوية معقد، ولكن كنشتغلو فيه نقطة بنقطة باش نحسنو الوضعية ديال هاذ الفئة المهمة ديال المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نشكر السيدين الوزيرين على مساهمتهما القيمة معنا.

ونمر للأسئلة الموجهة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان الناطق، الرسمي باسم الحكومة، ونهنكم، السيد الوزير المحترم، بتجديد الثقة المولوية السامية، متمنين لكم التوفيق والنجاح.

الأسئلة الموجهة لكم حول "تفاعل الحكومة مع البرلمان" تجمعهما وحدة الموضوع.

البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تجاوب الحكومة مع مقترحات البرلمان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بعد مرور النصف الأول من الولاية التشريعية الحالية، في جو يسوده العمل المتواصل بين الحكومة والبرلمان، ووفق أسلوب جديد ومبتكر، قائم على الشفافية وإشراك الرأي العام الوطني في تقييم حصيلة العمل الحكومي وقياس مدى احترامها للبرنامج الحكومي المتعاقب، نسائلكم اليوم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لضمان التجاوب البناء مع مقترحات البرلمان خلال نصف الولاية الثانية من الولاية التشريعية الحالية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان هو السؤال الذي أراده الفريق الاستقلالي، لا لشيء سوى لتثمين المجهودات التي تبذلونها، السيد الوزير المحترم، وللتحفيز أيضا على الاستمرار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة المعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

السيد الوزير،

نسائلكم حول تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتفاعل الحكومة مع البرلمان.

السيد الوزير،

يمكنكم تقديم الجواب من المنصة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكرا، السادة المستشارون المحترمون، على تفضلكم بطرح هذه الأسئلة التي تنصب حول موضوع المقترحات البرلمانية عموميا، وأريد أن أركز على نقطة أساسية، جميع القطاعات الحكومة حينما تأتي إلى البرلمان تقدم حصيلة عملها، لكن هذا العبد الضعيف الذي يمثل أمامكم يقدم حصيلة مشتركة ما بين القطاع الذي أدبره وما بين عملكم أنتم كبرلمانيين، لأن المبادرة تعود إليكم في جميع الآليات، آليات الرقابة البرلمانية باستثناء المبادرات التي تأتي من طرف الحكومة في مجال التشريع المرتبط بمشاريع القوانين، أما جل المبادرات الأخرى، سواء كانت أسئلة أو طلب تحدث أو طلبات عقد لجان أو مقترحات قوانين، فكلها تبقى عملا خالصا لكم، لذلك هذه الحصيلة هي حصيلة - قد نقول إلى حد ما - هي حصيلة عمل البرلمان قبل الحكومة.

بخصوص، على مستوى التشريع، أريد أن أؤكد على أن القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة، أكد على ضرورة أن تقوم الحكومة بدراسة مقترحات القوانين مرة واحدة في الشهر، بعد مرور حوالي سنة ونصف من عمل هذه الحكومة، ارتأت أن تقوم بوضع مرسوم يكون الهدف منه هو أن نرفع من مستوى التعاطي والتعامل مع مقترحات القوانين، عبر لجان تقنية، يحضرها على الأقل المدراء.

المرسوم تمت المصادقة عليه، ويمكنني أن أؤكد بأنه اليوم هناك عمل كبير تقوم به هذه اللجنة، وعمل نوعي، نظرا لتركيبتها والاختصاصات المخولة لها.

ويمكن في هاذ الإطار، أن أؤكد على أنه في إطار هذا التفاعل الإيجابي بلغ عدد الاجتماعات 26 اجتماعا قامت بها الحكومة، عبرت خلالها عن موقفها من 338 مقترح قانون، 53 منها تخص مجلس المستشارين، إذ لم يتبق إلا 10 مقترحات قوانين لم تحدد الحكومة موقفها منها بخصوص مقترحات مجلس المستشارين.

وعموما، قبلت الحكومة 28 مقترح قانون، 24 منها خاصة بمجلس النواب و4 خاصة بمجلس المستشارين.

ملي تناخذو العدد هاذ 28 من حوالي 300 مقترح قانون الذي قامت الحكومة بدراسته، تنكونو في المعدل الدولي اللي هو 9%، المعدل الدولي الطبيعي لتعاطي الحكومات مع مقترحات القوانين هو 9%، ملي تناخذو هاذ 28% تنلقاو احنا في هذا الحد.

الآن نرجع للأسئلة على مستوى العمل الرقابي، وهنا بغيت السيدات والسادة المستشارين فقط نطلعكم على الحجم ديال الرقابة اللي قام بها البرلمان خلال هذه الولاية، والتي ترتفع بشكل كبير مقارنة مع الولايات التشريعية السابقة، سواء على مستوى مجلس النواب أو على مستوى مجلس المستشارين، وغادي نعطي النتائج.

إذن، خلال السنة التشريعية الثالثة، هاذ السنة الثالثة، من الولاية التشريعية الحادية عشرة، أجابت الحكومة خلال هذه السنة على 5656 سؤالا كتابيا من أصل 6778، أي بنسبة جواب وصلت إلى 83.45% وهي نسبة غير مسبوقة في تعاطي الحكومة مع العمل الرقابي.

أما بالنسبة للحصيلة الرقابية لمجلس المستشارين أو لمجلس النواب، نبدا بمجلس النواب، فكل المعطيات المتوفرة إلى غاية يوم الإثنين 11 نونبر 2024 تؤكد بالملموس الارتفاع لهذا التجاوب، وخاصة بالنسبة للأسئلة الكتابية، حيث توصلت الحكومة من قبل مجلسي البرلمان منذ افتتاح الولاية التشريعية الحالية إلى غاية يوم الإثنين، البارح، بما مجموعه 24.403 سؤالا كتابيا، أجابت الحكومة على 17.293 بنسبة جواب تصل إلى 70.86%.

على صعيد مجلس النواب توصلت بـ 18.316 سؤالا كتابيا، أجابت على 13.081 سؤالا كتابيا بنسبة جواب 71.42%.

على مستوى مجلس المستشارين، توصلت الحكومة بـ 6087 سؤالا كتابيا، أجابت على 4212 سؤالا كتابيا، أي بنسبة 69.20%.

وإيلا بغينا نعملو واحد المقارنة ما بين الولاية التشريعية الحالية والولاية التشريعية السابقة واللي قبل منها، غنلقاو في هذه الولاية التشريعية، توصل البرلمان بـ 22.921، هاذي هي الأسئلة المطروحة، أجابت الحكومة على 16.297 بنسبة 71.13%، الولاية التشريعية العاشرة اللي قبل تم طرح فقط 15.751، بمعنى احنا الآن ارتفع العدد لحوالي 23.000 من 15.700 إلى 23.000، بزيادة تقدر تقريبا بواحد 7000 سؤال، أجابت الحكومة خلال الولاية التشريعية السابقة على 8583 سؤالا كتابيا، أي بنسبة ديال 54.49%، اللي قبل منها تم طرح 17.264، طبيعي أنه يكون العدد شوية كبير، لكن ماشي لدرجة هاذ العدد اللي وصلنا لو خلال هاذ ثلاث سنوات، أجابت الحكومة فقط على 7031 جوابا كتابيا، أي بنسبة 40.72%، إذن عدد الأسئلة في هاذ الولاية ارتفع، عدد الأجوبة ارتفعت والنسبة ديال التفاعل ارتفعت.

هذا يؤكد على أن البرلمان يقوم بعمل كبير على مستوى الرقابة، والحكومة أيضا تقوم بعمل كبير في هذا الاتجاه.

بالنسبة للأسئلة الشفهية، نعملو واحد المقارنة بخصوص الأسئلة الشفهية بمجلسي البرلمان، نفس الشيء خلال السنوات الثلاث الأولى، هاذ الولاية التشريعية في المجلسين تم طرح 17.124 سؤالا، أجابت الحكومة على 3903.

تعرفون بأنه الجواب على الأسئلة الشفوية مرتبط بالبرمجة ومرتبط بالوقت، ولكن نعملو مقارنة مع السنوات الماضية: في الولاية التشريعية العاشرة تم طرح 14.013 سؤالا، دابا هاذ الولاية الآن 17.124، أجابت الحكومة فقط على 2523، هاذ الولاية جاوبت الحكومة على 3903، لكن الولاية التشريعية التاسعة تم طرح 9726 سؤالا شفويا أجابت الحكومة فقط على 2611، إذن هنا أشنو تلاحظو؟

تنلاحظو بأنه الولاية التاسعة كان فيها واحد العمل رقابي مرتفع، لكن الولاية العاشرة انخفض العمل الرقابي، الولاية الحالية الحادية عشر ارتفع العمل الرقابي وارتفع معه حتى التفاعل ديال الحكومة، إذن هذا يؤكد على أن البرلمان رفع بشكل كبير خلال هذه الولاية من المنسوب ديال التفاعل والرقابة، وأيضا كانت الحكومة في مستوى الحدث.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

في مستهل هذا التعقيب، أهنئكم، السيد الوزير، على إعادة الثقة من طرف جلالة الملك في شخصكم على رأس هذه الوزارة ذات الطبيعة الاستثنائية الخاصة، لكونها تؤدي دورا محوريا في المجال المؤسساتي وكذلك لدورها في تعزيز سبل التعاون والحوار بين الحكومة والمؤسسة التشريعية التي يحسب لها حساب كمؤسسة سيادة بامتياز، وهذه الثقة المولوية إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المجهود الذي قمتم به، السيد الوزير، في النصف الأول من هذه الولاية التشريعية العاشرة كان متفوقا خلاقا وفريدا، وبالتالي بصمتم على أداء يستحق التثمين والتنويه والتقدير والعرفان.

هذه الأرقام التي قدمتم لنا، السيد الوزير، أولا، نشكركم عليها، معتبرين أن هذا النقاش السائد حول علاقة الحكومة بالبرلمان ومدى تفاعلها معه نقاشا له رهنيته ويفند كل المزاعم التي تذهب في اتجاه تحسين هذه العلاقة المبنية على احترام تام لعمل المؤسسات، مبرزين أن الأرقام دالة ومعبرة على تواصل وتفاعل غير مسبوق للحكومة مع المبادرة البرلمانية، ومؤكدين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، بأننا نثمنه جملة وتفصيلا، ونتفق مع مضمونه، والذي نلمسه في مختلف القضايا المطروحة للنقاش، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- قبول رقم غير مسبوق للأسئلة الآنية؛

- تجاوب الوزراء مع قضايا سيدات والسادة البرلمانيين وحضورهم الميداني في مختلف الأقاليم والجهات؛

- ارتفاع نسبة الإجابة على الأسئلة الكتابية؛

- ارتفاع نسبة الإجابة على التعهدات والالتزامات الحكومية؛

- موافقة غير مسبوقة على مقترحات القوانين في الدورة الماضية، صادقنا على 8 مقترحات.

هذا التطور الإيجابي وفي هذا المسار غير المسبوق من التفاعل، تعززت أكثر أدوار البرلمان بعد وفاء السيد رئيس الحكومة بتعهداته التي يضمنها الدستور، من خلال حضوره من مناسبتين لمناقشة الحصيلة نصف المرحلية، وحضوره للإجابة على الأسئلة الموجهة إليه في إطار مناقشة المواضيع المرتبطة بالسياسة العامة للحكومة.

وبالتالي نلاحظ أن الحديث عن تحكم أو تغول الحكومة في المشهد السياسي أو في عمل البرلمان هو نقاش مغلوط وغير صحيح، لا يرقى إلى مستوى طموحاتنا كبرلمانيين، بل وينقص من عمل المؤسسات، ويضرب في العمق المبدأ الدستوري القائم على احترام مبدأ فصل السلط، ويبخس من عملنا كبرلمانيين، ممثلين للأمة داخل المجتمع، ويعطي الانطباع بأننا قاصرون في تدبير أمورنا بالشكل الذي يليق بنا.

لهذا، لابد من الارتقاء بمستوى خطابنا السياسي، وأن نحافظ على قيمة وجاذبية مؤسستنا الدستورية، ونشتغل جميعا على تقويتها وترصيد حصيلتها الإيجابية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

صراحة أن الحكومة، وخلال الولاية التشريعية الحالية، حريصة

على تفعيل التزامها في مجال العلاقات مع البرلمان، بالحفاظ على تعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر، في إطار الاحترام التام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر والتفاعل الإيجابي مع انشغالات السيدات والسادة البرلمانيين، وهو الشيء الذي مكن من تحقيق نتائج إيجابية على المستويات الثلاث: التشريع، الرقابة وكذا مجال تقييم السياسات العمومية.

كما أن الجهود المبذولة من كلي الطرفين: حكومة وبرلمانا، تؤطرها مبادئ عامة أساسها التعاون الفعال والإيجابي من أجل تعزيز البناء المؤسساتي والديمقراطي لبلادنا، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الوزير،

صحيح، أن نصف الولاية التشريعية، عرف حصيلة مشرفة ونتائج تشريعية ورقابية مهمة، تعكسها الأرقام وعدة مؤشرات كمية ونوعية، لكن هذا لا يعني أنه يجب علينا مضاعفة الجهود أكثر مما مضى، حتى نتمكن من النهوض بالمنظومة القانونية الوطنية وتطويرها وفق مقاربة تشاركية، كل من موقعه، وبتعاون كافة الشركاء المعنيين بالمبادرة التشريعية وفي إطار الاختصاصات المخولة لكل طرف على حدة، لاسيما في الظروف الوطنية والتقلبات العالمية الحالية، حتى نكون في مستوى تطلعات صاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

السيد الوزير،

في الختام، نود أن نثير معكم في الشق المتعلق بالأسئلة الكتابية، حيث أن بعض القطاعات الوزارية تعرف تأخرا في التجاوب مع الأسئلة الموجهة إليها، مقارنة مع قطاعات أخرى، هذا الاختلاف في التجاوب أو الاختلاف في سرعة معالجة هذا النوع من الآليات الرقابية المخولة للسيدات والسادة البرلمانيين، تجعلنا نطرح التساؤل عن مكامن الخلل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

وبدوري كنهنيكم على التدبير ديالكم لهاذ الجلسة، سيما وهي أول مرة، فهنيئا لنا بك وتبارك الله عليك.

السيد الوزير المحترم،

سؤال فريق الاستقلالي قد سمعتموه، ونود في البداية أن ننوه بالمجهودات التي تبذلونها لتقريب وجهات النظر من جهة، ولتبسيط بعض المساطر، حتى يتمكن البرلماني أن يشتغل بأريحية ويشتغل وهو مرتاح لما يقوم به.

صحيح، المجهودات اللي كتبذلوها، السيد الوزير، جعلتنا أننا نتحفزو.

لاحظتي أن العدد ما بين عدد الأسئلة اللي كبر، راه ناتج على التجاوب ديال الحكومة مع البرلمان، وناتج أيضا على تواجدكم وعلى شعبيتكم وسط الإخوة البرلمانيين والبرلمانيات، لأننا نلمس هذا المجهود ونلمس واحد الجدية اللي هي كنعتبروها تحفيزا لكل برلماني.

السيد الوزير المحترم،

صحيح، هناك مجهودات، غير أننا نود أو نطمح إلى أشياء المزيد منها، فالمقترحات التي تقدم من طرف البرلمانيين لا تلقى اهتماما وقبولا من طرف الحكومة، هذا مكمن التضييق أو مكمن أننا التخوف ديالنا كيجي لأننا.. الحكومة في التشريعات ما كتلتزمشاي معنا وما كتوافق لناش، هل هو تقصير من البرلماني؟ أم إهمال من الوزير؟

كنتمنى تكون فهمتيني، علاش؟ لأننا احنا تنقدمو المقترحات، يمكن ما عندناش ذيك الطريقة أو ما عندناش الدراية الكاملة، إذن ناقصنا العوين، وإلا غنبقاو دائما نقربو لجانبكم، السيد الوزير، باش نتعاونو كاملين عسى حكومتنا الموفقة، والحمد لله، أنها تتجاوب مع المقترحات التشريعية ديالنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم، السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية لابد ما نهنئكم في تجديد الثقة المولوية في شخصكم، وكذلك لابد ما نشكركم على ما تفضلتم به من توضيحات حول الموضوع البالغ الأهمية، وهو ما يبرر إعادة طرحه في هذه الجلسة الدستورية، للوقوف على مدى تفاعل الحكومة مع المبادرة التشريعية للبرلمان.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، المكانة المعتبرة التي بوأها دستور 2011 للبرلمان، من خلال الارتقاء بأدواره كسلطة تشريعية، وهو ما يعكس مكانة وأهمية هذه المؤسسة في الصرح المؤسسي والدستوري لبلادنا.

السيد الوزير،

من المؤكد أننا لامسنا جدية الحكومة وتفاعلها الإيجابي مع مجموعة من المبادرات التشريعية، في إطار وعيها بالمستجدات الدستورية التي انتقلت بأدوار البرلمان وجعلت منه طرفا أصيلا للتشريع، وفي هذا الإطار نثمن التعاون الحاصل اليوم على هذا المستوى، إذ توكد الأرقام التي أدليتم بها أن الحكومة وافقت منذ تنصيبها على أغلب المقترحات المقدمة، لكنها تظل غير كافية.

السيد الوزير،

لسنا في حاجة إلى تذكيركم بأهمية نسخ علاقة تعاون وتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لاسيما على مستوى الارتقاء بالأدوار الرقابية والتشريعية للبرلمان، وعلى الأخص تجاوز التعثر الذي يعرفه مسار مقترحات القوانين الذي لا يرقى إلى مستوى انتظاراتنا، حيث باستحضار الإحصائيات يتضح أننا أمام معيقات حقيقية، لا نحمل فيها المسؤولية المطلقة إلى الحكومة، بقدر ما نقول أن هناك شيئا ما يعيق لعب البرلمان أدواره التشريعية الكاملة، مما يستدعي ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لهذه الإشكالية والتفاعل معها بمقاربة تشاركية تستحضر الأدوار المنوطة بالمؤسسة التشريعية.

وشكرا لكم السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

علاش؟ عملت هاذ المقارنات، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؟ عملت هاذ المقارنات باش نبين لكم طبعا وللرأي العام بأن هذا البرلمان في هذه الولاية هو أكثر البرلمانات اشتغالا، ما تنقولش بأن البرلمانات السابقة لا تشتغل، ولكن بلغة الأرقام البرلمان الحالي هو أكثر البرلمانات رقابة وممارسة لحقوقه وواجباته الدستورية على مستوى الرقابة، على مستوى طلب اللجان، على مستوى الأسئلة الكتابية، وهذا عندو تفسير واحد بسيط جدا، وهو أن مكونات البرلمان الحالي هي حاضرة في صلب النقاشات المحلية، سواء كانت صغيرة في القرى أو في الدواوير أو القضايا الكبرى واللي تكلمو عليها السيدين المستشارين، من قبيل ملف الكبير ديال الطلبة ديال الطب أو ديال المحامون.

هذا البرلمان يجب أن نعترف بهذه القضية، ومن أكثر البرلمانات اشتغالا والأرقام موجودة، راه احنا كنتكلمو فالأسئلة الكتابية على 23 ألف.

أنا علاش عملت 3 ديال الولايات للمقارنة، كان المفروض نعملها غير مع الولاية التاسعة، لأن الولاية التاسعة جات من بعد واحد الدستور ديال 2011 ومن بعد واحد المهام جديدة ولات عند البرلمان، من بعد واحد النقاش دستوري طويل عريض كان عندنا فبلادنا، من بعد واحد الانتظارات كانت فالمجتمع، فكان يكفي أنني نعمل غير مع الولاية التاسعة، لكن تعمدت نعمل حتى مع الولاية العاشرة، ونوقف في السنة الأولى والثانية والثالثة لأن من بعد كنعرفو جا الكوفيد، لكي نكون منصفين في قراءة الأرقام قراءة دقيقة.

لذلك، لابد أن يعرف الرأي العام الوطني بأن هذا البرلمان يشتغل بجد وبعمق ويتبنى الملفات ويتبنى النقاشات ويتبنى القضايا التي تستأثر باهتمام المواطنين.

دابا الآن نجي لمقترحات القوانين، اعطيت المعدل الدولي هو 9%، أنا شخصيا أعتقد بأنه من صوت على البرنامج الحكومي وكان ينتمي إلى فرق الأغلبية لا يجب أن يكون مكثرا في طرح مقترحات القوانين، لأنه انخرط وصوت في إطار برنامج حكومي المفروض أن الحكومة تجيب القوانين باش تفعل ذاك البرنامج، ما عدا إيلا تأخرت يمارس عليها الرقابة، لكن الحكومة لم تعلل قط وقالت لشي فريق من فرق الأغلبية لا ما عندكومش الحق تعملو مقترحات القوانين.

كنا دائما منفتحين وقبلنا مقترحات قوانين. بالعكس، رفعنا من المستوى ديال التعاطي ديالها، علاش؟ لأنه كانت عندنا واحد السابقة هو أنه اللجنة التقنية فالصيغة ديالها القديمة ملي ما كانش المرسوم، كان المنشور ديال السيد رئيس الحكومة، اللجنة اجتمعت درست شي مقترحات قوانين وأعطت الرأي بالموافقة.

منين تعرض على الاجتماع الحكومي، اكتشفنا بأنه من حضر في ذلك الاجتماع لم يكن بمستوى مدير، وما عارفش التوجهات اللي غادية فيها الحكومة، وما عارفش القطاع ديالو أشنو هي التوجهات اللي غادية فيها، فقلنا يجب على الأقل هاذ القضية نظموها ونخرجو من المنشور ونمشيو للمرسوم، ونعملو على الأقل من يحضر يجب أن يكون في درجة مدير متبع السياسة القطاعية ديال القطاع ديالو، وبالتالي عندو واحد التصور، ومنين يعطي شي رأي ما نراجعوهش من بعد ونقولو لو أنت راك ما كنتيش عارف ولا كذا..

فهذا لا يعني بأنه الحكومة فاجتماعاتها لأن المسؤولية السياسية حاضرة والتقنية حاضرة عند اللجنة التقنية، لكن السياسية حاضرة عند الحكومة، الحكومة تناقش هذه المقترحات بكل الجدية المطلوبة، ووافقنا على أول المقترحات داخل هذه القبة المحترمة وتهم شريحة مهمة من الموظفين، مقترح القانون اللي كتعرفو ديال الأعمال الاجتماعية، لكن بالنسبة للأغلبية احنا ملي كنتعاطاو مع هذا الموضوع

كنتعطاو بناء:

أولا، على البرنامج الحكومي وأشنو هي الالتزامات ديالنا فيه؛

ثانيا، الالتزامات المالية، واش هاذ المقترح قانون ياك ما فيه التزامات مالية مكلفة؛

ثالثة، ولا كاع نقولو الأول هذا هو الأول كنشوفو واش كيدخل فالتنظيم ولا فالتشريع؛

رابعا، كنشوفو ياك ما الحكومة عندها شي مشروع قانون غادي تجيبو يعيد النظر فالموضوع برمته.

فبالتالي لا يجب يعني الاعتقاد بأن الحكومة راه كتمارس شي وصاية في هاذ الاتجاه، بل على العكس، ملي كتكون المبادرة البرلمانية، نعتبرها هي الأسهل وهي الأقرب وهي الأولى وهي الأجدر، فبالتالي كنمشيو معها في هاذ المنحى.

هذا، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والآن وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 12 نونبر 2024 تقدم به المستشار المحترم خالد السطي حول موضوع "سعي الحكومة إلى دمج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم، خالد السطي، في حدود دقيقتين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، السيد الوزير، نعاودو نجددو لكم التهنئة بمناسبة إعادة تعيينكم كوزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق باسم الحكومة، المسألة الموضوع وكذلك نشكركم على تجاوبكم في هاذ الإحاطة، ونتمناو على أن الحكومة تبقى في هاذ المنوال هذا.

أكيد السيد الوزير الموضوع ديال دمج (la CNOPS[4]) في (la CNSS[5])، احنا في الاتحاد الوطني للشغل وتنعتاقد أغلب النقابات ما عجباش الحال الطريقة باش خرج بها مشروع القانون، اعتبرنا فيه، أولا، ما كاينش فيه المقاربة التشاركية واخا وقفتو وأجلتو ولكن عاوتاني لم تكن هذه المقاربة التشاركية.

المسألة الثانية، نخشى أن يتم الإجهاز على واحد المؤسسة اللي تأسست أعتقد 1949 ديال (la CNOPS)، وهي مؤسسة قامت بمجهودات كبيرة في مجال التغطية الصحية بصفة عامة، كما يعلم الجميع.

لذلك، السيد الوزير، نعاودو من خلالكم بطبيعة الحال بغينا واحد الطمأنة مادام أكيد أن عندكم أغلبية حكومية، المشروع اخذا المسار ديالو وغادي يجي للغرفتين، لكن ضرورة، السيد الوزير، أولا، من الموظفين والمستخدمين ديال (la CNOPS) بغاو يعرفو الحقوق ديالهم كاملة غير منقوصة.

المسالة الثانية، هي ديال اللي عندها علاقة بالموظفين فيما يخص كان عندهم نظام أساسي ديالهم وقف في المالية واش غادي يدخلو مع (la CNSS) وما إلى ذلك.

المسألة الثانية المؤمنين والمنخرطين والاشتراكات ديالهم وسلة العلاجات، بغينا تبقى كما هي أو يتم تطويرها إلى الأمام.

والنقطة الثالثة بطبيعة الحال هي التعاضديات، تنعرفو على أن العمل التعاضدي في المغرب متطور، لكن يجب الحفاظ على هذا العمل، مع بطبيعة الحال ضرورة إعمال الحكامة والشفافية والدمقرطة فيما يخص العمل التعاضدي بصفة عامة، لأنه عمل اجتماعي إنساني محض.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بغيت نحيي الاهتمام ديالك بهاذ الموضوع هذا، وأنا بدوري تنشكرك، وتنشكرك لأنك غادي تعطيني فرصة نصحح واحد السهو وقعت فيه في يوم الخميس الماضي، بالفعل التأسيس ديال (la CNOPS) كان في منتصف القرن الماضي و2005 المقصود هو أنه بداية انطلاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، فبغيت نشكرك على هاذ

[4] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

[5] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

الفرصة هذه، أنا كنت غادي نتسنى حتى الخميس الجاي، اعطيتني هاذ الإمكانية هاذي، شكرا.

أولا، بغيت نطمئنك، السيد المستشار المحترم، بأن كل القضايا اللي درتها بالتدخل ديالك بغيت نطمئنك ومن خلالك ومن خلال كافة المستشارين المحترمين، الناس اللي تيشتغلو في هاذ المؤسسة العريقة، واللي أدت أدوار كبيرة جدا وتؤدي أدوار كبيرة جدا، وبغيت أيضا نطمئن الناس ديال التعاضديات، هذا القانون راه تياخذ بعين الاعتبار كل هاذ القضايا هاذي اللي ثرتيها، سواء المستخدمين اللي غينتقلو بصفة قانونية وتلقائية.

المشروع الأول كان فيه واحد النوع ديال الغموض صححناه، المقاربة التشاركية موجودة، السيد المستشار، والدليل هو أنه القانون الآن هو في مسطرة المصادقة، غادي يكون، إن شاء الله، في مجلس النواب وغادي يكون في مجلس المستشارين، وغادي يكون نقاش وغادي نسمعو لمختلف الآراء، ولكن أريد أن أطمئنك مرة أخرى بأنه كل التخوفات التي طرحها الإخوة في النقابات وفي التعاضديات تم أخذها بعين الاعتبار، وبالتالي نقدر نعطي بشكل سريع بأنه كلها سوف يتم الحفاظ عليها في هاذ المشروع القانون 54.23.

إذن بالنسبة للتعاضدية، أنا تكلمت، قلت بأن ذيك الاتفاقيات راه تتبقى مستمرة، كاينة إشارة للمرسوم كيفما في القانون السابق، وهاذ الشي أنت تتعرفو 65.00.

بالنسبة للثالث المؤدى ديال الأجراء وذوي الحقوق ديال المؤمن للصندوق وديال ذوي الحقوق هو الآخر لكي يستفيدو من الخدمات فسوف يتم الحفاظ عليه أيضا.

بخصوص النقل ديال ذيك الأملاك، احنا تكلمنا على 2005 منذ دخول النظام ديال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لأن هذا هو اللي مولاتو الدولة.

فليس هناك أي تخوف، والقانون غادي يكون عندكم، إن شاء الله، هنا في المؤسسة، وغادي ناقشوه بالشكل الذي يجب.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وفي الأخير، نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

ورفعت الجلسة.